الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- الولايات المتحدة: التلاعب في معايير العلاقات الخارجية
- خيارات الانفتاح الأميركي على إيران وسط تشكيك إيراني ورفض إسرائيلي ومخاوف عربية
- الرأسمالية من التطور إلى الأزمة: قراءة في خلفيات الأزمة المالية الراهنة

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد السابع والستون – كانون الثاني/يناير 2009

هل من فرصة للسلام؟

لا يختلف اثنان حول أهمية التأثر والتأثير المتبادلين بين الدول في تحديد مصير شعوبها، وبالتالي شعوب العالم قاطبة، خصوصاً إن كان بعض تلك الدول يمتلك قوى كبيرة في السياسة والاقتصاد وما يسبقهما، وما يليهما، من "عسكريات" في البحر والبر والفضاء. والولايات المتحدة الأميركية تمثل طليعة تلك القوى، كما يرى البعض، لا بل تمثل فريدتها ووحيدتها التي لا تشاركها فيها دولة أخرى، كما يرى البعض الآخر، من هنا الاهتمام الواضح بأهمّية من يتولى قيادتها وتسيير مراكبها في محيط الأزمات والصراعات. إن الاهتمام بتحديد حكام القوى الصغرى من قبل الكبرى، يأتي من باب بسط النفوذ وكسب الغلال، أما الاهتمام بتحديد حكام القوى الكبرى، فإنه يأتي من باب انتظار الحلول الآتية من فوق، من القادرين على تحريك المسار في هذا الاتجاه أو ذاك، وعلى إشعال الأزمات، أو إطفاء نارها إلى حين وأجل... أو إلى غير رجعة.

في الدولة الكبرى اليوم إدارة جديدة تتطلع اليها عيون العالم، وتكتب عنها الأقلام، وتتوالى التوقعات، وتنشأ الآمال والأمنيات. مع كل جديد هناك فرصة جديدة، حسُنت الفرصة التي سبقتها أو ساءت. وكل موضوع يحتمل النقاش، وكل قيمة يزداد حولها المهتمون بين مؤيد ومعارض، لكن، للجديد طلة تتزاحم أرقامها وتلتمع صورها. أما نحن، فإن قضيتنا ترتبط بقضايا المنطقة التي ننتمي إليها، والقضية الفلسطينية هي نقطة الارتكاز في تلك القضايا. ستون سنة ونحن ندفع الأثمان نتيجة لأخطاء العالم، أو تقصيره تجاه تلك القضية. كم من قائل إن فرصاً عديدة لحل تلك المسألة قد ضاعت سابقاً. وكم من قائل إن التوازن في التفاوض، والتفتيش عن حل دائم لقضية فلسطين، ينتظر الجميع أن تؤمنه الولايات المتحدة الأميركية فيما لو أرفقت القوة التي تتمتع بها، والموقع العالمي الذي تحتله، بالتفهم الضروري لحاجة حقوق شعوب الأرض إلى كل ما يرفع الظلم عنها. وكم من قائل، من جهة أخرى، إن الفرص لم تضع لأنها لم تكن موجودة، وإن التوازن المذكور لا يمكن تحقيقه من قبل أي قوة خارجية، وأي اتفاق يتم فرضه من قبل فلان أو فلان، معرّض للانهيار، والحل هو في الداخل، هو في إعادة الأراضي إلى أصحابها. تمهيداً لحل يتم بناؤه على العدالة، العدالة الدولية التي يتفق حولها الجميع، ولا يطبقها الجميع.

إن لبنان هو أقرب الجيران إلى مركز الصراع العربي الإسرائيلي، والأقربون هنا هم أولى بتلقي المصاعب والأطماع والاعتداءات، ما دامت الأزمة قائمة، لكن، لو انخفض منسوب مائها الساخنة، لأصبحنا أولى بالاستقرار والسلام... وهل من نقاش في أن بلادنا هي بلاد السلام، تحلو به ويحلو بها، وأنها أيضاً بلاد الحق والعدل اللذين لم تبخل عليهما يوماً بالبطولة والتضحيات؟

العميد الركن صالح حاج سليمان
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
د. إلهام منصور	د. حسن منيمنة	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة

مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شـروط النشـر

1- " الدفاع الوطني اللبناني " مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة ، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V (التخصص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر " الدفاع الوطني اللبناني " جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

- **الأبحاث المنشورة في أعداد " الدفاع الوطني اللبناني" متيسرة على موقع :** ***www.lebarmy.gov.lb*** ***www.lebanesearmy.gov.lb***

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني – مديرية التوجيه – اليرزة – لبنان – هاتف : 1701
العنوان الالكتروني : ***tawjih@lebarmy.gov.lb*** ***tawjih@lebanesearmy.gov.lb***
السعر : 3000 ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان للأفراد 35،000 ليرة لبنانية – للمؤسسات 75،000 ليرة لبنانية
في الخارج :150 دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.
الإعلانات والاشتراكات: مجلة " الدفاع الوطني اللبناني ".
التوزيع : شركة الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

الفهرست

العدد السابع والستون – كانون الثاني/يناير 2009

• **الولايات المتحدة : التلاعب في معايير العلاقات الخارجية**
أ.د. ميشال نعمة 5

• **خيارات الانفتاح الأميركي على إيران وسط تشكيك إيراني ورفض إسرائيلي ومخاوف عربية** ..... **العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر** 37

• **الرأسمالية من التطور إلى الأزمة قراءة في خلفيات الأزمة المالية الراهنة** ..... **د. محمد مراد** 73

ملخصـــات

• **التحول المفاجئ في النظام الدولي: الدور الجديد لحلف شمال الأطلسي**
..... **سناء سعيد عيد حنوش** 119

• **نتائج المخاطر الشاملة لعمليات الاستدانة التي لم يستطع أصحابها إيفاءها، على القطاع المصرفي اللبناني** ..... **د. ريما سليلاتي** 121

صفحة بيضاء

الولايات المتحدة : التلاعب في معايير العلاقات الخارجية**

أ.د. ميشال نعمة *

إثر الحرب العالمية الثانية تحركت الولايات المتحدة الأميركية بسرعة لتثبِّت نفسها القوة الأولى في الشرق الأوسط حيث كانت سياستها آنذاك تركز، وبصورة رئيسة، على أن لا تقع دول هذه المنطقة تحت سيطرة الأنظمة القومية. وذاقت طعم التهديد الأول على هذا الصعيد في إيران عندما أمّم الرئيس المنتخب ديموقراطيًا محمد مصدَّق، مدعومًا من الشعب الإيراني، شركة النفط الإيرانية البريطانية. فخطَّط كيرمت روزفلت المشارك في وكالة الإستخبارات المركزية لانقلاب أطاح مصدق ليحل الشاه مكانه. وتعهَّدت الولايات المتحدة الأميركية قوة الشاه بالدفق الهائل من المساعدات فيما عزَّز الشاه الاستخبارات الإيرانية – السافاك.

وكذلك قلقت الولايات المتحدة الأميركية من صعود الرئيس جمال عبد الناصر في مصر، وهو الضابط العسكري القومي الذي وصل إلى السلطة بعد انقلاب العام 1952 وبات قطب الجاذبية للحركات العربية.

أدخلت هذه الأحداث المصالح الأميركية في المنطقة في ظروف الحرب الباردة الآيلة إلى منع أي هيمنة سوفياتية، على الرغم من أنه كان واضحًا أن أي نظام يحاول الخروج

* أستاذ في القانون الدولي

** هذا النص في الأصل باللغة الإنكليزية وقد نقله إلى العربية العميد أنطوان نجيم

من فلك الولايات المتحدة، سواء كان مرتبطًا بروسيا أو لا، سيعتبر معاديًا. ولقد نصَّ أول مذهب، مذهب أيزنهاور، من سلسلة المذاهب السياسية التي رسمت الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط على أن الولايات المتحدة جاهزة لاستخدام القوات المسلحة لنصرة أي دولة شرق أوسطية "تطلب المساعدة ضد أي عدوان مسلَّح يُشنُّ عليها من أي دولة تحت سيطرة الشيوعية الدولية".

عكس هذا المذهب غضب واشنطن من توجُّه الرئيس جمال عبد الناصر إلى الكتلة الشرقية للحصول على السلاح. وكانت الولايات المتحدة قد رفضت تسليح مصر ما لم توافق على الانضمام إلى الحلف الأمني الاقليمي، حلف بغداد، الذي ترعاه. وهكذا خضع مذهب ايزنهاور سريعًا للاختبار ضمن سلسلة تطورات في المنطقة بدا أنها لتعزيز موجة القومية. في الأردن هُدِّد الملك حسين من قبل مجلس النواب الذي انتخب حينها وكان مواليًا للرئيس عبد الناصر.

العام 1958 أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، وفي الفترة نفسها في لبنان أعلن قوميون عرب المقاومة ضد حكم كميل شمعون. بيد ان الأمر الأكثر اهمية بالنسبة الى الولايات المتحدة كان الانقلاب العسكري القومي الذي أسقط في العراق عامذاك الرئيس العراقي، البريطاني الولاء، نوري السعيد. فهذا الحدث شكل ضربة قاسية لسمعتها في المنطقة وهدَّد مصالحها النفطية.

خشي المسؤولون الأميركيون أن يعاود النظام العراقي الجديد تأكيد حقِّه التاريخي بدولة الكويت، هذه البلاد الصغيرة جدًّا التي أسستها السلطة البريطانية لتحول دون سيطرة أي دولة أكبر على منطقة ستكون الأضخم في الخليج في إنتاج النفط. لذلك، وعقب اجتماع طارئ ضمّ كلا من وزير الخارجية الأمركية جون فوستر دالاس، ورئيس هيئة الأركان المشتركة ناثان توينينغ، ومدير الاستخبارات الأميركية CIA آلن دالاس، صدرت مذكرة أكدت أنه ما لم تتدخَّل الولايات المتحدة الأميركية "فسوف تفقد

نفوذها"، و"تتعرَّض قواعدها للخطر"، وستكون صدقيتها موضع شك عبر العالم.
وكذلك قلقت السلطة الأميركية من الخطر القومي الذي سيفيد كثيرًا من الامتيازات النفطية في الكويت والعراق.
من ناحية ثانية، وخشية على حكمه من السقوط، طلب الرئيس اللبناني الأسبق كميل شمعون من الولايات المتحدة دعمها طبقًا لمذهب أيزنهاور. ولما كانت تضع عينها على العراق، التقطت الحكومة الأميركية هذه الفرصة فأعلنت التأهب النووي، وحشدت قوة ضاربة ضخمة جاهزة للتدخل عندما تدعو الحاجة، وأنزلت حوالى 14000 رجل من مشاة البحرية على الشاطئ اللبناني. وعندما تعهَّد النظام العراقي الجديد احترام التزاماته سحبت الولايات المتحدة قواتها. إذن، ما تبع انقلاب العراق، وإنزال القوات في بيروت، كان فهمًا جديدًا لقواعد اللعبة في الشرق الأوسط، أي أن التغيّرات السياسية كانت ممكنة طالما أن مصالح الولايات المتحدة الأميركية الاستراتيجية مصونة.

"العلاقة الخاصة" مع إسرائيل

منذ أواخر ستينيات القرن المنصرم، كانت إسرائيل الحليف الوحيد الأكثر أهمية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وكانت تؤدي الدور المرسوم لها كحارس في المنطقة. من أجل هذا، تلقَّت من الولايات المتحدة عونًا عسكريًا وماديًا أكثر من أي دولة أخرى في العالم. وكتب ستيفن زونس في هذا الصدد: "علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل فريدة".
تحتل إسرائيل المرتبة السادسة عشرة عالميًا على صعيد الدخل القومي، حتى أنها تلقّت 40% من المعونة الأميركية الخارجية. فعلى صعيد المساعدات الأميركية للشرق الأوسط، تلقت إسرائيل 54% منها العام 1999 في حين كان نصيب مصر 38%، وباقي دول الشرق الأوسط 8%. وتجاوزت المساعدات المباشرة لإسرائيل في السنوات الأخيرة 3.5 مليار دولار سنويًا،

كما حظيت بدعم شبه كامل من الكونغرس الأميركي حتى من الديمقراطيين الليبراليين الذين يصرُّون عادة على ربط المعونة بحقوق الإنسان والقانون الدولي.

إن الأساس الذي قامت عليه إسرائيل يتطلَّب طردًا جماعيًا للسكان العرب المحليين وإقامة دولة يهودية صرفة، الأمر الذي يجعل إسرائيل، على حد سواء، الحليف المعوّل عليه للغاية ومصدر عدم الاستقرار للشرق الأوسط. فباستطاعة الولايات المتحدة الأميركية الاعتماد على القدرة العسكرية المتفوِّقة لإسرائيل كشرطي المنطقة لأن تاريخ إسرائيل الفريد يجعل معظم المواطنين الأميركيين مدافعين متحمِّسين عن دولة إسرائيل. علاوة على ذلك، إن اعتماد إسرائيل الكلي على الدعم الأميركي لدفع ثمن التفوُّق العسكري الضخم على جيرانها، يجعلها نصيرة للغرب. ومن ناحية ثانية، أوجد الطرد القسري للفلسطينيين من قبل إسرائيل مصدرًا ثابتًا للاحتكاك في المنطقة الذي هدَّد على الدوام باضطراب العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والدول العربية.

في السنوات الأولى التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، ولما كانت الولايات المتحدة الأميركية تسعى إلى توسيع إطار هيمنتها على كامل دول الخليج، رأت واشنطن في إسرائيل حليفًا لها، ولكن من بين آخرين. ومع ذلك، لما تزايد تهديد القومية العربية بعد وصول مصدّق (محمد بن هدايت، كان رئيسًا لوزراء إيران. ألغى معاهدة النفط الإيرانية البريطانية العام 1951. عُزل العام 1953، وسجن 3 سنوات)، والرئيس جمال عبد الناصر إلى السلطة مطلع الخميسنيات من القرن العشرين، بدأت تتنامى المساعدات لإسرائيل. ففي حين كانت الولايات الولايات المتحدة تقدّم العام 1951 لإسرائيل 100 ألف دولار فقط هبة، حضّها الانقلاب في مصر في السنة التالية على تقديم 86.4 مليون دولار إلى إسرائيل.

ولكن الولايات المتحدة الأميركية استمرت حذرة من أن تفسد العلاقات المتينة مع إسرائيل علاقاتها مع الدول العربية الأخرى، وكان هذا أحد

الأسباب الذي دعاها إلى الاعتراض على العدوان الثلاثي الذي شنّته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر العام 1956 عقب تأميم الرئيس عبد الناصر قناة السويس. وعلى الرغم من ذلك، استمرت في توثيق علاقاتها مع "الحارس الأمين"، إسرائيل، نظرًا إلى استمرار نمو القومية العربية وخوفها من إمكان تزايد النفوذ السوفياتي في المنطقة. وفي هذا السياق كتب مارك كورتس "العام 1958 توصّل مجلس الأمن القومي الأميركي إلى أن النتيجة الطبيعية المنطقية لمعارضة القومية العربية الراديكالية يجب أن تكون دعم إسرائيل كالقوة الكبيرة الوحيدة المؤيدة للغرب في الشرق الأوسط"، وتابع يقول "خلال الأزمة في الشرق الأوسط العام 1958، عندما أنزلت بريطانيا قوات في الأردن، وكذلك فعلت الولايات المتحدة في لبنان، بجّل الرئيس الأميركي إيزنهاور في عدة مناسبات مزايا إطلاق العنان لإسرائيل (مع تركيا) ضد القومية العربية المتطرفة".

واقترح رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال ناتان تونينغ أن تستولي إسرائيل على الضفة الغربية للأردن كجزء من دفاع إقليمي يضم التدخل البريطاني في العراق والتركي في سوريا. في الإجمال، لقد كان محقًا أن ينظر العرب إلى بناء وطن قومي لليهود في المنطقة تحت رعاية بريطانية على أنه "رأس جسر دائم للهيمنة الغربية".

في ستينيات القرن الماضي، وكلما زاد العون لإسرائيل، أدرك الرسميون الأميركيون أن بالإمكان الاعتماد عليها للعمل، وبشكل خفي في الغالب، من أجل كبح انتشار القومية العربية في المنطقة. لكن كان يجب انتظار دور إسرائيل في حرب الأيام الستة في حزيران العام 1967، عندما أثبت الجيش الإسرائيلي نفسه متفوّقًا على قوات مشتركة من عدة دول أخرى واحتلاله الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء، لتوطّد الولايات المتحدة علاقاتها الخاصة مع إسرائيل. وفي الواقع 99% من المساعدات لإسرائيل تحققت في السنوات التي أعقبت حرب الأيام الستة، وكانت في نظر السياسة الأميركية استثمارًا جيدًا جدًا. ويروى ستيفن زونس أهمية إسرائيل

بالنسبة إلى الولايات المتحدة فيقول: "ساعدت إسرائيل في قمع انتصارات الحركات القومية الراديكالية في لبنان والأردن واليمن كما في فلسطين. لقد أبقت العسكرية الإسرائيلية سوريا، حليفة الاتحاد السوفياتي لعدة سنوات، تحت المراقبة. وسيطرت قواتها الجوية على كامل المنطقة. ووفّرت الحروب الإسرائيلية المتكرّرة ميدان قتال لتجربة الأسلحة الأميركية. كذلك شكّلت إسرائيل قناة لنقل هذه الأسلحة إلى الأنظمة والحركات – مثل النظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا، إيران، غواتيمالا والكونترا في نيكاراغوا – التي لا تقدِّم إليها الولايات المتحدة الأميركية الدعم العسكري مباشرة وعلنًا لعدم شعبية الأمر عند الرأي العام الأميركي. وهكذا ساند المستشارون العسكريون الإسرائيليون "الكونترا"، و"جونتا" السلفادورية، وغيرهما من الحكومات حليفة الولايات المتحدة، كما دعمت استخباراتها السرية أميركا في جمع المعلومات المخابراتية والعمليات السرية.

من ناحية ثانية، تمتلك إسرائيل مئات الصواريخ الباليستية المتوسطة المدى، وتعاونت مع الصناعة العسكرية الأميركية في ما يتصل بالأبحاث والتطوير لطائرة قتال نفاثة، وأنظمة الصواريخ الدفاعية، وفي مبادرة الدفاع الاستراتيجية. وليس ثمة إدارة أميركية تبغي تعريض مثل هذه العلاقات المهمة للخطر. وأيّد بنيامين بيت – هلاهمي هذه الفكرة فقال: "أورد الخبير الأميركي الميجور جنرال جورج كيفن – ضابط الاستخبارات الجوية السابق– أن الحفاظ على قوة عسكرية مساوية لقوة إسرائيل تكلّف دافع الضرائب الأميركي 125 بليون دولار أميركي، وتساوي العلاقة العسكرية الأميركية الإسرائيلية "خمس استخبارات أميركا CIA". وليس ثمة شك بأن الاستثمار في إسرائيل، من وجهة النظر الأميركية، هو صفقة رابحة، ومال مصروف جيدًا.

وبالطبع، مصالح اسرائيل لا تتطابق تمامًا وعلى الدوام مع مصالح الولايات المتحدة. فبعض الأحيان، في الواقع، يجب كبح الوضع العدائي لإسرائيل إزاء الدول العربية من أجل تعزيز العلاقات الوثيقة مع الطبقات

العربية الحاكمة. فالرئيس جورج بوش الأب مثلاً، وخلال حرب الخليج الثانية العام 1991، كان عليه أن يمنع إسرائيل من مهاجمة العراق خوفًا من إقلاق مصر والسعودية، العضوين الإقليميين المتعاونين في التحالف ضد العراق.

ولكن، كانت القوة العسكرية الإسرائيلية في حرب الأيام الستة، ثم في حرب تشرين 1973، والتي أثيرت ضد مصر وسوريا، السبب في انتقال مصر إلى أحضان الولايات المتحدة. فعلى عهد الرئيس المصري الراحل أنور السادات، باتت مصر الدولة الأولى التي تعترف بإسرائيل. و أصبحت مذذاك ثاني أكبر متلقٍّ للمساعدات الأميركية بعد الكيان الإسرائيلي.

في هذا المعنى، إسرائيل هي كلب الحراسة للولايات المتحدة، ولكن مثله يجب في بعض الأحيان أن يقصر مقوده وفي أخرى تحريره منه. وهذا الأمر أفرز التوتر في سياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط، وبالتالي يفسّر تلهّف الرئيس بيل كلينتون لعملية السلام والتي لا يُسعى إليها ضمانًا لحقوق الفلسطينيين، وإنما لوضع رأس السلطة الفلسطينية الرئيس ياسر عرفات تحت المراقبة، والتخلّص من القضية الفلسطينية، وبذلك تسهيل التعاون إلى أبعد حد بين إسرائيل وجيرانها العرب. وعلى ما يبدو، إن سهولة انتفاضة الحركة الفلسطينية يفسد باستمرار هذه الحسابات.

توكيلات

إن هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام أقنعت المخططين الأميركيين أواخر الستينيات من القرن الماضي بأهمية إحكام السيطرة في الشرق الأوسط من دون التدخل العسكري المباشر. واعتمد "مذهب نيكسون الجديد" على القوى المحلية لتكون قوة الشرطة الأميركية الإقليمية. وغدت إيران وإسرائيل والسعودية الدعائم الثلاث في الشرق الأوسط التي تستند إليها سلطة الولايات المتحدة في المنطقة.

ولقد أوضح ملفن ليرد، وزير الدفاع الأميركي الأسبق، أن أميركا "لن

تضطلع طويلاً بدور رجل الشرطة في العالم، وبدلاً من ذلك سنتوقَّع من أمم أخرى تأمين الكثير من الشرطة لتؤدي دورها في محيطها".

علاوة على ذلك، لاحظ السناتور الأميركي وخبير النفط هنري جاكسون العام 1973 أن إسرائيل وإيران في ظل حكم الشاه هما "صديقان موثوقان للولايات المتحدة الأميركية" التي مع المملكة العربية السعودية "عملتا على كبح أولئك العناصر الراديكاليين وغير المسؤولين في بعض الدول العربية واستيعابهم ... هم، الأحرار بما يقومون به، الذين يشكّلون تهديدًا خطيرًا بالفعل لمصدرنا الأساسي من النفط في الخليج الفارسي".

بين العامين 1970 و1979 باعت الولايات المتحدة بما يعادل 8,3 بليون دولار أسلحة لشاه إيران، وأرسلت أكثر من 50 ألف مستشار أميركي لتدريب جيشه وبوليسه السري. أما السعودية فتُعتبر، منذ زمن بعيد، الحليف العربي الأهم في الخليج للولايات المتحدة. فاقتصاديًا، هي العمود الفقري لإنتاج النفط في الخليج. وإذا كان 65% من احتياط النفط المؤكد موجودة في منطقة الخليج. فـ 38% منها متوافرة في المملكة العربية السعودية. فعند اكتشاف النفط هناك العام 1938 سرعان ما فازت شركات النفط مثل سوكال، تكساكو، موبيل، وستاندارد أويل أوف نيوجرزي بامتيازات رابحة من خلال تشكيل شركة النفط العربية – الأميركية أرامكو Aramco. ووصف مشروع مذكرة لوزارة الخارجية العام 1945 مصادر النفط السعودي كـ "مصدر ضخم للقوة الاستراتيجية، وواحدة من أضخم الجوائز المادية في تاريخ العالم". وصونًا للتي كانت في البدء دولة فقيرة وضعيفة، قدّمت الولايات المتحدة أموال مشروع مارشال إلى ابن سعود. وحتى خمسينيات القرن المنصرم، عندما بدأ الحكام الإقليميون يفرضون كثيرًا من السيطرة على عائدات النفط، ثبّت ابن سعود وغيره من المشايخ المحليين أنفسهم بواسطة الجعالات المقدمة إليهم من شركات النفط. ولإعطاء فكرة عن كيفية صرف هذه الثروة النفطية الضخمة نورد أنه عندما كان ابن سعود يصرف مليوني دولار العام 1946 لصيانة مرائبه صرفت السعودية على

التعليم في تلك السنة ما قيمته 150 ألف دولار فقط. أما اليوم، فالعائلة السعودية الحاكمة تضم عدة آلاف فرد منهم أكثر من 50 شخصًا بليونيين. وتقدر قيمة القصر الملكي بحوالى 17 بليون دولار أميركي، وتبلغ ميزانية العائلة المالكة ما بين 6 و7 بلايين دولار أميركي.

إن حماية "الجائزة" العربية السعودية غدت الهدف الرئيس للسياسة الأميركية في الخليج. لقد كتب الرئيس الأميركي الأسبق هاري ترومان رسالة إلى الملك سعود العام 1950 قال فيها "لا تهديد يمكن أن يحدث لمملكتك إلا وسيكون موضع اهتمام مباشر من الولايات المتحدة". وبعدما شكّلت الدول المنتجة للنفط، المتلهّفة إلى كسب أكبر مشاركة بمردود نفطها، منظمة الدول المصدّرة للنفط "أوبك OPEC " العام 1960 محتفظة بالسعودية في الركن الأميركي، غدت المملكة أكثر أهمية. وكأكبر منتج للنفط في العالم، يمكنها، من بين أمور أخرى، أن تكون الرافعة في ضمان تدفق ما يكفي من النفط للحفاظ على الأسعار منخفضة.

طوال تاريخها، باعت الولايات المتحدة ببلايين الدولارات معدات وعتادًا عسكرياً ليس لحماية "الجائزة" السعودية وحسب من تدخل خارجي، وإنما أيضًا من المعارضة الداخلية. وأن يكون المجتمع السعودي واحدًا من المجتمعات الأكثر قبليًا في العالم أمر لا يعني الرسميين الأميركيين البتة. في هذا الصدد كتب سعيد أبو الريش: "إن منظمة العفو الدولية، ومنظمة ميدل إيست واتش، ومنظمة المحامين الدوليين في مينسوتا، وغيرها من منظمات حقوق الإنسان، وثّقت جميعها حالات لا حدَّ لها من التعامل مع الناس على طريقة البدو سابقًا.

على الرغم من أن الولايات المتحدة ترى في الإسلام اليوم تهديدًا خطيرًا لمصالحها في الشرق الأوسط، والصحافة الإميركية تضخ بانتظام آراء عرقية مضادة للإسلام، يبقى إسلام العربية السعودية غير ممسوس، سالمًا. ومن المفارقات أن الولايات المتحدة في فترة ما شجّعت فعليًا الأصولية الإسلامية كقوة موازنة للقومية العربية. فالاستخبارات الأميركية CIA

مثلاً، تعاونت مع الإخوان المسلمين في مصر على عهد الرئيس جمال عبد الناصر، ووفّرت للحركات الإسلامية قواعد عمليات في باكستان. أما أسامة بن لادن فهو حليف سابق للولايات المتحدة، ونتاج للجهود الأميركية لدعم القوى الإسلامية والأصولية وتدريبها لقتال الروس في أفغانستان في الثمانينيات من القرن المنصرم. حتى إسرائيل موَّلت ذات مرة الأخوان المسلمين وحماس في فلسطين كوسيلة لتقويض منظمة التحرير الفلسطينية. واليوم، يعتبر الإسلام واحدًا من أكثر التهديدات رعبًا للمصالح الأميركية في المنطقة، وكان ذات يوم مشَجَّعًا من هذه المصالح نفسها. وما هو ثابت في السياسة الأميركية هو حاجتها إلى تقوية سيطرتها الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية على تدفق النفط. أما كيف يتم ذلك فوفقًا للزمن.

الانتشار السريع

عندما خُلع شاه إيران العام 1979، واجهت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط أزَمات حادة. فلقد خسرت إحدى ركائزها الأساسية في الشرق الأوسط. ويصف جو ستورك ومارثا ونغر هذه المسألة: "إن الثورة التي أطاحت الشاه العام 1979 غيّرت جذريًا المعادلة الاستراتيجية في المنطقة. ولم تكن المملكة العربية السعودية، القليلة عدد السكان، مرشحة يومًا للاضطلاع بدور مشابه لدور إيران. وكانت إسرائيل الركيزة الثانية الأساسية للاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، بيد أن عوائقها السياسية حدّت على نحو صارم من جدواها في الخليج".

واستبدل "مذهب نيكسون" بـ "مذهب كارتر" الذي شدَّد على الحاجة إلى الاستعمال المباشر للقوة العسكرية إذا تعرّضت المصالح الأميركية في المنطقة للخطر. وفقًا لذلك، روّج الرئيس الأميركي جيمي كارتر لفكرة "قوة انتشار سريع أميركية" يمكنها التدخل سريعًا في المنطقة. وتتطلّب مثل هذه الاستراتيجية، من الولايات المتحدة الأميركية، أن تراصف أنظمة

محلية للسماح لها بإقامة قواعد عسكرية أميركية على أراضيها. وباتت العربية السعودية العمود الفقري لهذه الاستراتيجية. وأكرِه حكام الخليج، غير القادرين على الإعلان جهارًا عن دعمهم للولايات المتحدة وإسرائيل خوفًا من تنفير شعوبهم، على العمل سرًا سامحين للقوات البحرية والجوية الأميركية بالاستخدام المحدود للتسهيلات العسكرية في المنطقة. ولكن هذا الأمر ألزم الولايات المتحدة الأميركية الاعتماد على نحو كبير على عدة قواعد نائية في كينيا وديبغو غارسيا في المحيط الهندي، بالإضافة إلى نشر حاملات طائرات.

العام 1980، وجدت الولايات المتحدة الأميركية في انفجار الحرب الإيرانية – العراقية فرصة مناسبة رائعة لحمل المملكة العربية السعودية إلى تعاون عسكري وثيق. ويشرح الأمر ستورك ووغنر: "إن خوف السعودية من تمدُّد الحرب منح الولايات المتحدة التأثير لانتزاع أكبر قدر من التعاون السعودي الوثيق مع المخططات العسكرية الأميركية. وكان محور هذا الجهد بيع خمس طائرات "أواكس" ونظام قواعد مع مستودعات وقود، وقطع غيار، وذخائر". وفي هذا الصدد كتب المحلل العسكري أنتوني كوردسمان "لا تحسينات ممكن تصورها في الجسر الجوي الأميركي أو انتشار القوات الجوية الأميركية، وقدرة إقامة قواعد ظاهرة يمكن أن تصبح سرية لتمنح الولايات المتحدة قدرة التعزيز الفاعلة والسريعة. وثمة ميزة إضافية هي أن السعوديين دفعوا ثمن كل ذلك".

على امتداد العقد الثامن من القرن الماضي، أهدرت المملكة العربية السعودية زهاء 50 بليون دولار أميركي في بناء دفاع جوي على امتداد الخليج للمواصفات الأميركية وحلف الناتو، وجاهز لاستعمال القوات الأميركية في حال الأزمة. والعام 1988، صمّم فيلق المهندسين العسكريين وبنى بما قيمته 14 بليون دولا أميركي شبكة من التسهيلات العسكرية عبر المملكة العربية السعودية.

خلال أكثر من ثماني سنين استغرقتها الحرب العراقية– الإيرانية التي

ارتفعت كلفتها إلى مليون روح عند الجانبين، كانت السياسة الأميركية تقوم على تشجيعها كوسيلة لإضعاف الطرفين. وقد باعت القوى الغربية وروسيا الأسلحة للمتحاربين. بيد أنه العام 1987، عندما بدا أن إيران ستربح الحرب، مالت الولايات المتحدة إلى العراق لأنها رأت في الانتصار الإيراني انتصارًا للشر الأكبر. فقدّمت للعراق العون العسكري والقروض الزراعية والمعلومات الاستخباراتية الحاسمة، واستغلّت حجة "حرية الملاحة" في الخليج لحشد أرمادا ضخمة لمهاجمة البحرية الإيرانية.

بعد هزيمة إيران العام 1988، تنامى الدعم الأميركي للرئيس العراقي صدام حسين. في هذا الصدد كتب لانس سلفا: بين العامين 1985 و1990 باعت الشركات الأميركية بما قيمته حوالي 800 مليون دولار طائرات "مزدوجة الاستعمال" – ظاهريًا لتستعمل لأغراض مدنية، ولكنها سهلة التحويل إلى الاستعمال العسكري. وخلال العامين 1988 و1989، صدّقت الحكومة الأميركية إجازات للشركات الأميركية لبيع منتجات بيولوجية لوكالة الطاقة الذرية العراقية، وتجهيزات الكترونية لتصاميم إنتاج صاروخ عراقي. وفي حزيران/يونيو 1988، بعد شهرين من استخدام صدام حسين الأسلحة الكيميائية لإبادة قرية حلبجة الكردية، فازت شركة بكتل في كاليفورنيا، باتفاقية لبناء مصنع بتروكيميائي، وكان العراق يخطّط لإنتاج غاز الخردل. وضاعفت إدارة بوش القروض الزراعية للعراق حتى بليون دولار سنويًا... وخلقت مؤسسات الأعمال الأميركية "لوبي صدام" للضغط من أجل أفضل الصلات مع العراق".

حرب الخليج العام 1990

إن حرب الخليج العام 1991 سجّلت للمرة الولى منذ العام 1958 أن الولايات المتحدة الأميركية أطلقت عملية اجتياح على أوسع صعيد للشرق الأوسط بهدف حماية مصالحها. وحتى اليوم الذي غزا فيها العراق الكويت، كان صدام حسين تحت تأثير أن أعماله ستكون مقبولة عند واشنطن. ولما

كان قد استنزف خلال الحرب مع إيران، غضب العراق من إصرار الكويت على إغراق سوق النفط العالمي بالنفط في حين كان بأمس الحاجة إلى أفضل عائدات النفط لدفع تكاليف الحرب. وعندما بدأ يهدّد الكويت قالت السفيرة الأميركية لدى العراق أبريل غلاسبي للرئيس صدام حسين: "لا رأي في النزاعات العربية – العربية مثل نزاعكم الحدودي مع الكويت". ولكن عندما اجتاح صدام حسين الكويت بعد ذلك بقليل، قلبت الولايات المتحدة الأميركية موقفها تمامًا، فهي لا يمكنها أن تسمح لصدام حسين بقلب ميزان القوى من خلال سيطرته على ربع نفط الخليج، ولاسيما أنه دكتاتور عسكري قاس، كان قبل الاجتياح صديقًا للولايات المتحدة وبعده بات فجأة "هتلر الجديد"، وهذا هو الفارق الوحيد.

إن انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة أوجدا الظروف الفريدة التي تسمح للولايات المتحدة بتثبيت هيمنتها المباشرة على المنطقة أكثر من ذي قبل. واستغلَّ الرئيس جورج بوش الأب الفرصة لتشكيل تحالف عسكري – تحت رعاية الأمم المتحدة– يضمُّ ليس القوى الأوروبية وحسب كبريطانيا وفرنسا وألمانيا، وإنما أيضًا دولاً شرق أوسطية مثل المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا.

ولقد استخدمت في إنشاء هذا التحالف المضاد للعراق، وبكل تميُّز، الرشوة والترهيب. فلقد دفعت دول الخليج إلى تقديم 4 بلايين دولار إلى روسيا، والصين، التي جعلها القمع الوحشي للحركة الديمقراطية في ساحة تيان آن مين معزولة عالميا، دُعيت هذه المرة إلى أخذ مكانها إلى الطاولة؛ ومصر أُعفيت من دين قيمته 14 بليون دولار، وأعطيت سوريا الضوء الأخضر لاجتياح لبنان. وعندما صوّت اليمن ضد قرار الأمم المتحدة القاضي بالسماح باستعمال القوة ضد العراق، أوقفت الولايات المتحدة فورًا ما قيمته ملايين الدولارات من المساعدات، وعمدت المملكة العربية السعودية إلى طرد 800 ألف عامل "ضيف" يمني.

بالإضافة إلى كل الجعجعة حول حرب العراق ضد "المجتمع الدولي"، شُنَّت

الحرب، وبشكل ساحق، بواسطة القوات الأميركية، ولأهداف أميركية، مع بعض المساعدة من بريطانيا والسعودية. ولقد حلّق الطيارون الأميركيون ما نسبته 90% من الطلعات القتالية. واستخدمت الأمم المتحدة، على نحو صرف، ورقة تين لتغطية ما كان حربًا بزعامة أميركية وحربًا بقتال أميركي.

وتعمّدت أدارة بوش الأب تخريب أي جهد قامت به دول أوروبية وعربية لتحقيق تسوية سلمية، فمن خلال حق النقض– الفيتو مثلاً أفشلت اقتراحًا فرنسيًا من أربع نقاط في مجلس الأمن، وكانت الولايات المتحدة تتلّهف لتلقين زبونها السابق درسًا. وخلال شهر طويل من الحرب الجوية، دُمّرت البنية التحتية العراقية. فلقد أسقط خلال أكثر من 90 ألف طلعة جوية حوالى 88500 طن من القنابل العنقودية، والقذائف التفريغية، وغيرها من قذائف المدفعية، مدمرة الجسور والطرقات وشبكات الطاقة، وقدرات معالجة المياه، وقد قُتل عشرات آلاف العراقيين من جراء ذلك.

وعلى الرغم من أن الرئيس صدام حسين، بعد أكثر من شهر من القصف، وافق على القبول بقرار الأمم المتحدة الداعي إلى خروج العراق من الكويت، فقد رفضت الولايات المتحدة هذه الإيماءة. وقد وصف لانس سلفا حرب بوش البرية الوحشية كالآتي: "لقد صرخ صدام أساسا "كفى"، ولكن الولايات المتحدة كانت تريد شن حرب برية بأي حال. وخلال ستة أيام، اندفعت القوات البرية لدول التحالف والولايات المتحدة عبر الكويت وجنوب العراق، مجبرة القوات العراقية على الانسحاب بشكل كثيف. وخلال آخر أربعين ساعة من الحرب، وقبل دعوة بوش إلى وقف إطلاق النار في 28 شباط/فبراير، قادت القوات البريطانية هجومًا من دون رحمة ضد الجنود العراقيين المنسحبين، حتى أطلق على الطريق بين الكويت والبصرة اسم "طريق الموت السريع". وفرّ الجنود العراقيون من الكويت بأي عربة ممكنة يضعون يدهم عليها، وقامت من ناحية ثانية وحدات التحالف المدرّعة بعزل هؤلاء لتقصف الطائرات الحربية الأميركية بقنابلها الأرتال المسوقة

لساعات من دون أي مقاومة تذكر. وفي هذه المذبحة التي وصفها طيار أميركي "كإطلاق نار على سمكة في برميل"، قتل آلاف المجندين العراقيين على مسافة 50 ميل من الطريق السريع. طائرات عديدة كانت تملأ السماء فوق جنوب العراق، وحيث كان مراقبو الحركة الجوية العسكرية يناورون لتلافي الاصطدامات في الجو".

نهاية اللعبة بعدئذ لحرب الرئيس جورج بوش كانت ساخرة. فبعد نداء إلى الشعب العراقي لإطاحة صدام حسين، أيّدت القوات الأميركية القوات العراقية عندما قمعت تمرُّد الأكراد في الشمال، والشيعة في الجنوب. وأعطى الجنرال نورمان شوارزكوف جنرالات صدام الأذن بانتهاك قانون "عدم الطيران" واستعمال الطوافات المسلّحة لقمع الثورة. ويقول برنت سكوكروفت، الذي كان مستشار الأمن القومي آنذاك، لبيتر جنينغز العام 1998 إن الولايات المتحدة الأميركية أرادت انقلابًا عسكريًا يطرد صدام حسين وليس ثورة شعبية، "كنت أتوقع حكومة ما بعد الحرب حكومة عسكرية".

في السنوات التي أعقبت الحرب، لم تكن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة لمنع العراق من إعادة بناء بنيته التحتية وحسب وإنما نجم عنها وفاة آلاف الأطفال شهريًا بسبب معاناتهم أمراضًا متصلة بنقص التغذية. وثمة آلاف آخرون كانوا يعانون سرطانات مختلفة سببها قذائف اليورانيوم المستنفد التي استعملتها الدبابات الأميركية خلال الاجتياح البري في حرب الخليج. وفي حين أن الحرب قتلت أكثر من 200 ألف عراقي، نجم عن قانون العقوبات وفاة أكثر من مليون عراقي. علاوة على ذلك، تورّطت الولايات المتحدة في قصف مستمر للعراق نادرًا ما اعتبر ذي أهمية إخبارية في الصحافة الأميركية.

حقّقت الولايات المتحدة نصرًا دمويًا في حرب الخليج، وبكلفة بضع مئات الجنود الأميركيين، برهنت أنها لن تتوقف أيًا يكن الثمن عن ممارسة امتيازاتها الإمبريالية وتقوية سلطتها في الشرق الأوسط. وبغياب روسيا عن الصورة، يبدو أنها القوى العظمى الفريدة المتبقية لفرض "السلام

الأميركي Pax Americana "على المنطقة.

السياسة الأميركية منذ حرب الخليج

خرجت الولايات المتحدة من حرب الخليج منتصرة وقد بسطت هيمنتها على المنطقة بحزم أكثر من أي وقت مضى. لقد دُمّر العراق، وحُفظ ضعيفًا على الدوام، وسمح التحالف للولايات المتحدة توطيد العلاقات وثيقًا مع الكثير من الدول العربية. ووجّه نجاحها في حرب الخليج الرسالة بكلمات جورج بوش، "ما نقوله يتحقق". وكذلك كتب مايكل هدسون، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجتاون في "ميدل إيست جورنال": "حتى الانتقادات، كما صاحبها، للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، يجب أن تقرّ بأن الولايات المتحدة تقف اليوم بتفوُّق في هذه المنطقة التعسة. فخلال نصف قرن من التدخل الإقليمي بأي طريقة يمكن تصورها– عبر الدبلوماسية والمساعدة، والثقافة، والتربية، والتجسس، والدمار، و(ليس آخرًا) إسقاط القوة العسكرية – تَثَبَّت "الثالوث المقدس" للمصالح الأميركية: إسرائيل، النفط، ومعاداة الشيوعية. والذين يقولون أن الأمر لا يمكن أن يكون قد حصل يستخفون بقدرة الولايات المتحدة على تحقيق أهداف متناقضة. واليوم، بإمكان الرئيس الأميركي أن يستدعي رؤساء أكثر الحكومات الشرق الأوسطية إلى المصادقة على أجندته السياسية الإقليمية و(الداخلية). ويستطيع الرسميون الحاليون الأميركيون كتابة السياسية الاقتصادية الداخلية لأكثر حكومات المنطقة. وتتمتع العسكرية الأميركية بحرية الدخول والقبول غير المسبوقَين من شمال أفريقيا إلى الخليج".

ولكن، تعاني الولايات المتحدة تناقضين في دورها كقوة عظمى إقليمية. أولهما عدم قدرتها على حل المسألة الفلسطينية التي تهدّد من جديد بتفجير التوازن الدقيق في المنطقة. وثانيهما، هو أن تدخلها العسكري الكثيف جعل ملكيات الخليج أقل شعبية – مع أزمة انخفاض عوائد النفط

في العقد الأخير مع الانخفاض المريع لأسعاره.
إن سياسة "الاستيعاب المزدوج" للعراق وإيران التي سعت من أجلها الولايات المتحدة بعد حرب الخليج العام 1991، تُركَت تقريبًا ولم تُستبدل بأخرى. وتآكل نظام العقوبات ضد العراق، وضعف دعم الدول العربية للعقوبات، في حين أوجدت التغييرات في إيران علاقة متأرجحة بين هذه والولايات المتحدة. وليس بمقدور هذه الأخيرة أن تقرّر سواء الحفاظ على سياسة العقوبات ضد إيران، أو التحوّل إلى سياسة الانفتاح نحوها. وباستثناء بريطانيا، حليفة الولايات المتحدة، لم تهتم دول أوروبية أخرى، طويلاً، بالحفاظ على العقوبات المفروضة على العراق. أما روسيا، التّواقة إلى عقد صفقات نفطية، فقد عبّرت حينها عن نيتها العمل على إيقاف القصف والعقوبات ضد العراق وإنهائها.
أضعفت معاناة الشعب العراقي المتزايدة قدرة الولايات المتحدة على تبرير العقوبات، ولاسيما داخل الشرق الأوسط. فالأنظمة العربية بدأت تعيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع بغداد. ومستفيدين من استئناف الرحلات الجوية المدنية إلى بغداد من عدة دول، كسر رسميون ومشاهير حظر الطيران إلى بغداد. ويبدو، على الرغم من جميع النوايا والأهداف، أن فريق الأمم المتحدة للتفتيش لم تطأ قدمه البتة أرض العراق.
أما المشكلة التي تواجهها الولايات المتحدة، حتى بعد انتصارها في حرب الخليج، فهي أنها، باستثناء إسرائيل، لا وكلاء لها يعوّل عليهم في الشرق الأوسط، وإسرائيل، كما برهنت حرب الخليج، يجب أن تُصّد في بعض الأحيان. ومنذ وفاة الرئيس عبد الناصر العام 1970، نجحت الولايات المتحدة في جذب مصر إلى مدارها وحيّدتها كتهديد لإسرائيل. ولكنها، لم تستطع أن تعتمد عليها في تأديب جيرانها العرب. ومن ناحية ثانية، أكرهت شعبية القضية الفلسطينية في مصر، الرئيس حسني مبارك على سحب السفير المصري من إسرائيل.
الحق يُقال، أن الولايات المتحدة سلّحت السعودية أيما تسليح. ولكن هذه

الأخيرة ليست في وضع استعمال قوتها العسكرية خلف حدودها، ولهذا تسعى إلى سياسة انفراج مع إيران. وعلى الولايات المتحدة أن تصرف مبالغ ضخمة من المال لتسليح ملكيات الخليج غير الديمقراطية وغير الشرعية. وحتى مع ذلك، لا يمكنها الاعتماد عليها كشرطي المنطقة لحماية مصالحها، فهي قد سلّحتها لتثبتها حليفة لها، وإيجاد الظروف العسكرية فيها ما يسمح بالنشر السريع للقوات الأميركية.

على الولايات المتحدة أن تحافظ على وجود عسكري غالٍ داخل المنطقة وحولها من أجل الحفاظ على مصالحها. وهذا الأمر لا يترك القوات الأميركية وحسب منفتحة على الهجومات العسكرية، مثلما حدث مؤخرًا في المرفأ اليمني ضد المدمرة الأميركية كول، وإنما يضع أيضًا ضغطًا سياسيًا ضخمًا على الحكام المحليين الذين تستاء شعوبهم، وعلى نحو متزايد، من الوجود الأميركي.

من وجهة نظر أكاديمية، تعتبر الولايات المتحدة نفسها شرطي العالم. وتستمد دورها من وجهة نظر المدرسة الواقعية وتعتمد على بناء فرضيتها القائلة "أن ليس ثمة حكومة عالمية مركزية تردع العدوان، لذا كان عليها أن تضطلع بهذا الدور".

تفترض الولايات المتحدة أن شرطي العالم هو حاجة داخلية لأن العالم خلف حدودها يحمل أخطارًا لها. وليس هناك "يد خفية" غير خطرة للعلاقات الدولية تكفل السلام لقرارات زهاء 200 دولة وأعمالها بالإضافة إلى الحروب الأهلية واستقرار المجتمع الدولي وخيره العام. لا يمكن للولايات المتحدة تجاهل هذا بأمان خلف محيطاتها. ولكن هجمات 11 أيلول/ سبتمبر أيقظت أفكارًا كانت للأميركيين حول هذا الاتجاه، فكشفوا أن "الإرهاب الكبير" الذي عبّر عنه الرئيس بوش بقوله أنه "مفترق الطرق المحفوف بالمخاطر بين الراديكالية والتكنولوجيا" – نشأ كتهديد رئيس– أو قابل للجدل والمناقشة – لحياة الأميركيين والأمن القومي.

بيد أن الإرهاب ليس الخطر الوحيد وحسب الناشئ خلف الحدود الأميركية،

فالمجتمع الأميركي يواجه أيضًا تهديدات تتخطَّى الحدود القومية، مثل المخدرات، والأوبئة المعدية، وغازات الدفيئة والأسلحة النووية السائبة. ويبقى كذلك تحديات تقليدية مهمة، فالأميركيون يفتحون الصحف يوميًا للاطلاع على الصراع في الشرق الأوسط، والمواجهات بين الهند وباكستان، والمأزق المسلَّح في شبه الجزيرة الكورية، والعنف بين اليسار واليمين في كولومبيا. هذه المشاكل كلها كانت تعيش مع الأميركيين في 11 أيلول/ سبتمبر وتستمر معهم إلى اليوم.

يقيم الأميركيون علاقات وثيقة وتحالفات عبر العالم، بيد أن لا تناغم بين القوى المتفقة في الرأي والتفكير حول الإجماع والمؤسسات، والقدرات على ضمان أداء النظام العالمي بانتظام، كما كان الأمر مع أوروبا في معظم النصف الأول من القرن التاسع عشر. أما اليوم فأوروبا مشغولة بإنجاز تنميتها الداخلية الخاصة، في حين أن آسيا تعوزها التطلعات المشتركة والمؤسسات القوية. ولا تمتلك أميركا اللاتينية وأفريقيا، بعدُ، قدرات كبيرة تخولها الاضطلاع بدور عالمي. والأمر صحيح كذلك بالنسبة إلى الشرق الأوسط الذي هو أيضًا ملحق بالصراع.

يشعر الأميركيون أن القيادة تقع على كاهلهم. واستنادًا إلى مخاوفهم، ونظامهم الرأسمالي، وانتشارهم الاقتصادي العالمي، وتنوعّهم الداخلي، وقوتهم العسكرية الصرفة يحتلون مرتبة فريدة في الهرمية العالمية. وعرفت القرارات التي اتخذها الأميركيون أو قصّروا في تنفيذها، والأعمال التي قاموا بها أو قصّروا فيها، والكلام الذي قالوه أو أخفقوا في قوله، إعتراضات واسعة.

إن شرطي العالم الواقعي هو اليوم خائف من المهمة التي تنكَّبها هو بذاته. ولكنه يفهم ويحسُّ بقيود القبول به. وهكذا قال والتر برنان في ستينيات القرن الماضي في مسلسل تلفزيوني له: "ليس تفاخرًا، أنه واقع وحسب".

إدارة ديمقراطية جديدة وسياسة أميركية خارجية

بعد ثماني سنوات من السياسة الخارجية الأميركية المتشدِّدة تحت إدارة جورج دبليو بوش، ثمة قلق متنام بين بعض الدول الصغيرة، حليفة الولايات المتحدة، التي تلقّت كمّا كبيًرًا من الدعم السياسي والعسكري من إدارة بوش، ومثل هذه التغييرات الصارمة سوف تحتل مكانها في السياسة الأميركية الخارجية ولا سيما أن السناتور باراك أوباما انتخب رئيسًا للولايات المتحدة الأميركية.

من ناحية أخرى، بعض الدول، التي لم تكن على علاقة طيبة مع الولايات المتحدة الأميركية في السنوات الثماني الماضية ولاسيما منها تلك التي واجهت الكثير من الضغط السياسي من إدارة بوش، ما زال ينتظر بتلهّف التبدّل في السياسة الأميركية الخارجية. وبعض الأنظمة نجا من العاصفة نتيجة صبره الكبير واستخدامه التكتيكات بكل ذكاء لكسب الوقت. وكان هدف هذه الأنظمة الصمود طويلاً أمام إدارة بوش، وكانت تعرف متى تقول نعم ومتى تقدّم التنازلات، ومتى تقول لا، ولكن...

تماما مثلما لم يكن معمر القذافي وحافظ الأسد غير سعيدين بانتخاب بيل كلينتون رئيسًا للولايات المتحدة العام 1992 بعد ثماني سنوات من سياسة أميركية خارجية على رأسها السيد وارن كريستوفر، والسيدة مادلين أولبرايت، برهنت أنهما كانا على حق– كذلك أحمدي نجاد وبشار الأسد تمتعا بإحساس الارتياح مع انتخاب السيّد أوباما رئيسًا.

هل قلق الحلفاء وشراء وقت الخصوم مبّرران؟ هل سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية تتغيّر بشكل عنيف مع تغيّر الإدارة؟ هل السياسة الخارجية تعتمد على الفرد، أم هناك عوامل أخرى تحدّد هذه السياسة؟

الأجوبة عن هذه الأسئلة، يتم عبر سبر المواقف المعلنة للمرشحين الرئاسيين في السياسة الخارجية، ودرس العوامل المؤثرة في السياسة الأميركية الخارجية. وقد تسمح لنا التحليلات بتوقع عقلاني للإدارة الديمقراطية الجديدة.

إن المسلّم به إلى حدّ بعيد عند المحلِّلين السياسيين أن أكثر الإدارات

الجمهورية، وبخاصة الأخيرة قبل إدارة أوباما الديمقراطية ترغب في مقاربة "أحادية" في السياسة الخارجية. وهؤلاء "الأحاديون" يؤمنون بأن على الولايات المتحدة الأميركية، المالكة القوة العظمى الوحيدة المتبقية، أن تمارس قوتها بشكل عسكري لوضع حد للصراعات في العالم وفرض الطابع الديمقراطي على الأمم الأخرى. من ناحية ثانية، رغبت الإدارات الديمقراطية في مقاربة "متعدِّدة الطرف". فهؤلاء التعدّديون ينادون بتقوية الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وباستخدام قوتها في المساعي الحميدة في الصراعات المحلية والإقليمية المختلفة مفضلين ذلك على توريط القوات الأميركية. لقد انتقدت السناتور هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية حاليًا في إدارة الرئيس أوباما، آحادية الرئيس بوش في مقال لها عن السياسة الخارجية وضعت فيه رؤيتها لهذه السياسة لاحقًا فقالت إن "إدارة بوش قدَّمت للشعب الأميركي سلسلة من الخيارات الكاذبة: القوة ضد الدبلوماسية، الآحادية ضد تعددية الطرف، القوة الصلبة ضد الناعمة" (فورين آفيرز).

أبرز تداعيات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كان الانعزال كأسطورة أميركية تأسيسية. فمبادرة الدفاع الاستراتيجية (SDI)، التي اقترحها في البدء الرئيس رونالد ريغن درعًا واقية ضد الهجمات السوفياتية، ثم عدّلها وتبنَّاها جورج دبليو بوش، لاستعمال أفضل تقنية فضائية ولايزرية لعزل أميركا عن أي نوع من الهجوم الغريب. هذه المبادرة أثبتت عدم فعاليتها تمامًا. لقد كان نظام الدفاع الأكثر تطورًا غير ذي جدوى ضد الهجمات الداخلية المنخفضة التقنية المتمثلة بالطائرات الانتحارية. الردع النووي أو التقليدي لم يطبق بكل بساطة. لقد كان الأمر نوعًا من التهديد الداخلي الذي لم تخطط استراتيجيات الحرب الباردة لمواجهته، فالعدو كان في الداخل، وجبهة الحرب كانت داخل البيت. وهكذا غدا "أمن البيت" مصدر الوهن. لقد ضُرب صميم الدولة ومقرها. لا يستطيع صنَّاع السياسة الأميركية السماح لهذا التهديد بالاستمرار، وكان عليهم

إعادة تحديده بطريقة تتوافق مع أنواع القوة الموضوعة بتصرفهم. وكانت "الحرب على الإرهاب" جوابهم، هجومًا سياسيًا وعسكريًا مطوّقًا الكل بدءًا من أمن البيت عبر إعادة تنظيم إدارة وكالات الأمن، وعكس حرية حركة الناس والأموال في عولمة التسعينيات من القرن العشرين، وقطع التموين عن الإرهابيين المحددة هويتهم، والتحسُّب لأي هجمات مستقبلية ممكنة عبر تدمير المصادر المحتملة للأسلحة والتمويل والإيديولوجيا، أو تحويلها. هذه الخلاصة للتفكير حتمية للغاية في الوثيقة الرسمية الجديدة حول استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية التي أصدرها الرئيس جورج دبليو بوش في 17 أيلول/سبتمبر 2002. إنها مذهب الدفاع الأميركي الجديد.

يعلن المذهب الجديد استراتيجية أمنية تستند بوضوح إلى الدولية الأميركية التي تعكسها "القيم" و"المصالح" الأميركية. وهو يُعير اهتمامًا خاصًا لتقديم القيم الأميركية كقيم عالمية. وتتضمَّن هذه الأخيرة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة. ويصرّ الرئيس بوش على أن "الشعب أينما كان يريد أن يتمتع بحرية الكلام، وحرية اختيار حكامه، وحرية إيمانه، وتعليم أولاده، ذكورًا وإناثًا، بالملكية الفردية، والتنعم بعوائد عمله. قيم الحرية هذه عادلة وحقّة لكل شخص في كل مجتمع". وفقًا لذلك يحدّد المذهب الأهداف المعلنة العامة للحرية السياسية والاقتصادية، والعلاقات السلمية مع الدول الأخرى، واحترام الكرامة الإنسانية. وبتحقيق هذه الأهداف تتعهّد الولايات المتحدة ممارسة استراتيجية التعاون مع الحلفاء والأصدقاء والتحسب من الأعداء والتهديدات.

ثمة موضوع عادي في هذا المذهب هو إقامة "توازن قوى يدعم الحرية". وتبغي الولايات المتحدة من هذا التوازن المعلن قيادة "الأمم العاشقة للحرية" ضد المجموعات الإرهابية، وكل من يتعهَّد الإرهاب ويدعمه أو يساعده. ومع هذا الموقف السياسي يبدو أنه كان على الرئيس بوش أن ينجز الدورة الإيديولوجية الأميركية – ميزان القوى الواقعي، "الليبرالية

العالمية، الانعزالية، واقعية الحرب الباردة، العولمة الليبرالية الانعزالية، ثم ميزان القوى الواقعي– التي استغرقت قرنًا كاملاً من الرئيس تيدي روزفلت العام 1901.

كان ميزان القوى عند تيدي روزفلت يثير نهوض الأمة الأميركية الصاعدة كموازن للأمبراطوريات المؤسسة المتنافسة لافتتاح العالم، أو على الأقل الحفاظ على النظام العالمي في وضعه الراهن الأفضل. أما اليوم، وبعد مئة سنة من التطور الإنساني السياسي، فلم يعد هناك الكثير من الإمبراطوريات أو حتى الإيديولوجيات للتنافس معها وموازنتها. وتكمن الصعوبة في التعامل مع الثقافات الشاملة أو الحضارات، بموازاة المصالح الاقتصادية والمعنوية للدول الغربية ذاتها. وواجهت الرئيس بوش، الكثير الأمل إلى الآن، بتزعم فرنسا وألمانيا معارضة الحرب ضد العراق، والرفض الشعبي العارم والشجب الأخلاقي لكامل نظرية الحرب الاستباقية.

الحرب الاستباقية، كما يقترحها الرئيس بوش، تعني دور ما قبل الفعل تقوم به الولايات المتحدة كزعيمة مسيطرة على العالم "لتحالف طوعي" لضرب وتدمير أي تهديد محتمل لأمن الولايات المتحدة والغرب بشكل عام. ولكن هذا المفهوم للحرب يتعارض مع المفهوم المرافق لميزان القوى. فعلى الولايات المتحدة أن تختار بين دور السيطرة، كقوة عظمى عالمية فريدة، والقبول بالحضور الشرعي للدول الأخرى باختلاف وجهات نظرها وإشراكها في بنية عالمية لميزان القوى. وما تقوم به الولايات المتحدة اليوم، وإزاء العراق بشكل خاص، يفترض أنها اختارت الخيار الأول، السيطرة العالمية، ولا سيما إذا قرّرت العمل خارج النطاق القانوني لمجلس الأمن في الأمم المتحدة.

إن المسألة العراقية هي اختبار قاس للدورالأميركي الجديد في تشكيل نظام عالمي جديد. فالاختيار الحاسمً الأول الذي اتخذه الرئيس بوش في هذا الإطار كان عندما قرّر الذهاب إلى الأمم المتحدة وتجربة الحشد المتعدّد الطرف على بغداد، مخالفًا نصيحة العديد من المسؤولين الكبار في إدارته.

ومع ذلك، يبدو أن تعهّده تعدّدية الطرف مشروط بإدراك الثمن الغالي "للذهاب منفردا" بالنسبة إلى الثمن الدقيق المطلوب من الأعضاء المؤثرين في مجلس الأمن، ومن الحلفاء الاستراتيجيين في المنطقة الذين تسهيلاتهم ومشاركتهم ضرورية لقيادة الحرب وشرعيتها. ويبدو أن الولايات المتحدة لم تجد الدعم الخاص لحربها على العراق ليس في الأمم المتحدة ولا حلف شمال الأطلسي التابع لها، كما يبدو أن ثمن تعددية الطرف كان مانعًا أمام المخطَّطات الأميركية للحرب على العراق. وكان جواب الرئيس بوش ومساعديه شديد الوضوح: إذا وضع الأعضاء الآخرون في المنظمة العالمية ثمنًا عاليًا للمشاركة، فالأميركيون سيواصلون قيادة "التحالف الطوعي" لإنجاز أهدافهم في العراق. وإن لم يكن ثمة تسوية باكرة على مستوى استراتيجية الحبل المشدود، الدبلوماسية العالية الحدّة، بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة وفرنسا وألمانيا من أخرى، فالعالم سيشهد النذير الباكر لنظام قوى جديد ناجم عن انشقاقات حادة داخل حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي. أما روسيا والصين فتبدوان تستمتعان إلى أقصى حد بدبلوماسية الذعر العالية الحدة. وترتبط النتيجة بمن يتعثّر أولاً. إذا استسلمت الولايات المتحدة لفرنسا وألمانيا، فستعرِّض نفسها لخطر خسارة هائلة لهيبتها تفضي إلى القبول الآلي بميزان قوى متعدّد الطرف حيث الولايات المتحدة واحدة فقط بين كثيرين. إنه أمر بعيد الاحتمال جدًا عند هذه المرحلة. ويبدو الخيار الثاني– أحادية الطرف مع حلفاء طوعيين – أكثر قبولاً. وستتأثر نتائج النظام العالمي الجديد بشكل كبير بمستوى النجاح أو الفشل في قيادة الحرب. وإذا أرادت الولايات المتحدة وحلفاؤها النجاح في تحقيق نصر سريع ومقنع ومن ثم معالجة غنائم الثروات العراقية بما فيه مصالحها، فيجب أن تمتلك الإدارة الأميركية الفرصة للحفاظ على دور ممدّد في الهيمنة على العالم.

ولكن الهيمنة العالمية مكلفة ومستنزفة. فالتاريخ كان قاسيًا مع كل أمة أرادت أن تحتكرالنظام العالمي. ولو سلّمنا أن مستوى تفوّق القوة لدى

الولايات المتحدة في النظام الحالي غير مسبوق، وأن نوع السيطرة الأميركية مختلف عن الغزو الحالي التقليدي، ولكن نظرًا إلى المستوى العالي للتكامل والتوافق بين الشعوب والدول، وإلى طبيعة التفاعلات المعاصرة والأخطار يجب علينا توقُّع التغييرات المفاجئة والعنيفة في أي وقت. وعاجلا أم آجلاً ستضعف قدرة الولايات المتحدة على متابعة ممارسة هيمنتها العالمية ما يمهّد الطريق أمام بنية ميزان قوى متعدّدة القطب. هذه المقاربة للإدارة العالمية، المختبرة تاريخيًا، ستوفّر المناسبة الفضلى لاستمرار التفوّق الأميركي بدلا من الهيمنة. ويقدّم جوزف س. ناي احتمالاً آخر للتفوق الأميركي المستمر من خلال تعددية القطب المؤكدّة.

كما يبدو الوضع اليوم، ستكون تعدّدية القطب، إلى حد بعيد ، آلية لتدرّج لبق للولايات المتحدة داخل الوضع الخاص لنظام ميزان القوى. وستسمح هذه التعدُّدية تدريجًا لقوى رئيسة أخرى بالاشتراك، أكثر فأكثر، في صنع القرار الدولي في فترة اكتساب قوة نسبية بالمقارنة مع الولايات المتحدة. وتبقى هذه المقاربة التدريجية أملنا الأفضل لانتقال سلمي من الوضع الحالي غير المستقر لنظام عالمي فوضوي مع قوة عظمى مرتبكة وظالمة تحاول إيجاد وضع ملائم، إلى نظام ميزان قوى أكثر استقرارًا وأقل خطرًا. أخيرًا، ثمة نتيجة إيجابية واحدة لهذا الانتقال ستزيد وتمأسس الاعتدال في إدارة شؤون العالم. وعلى الرغم من كل شيء، كان مفهوما "توزيع القوة" و"ميزان القوة" الدعامتين الأساسيتين للسياسات الأميركية. ولقد نفعا جيدًا في الميدان الأميركي الداخلي، وأنجزا، بكل تفاؤل، نتائج مماثلة على الصعيد العالمي.

السياسة الخارجية المعلنة لباراك أوباما

انتقد الرئيس باراك أوباما سياسة جورج بوش الخارجية كما فعلت كذلك السيدة هيلاري كلنتون. ولقد قدّم إلى الكونغرس مشروع قانون يدعو إلى انسحاب القوات الأميركية من العراق مع نهاية آذار/مارس 2008، وذلك

خلال مقابلة مع ستيف كروفت على قناة سي بي إس التلفزيونية. ويصف الرئيس أوباما سياسة الرئيس بوش في العراق بالفشل الذريع، ويعتقد أنه يجب تحقيق انسحاب على مراحل من العراق، ونشر بعض الفرق في إفغانستان، وبعض آخر في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط.

في مرحلة سابقة من حملته الانتخابية استشهد بالقول أن الانسحاب الممرحل من العراق "يوجّه رسالة إلى العراقيين كما إلى القوى الإقليمية ومنها إيران وسوريا أن عليها أن تأخذ بعض حقها في إيجاد بعض الاستقرار هناك". وقد فسّر هذا الأمر بأنه ترك مصير العراقيين بين يدي إيران وسوريا.

إن السياسة الخارجية التقليدية للالتزام من خلال المباحثات أمر محتوم من وجهة نظر أوباما. حتى مع النظام الظالم في إيران – الذي هو تهديد للمنطقة، ولحلفاء الولايات المتحدة كما يطرحه هو– انتقد الرئيس أوباما رفض الرئيس بوش التكلم إلى القادة الإيرانيين. وبدلاً من ذلك، قال أنه كان راغبًا في إجراء محادثات معهم لأن "هناك الكثير من الناس في إيران– يحتمل أنهم يرغبون أن يكونوا جزءًا من مجموعة الأمم الأوسع. وبالنسبة إلينا، ألا نكون في مباحثات معهم أمر غير مقبول".

ويعتقد الرئيس أوباما أيضًا أنه كان خطأ عدم إجراء محادثات مع سوريا، وأن المباحثات التي يريدها مع السوريين والإيرانيين ستفسح المجال أمام إمكان "أن تكسب الأفكار والقيم كشفًا عظيمًا في هاتين الدولتين". وهكذا يريد الرئيس الأميركي الجديد أن يقدم لإيران وسوريا دورًا في العراق بعد سحب القوات الأميركية منها، ومن ثمّ الشروع في محادثات معهما بحيث ستكونان منفتحتين على أفكاره ومعتقداته. وهذا ليس سببًا وحسب لقلق حلفاء الأميركيين في المنطقة، ولكن لخوف حقيقي مما سيكون مصيرهم في حال انتصار سياسة أوباما الخارجية. ولبعض الأسباب، يفكر أوباما بأن هذه الأنظمة الظاملة، كما يسمّيها، هي كذلك لأن الولايات المتحدة لم تُجر مباحثات معها. كما أنه يعتقد بأنه قادرعلى إقناع الإيرانيين

بعدم الاستمرار في مشروعهم النووي بمجرد عرض أفكاره وقيمه عليهم. ويعتقد كذلك أن السوريين كانوا انسحبوا من لبنان لو أنهم انفتحوا على أفكاره وقيمه. ويحتمل أنه يعتقد بأن اغتيال السياسيين في لبنان سوف يتوقَّف من خلال الدبلوماسية – عبارة السياسة الخارجية المفضّلة عند الديمقراطيين والسيد أوباما.

إن الدبلوماسية مع سوريا وإيران والانسحاب الممرحل من العراق هما السياسة الخارجية المفضلة عند السيد أوباما. ولكن ما ستكون سياسته مع إسرائيل والفلسطينيين؟ في لقائه على قناة "سي بي إس" التلفزيونية مع ستيف كروفت دعا الرئيس أوباما الولايات المتحدة إلى أن تكون أكثر التزاما مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف الوصول إلى حل الدولتين. ويلوم السيد اوباما الفلسطينيين على عدم قيام زعماء سياسيين بينهم قادرين على التخلي عن العنف كاستراتيجية لحل مشاكلهم مع إسرائيل. وهذه القيادة، وفقا للرئيس أوباما، يجب أن تكون قوية كفاية لتعزيز أي اتفاق يمكن التوصل إليه مع إسرائيل. ويقول إذا كان بإمكان قادة حماس وفتح أن يصلوا إلى اتفاق من خلال إدراكهم أن العنف لا يقود إلى أي مكان بالنسبة إلى حماس، وأن تنظم فتح عملها الخاص، فيكتسبوا بذلك فرصة جيدة للتقدم. ويعتقد أيضًا وأيضًا بأن الولايات المتحدة يجب أن تشجع هذه العملية من خلال الالتزام الفاعل مع الفلسطينيين.

إن الخطاب الذي ألقاء الرئيس أوباما أمام منظمة "إيباك AIPAC" يظهر كم يجب أن يذهب مرشحو الرئاسة الأميركية بعيدًا لكسب الصوت اليهودي. فهذه المنظمة شديدة التأثير، وكسب مساعدتها هدف جميع المرشحين. وتماثل اللغة القاسية التي استخدمها الرئيس أوباما مع إيران وسوريا وحزب **الله** لغة جمهوري من أقصى اليمين، فهو أيضًا يسمي حزب **الله** مجموعة إرهابية. لقد كان حازمًا في رفض ناكري الهولوكوست (المحرقة)، في إشارته إلى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد الذي أنكر حدوث المحرقة. وقال إن إيران دولة نووية ستطرح تهديدًا ليس لإسرائيل والمنطقة وحسب،

وإنما أيضًا لباقي العالم، وستشجع الإرهابيين، وتنشىء حالة عدم استقرار في المنطقة، وترشد إلى التكاثر النووي بين جيرانها وتطرح تهديدًا وجوديًا لإسرائيل وأميركا. وفي ما يتعلق بالحلول التي اقترحها لمنع إيران من بلوغ القدرة النووية، فهو لا يمتلك غير المفاوضات والعقوبات مع لا حدود زمنية لهذه المفاوضات.

إن الدعم الضخم لإسرائيل خلال الحملة الانتخابية قد يكون تكتيكًا لجذب الصوت اليهودي. فخلال الحملات الانتخابية الرئاسية كلها في الأربعين سنة الأخيرة، وعد معظم المرشحين الرئاسيين بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل– السبب الواضح والجلي لكسب الصوت اليهودي – بيد أن الفائزين بالرئاسة نسوا وعودهم فور دخولهم إلى البيت الأبيض. ومع ذلك، للديمقراطيين تاريخ طويل في دعمهم القوي لدولة إسرائيل. لذا، من المأمون الافتراض أن السياسة الخارجية الأميركية إزاء إسرائيل إما ستبقى ذاتها أو ستكون أكثر لمصلحة إسرائيل.

قيم أوباما ومعتقداته

باستثناء خطاب أوباما أمام منظمة إيباك مجمل السياسة المعلنة تقريبًا يشير إلى أنه سيتبع طريق الديمقراطيين التقليدية في المفاوضات التي لا تنتهي لحل المشاكل. تلائم هذه السياسة بانسجام قيم الكثير من الديمقراطيين ومعتقداتهم، وهي بالتأكيد بتوافق مع الغالبية العظمى من الأميركيين الأفريقيين. وما لا يتوافق مع القيم التي يتمتع بها معظم الأميركيين الأفريقيين هو الدعم المطلق لإسرائيل الذي أظهره أوباما أمام إيباك. ونظرة إلى الوراء إلى مواقف اثنين بارزين من الأميركيين الأفريقيين في السياسة الخارجية – وهما أيضًا من الحزب الديمقراطي – ستساعدنا على فهم منطقي لقيم أوباما ومعتقداته.

أول سياسي أميركي أفريقي شهير نرجع إليه هو السيد أندرو يونغ الذي خدم كسفير أميركي في الأمم المتحدة في إدارة الرئيس السابق جيمي كارتر. فلقد

أكره على الاستقالة من منصبه العام 1979 لأنه التقى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تعتبر آنذاك إرهابية، ومُنِع الرسميون الأميركيون من التقاء أعضائها وفقا لموسوعة جورجيا على الانترنت. وكانت المرّة الأولى التي يتصل فيها مسؤول أميركي من أعلى منزلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ولم تكن مصادفة أن يكون في المرة الأولى أميركيًا أفريقيًا. حتى على الرغم من أن السيّد يونغ قد صادق علنًا على تسمية السيدة كلينتون في السباق إلى البيت الأبيض، فمن الصعب رؤية الرئيس أوباما يحيد عن معتقدات السيد يونغ، ومعظم الأميركيين الأفريقيين وقيمه، والتي هي إظهار التعاطف تجاه الفلسطينيين وامتلاك الموقف العقلي والعاطفي المتوازن مع إسرائيل والفلسطينيين.

السياسي الثاني الأميركي الأفريقي الشهير هو القس جيسي جاكسون الذي كان مرشحًا للتسمية للرئاسة من الحزب الديمقراطي العامين 1984 و1988. وهو لم يخف إعجابه بالسيّد ياسر عرفات في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي وفقًا لكينيث تيمرمان في برنامجه Shakedown كان يحظى بشعبية كبيرة بين الأميركيين العرب، ويثق به الزعماء العرب، الأمر الذي يفسِّر لماذا كان قادرًا على السفر إلى سوريا العام 1983 لتأمين إطلاق الطيّار الأميركي الأسير الذي أسقطت طائرته فوق لبنان خلال واحدة من الغارات الأميركية النادرة ضد القوات السورية في لبنان. وهذا مثل آخر عن أميركي أسود لم يستطع أن يكون زائد المساندة لإسرائيل، فهي ضد قيمه ومعتقداته.

سياسة الرئيس أوباما تجاه إسرائيل لا يجب أن تكون جذرية كما يريدها السيد جاكسون، ولكن يجب أن تتبع، ربما ، خطوات سياسة السيّد يونغ المعتدلة. لهذا، يمكننا افتراض أن خطاب أوباما أمام إيباك هو بكل بساطة لجعل نفسه مقبولاً عند الناخبين اليهود.

دعم الكونغرس

الآن بعد ان انتخب ألسيد أوباما رئيسًا للولايات المتحدة، ثمة تغيير جذري متوقّع في السياسة الخارجية الأميركية، افتراض قائم على المواقف المعلنة وعلى القيم والمعتقدات. ولكن هل الرئيس أوباما قادر على تحقيق التغييرات التي يريدها؟ هناك بعض العوامل التي يُتوقع أن تستكشف بغية إدراك إمكانية هذه التغييرات. أحد هذه العوامل هو دعم الكونغرس الذي هو حيوي لأي رئيس لسنّ سياساته.

واليوم، والديمقراطيون يتحكَّمون بالكونغرس، سيمتلك باراك أوباما الدعم المعلن للكونغرس على الأقل لسنتين حتى إجراء انتخابات الكونغرس الجديد. ولكن هل يمكننا توقع كم سيكون دعم الكونغرس ضخمًا لسياسة خارجية متعددة الطرف أو لإجراء محادثات مع الإيرانيين والسوريين؟ نظرة إلى سياسة وجه ديمقراطي مؤثر من الكونغرس، هو السيّدة نانسي بيلوسي الناطقة باسم الكونغرس، يمكن أن تساعد على إسقاط بعض الضوء على نوع الدعم الذي سيناله رئيس ديمقراطي من كونغرس ديمقراطي.

بعد شهرين من انتخابها ناطقة باسم الكونغرس، قرّرت السيدة بيلوسي كسر عزلة سوريا وزيارتها على الرغم من اعتراضات الرئيس بوش. لقد حاولت أن تعمل ما كان على الرسميين الديمقراطيين فعله: إجراء محادثات مع الزعماء الذين سبَّبوا مشاكل للولايات المتحدة والأمل بإقناعهم بتغيير سياستهم من خلال المحادثات وحسب. وخلال زيارتها لدمشق قالت: "جئنا بكل صداقة وأمل وتصميم على أن طريق دمشق هي طريق السلام" وقالت إنها تنقل رسالة من رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت مفادها "أن إسرئيل جاهزة للدخول في محادثات سلام" مع سوريا هي اختراق ظاهري. لكن الأمر ليس كذلك حسبما جاء في بيان سرعان ما صدر عن مكتب أولمرت، وهذا الأخير لم يجر أي تغييرات في سياسة إسرائيل.

مع مثل هذا الموقف للناطقة باسم الكونغرس، الذي يتوافق تماما مع فلسفة أي دمقراطي ليبرالي، يمكن أن يضمن الرئيس أوباما دعمًا مقبولاً من الكونغرس.

المراجع

كتب

•Beckwith, Charlie, "**Delta Force: The Army's Elite Counterterrorist Unit**", Dell and Reissue, 1984

•Hook, Steven W, "**Comparative Foreign Policy: Adaptation Strategies of the Great and Emerging Powers**", Prentice Hall, 2001

•Russet, Bruce and Harvey Starr, " **World Politics: The Menu for Choice**", W.H. Freeman and Company, 2000.

صحف

•Chomsky, Elie. **"Hillary Clinton on Israel, Iraq and Terror".** Jewish Press 25 October 2006

•Gofrdon, Michael R. and Healy, Patrick. "**If elected Clinton Says Some G.I's in Iraq Would Remain".** New York Times. 15 March 2007

إنترنت

•Barone, Michael. **"The Road to Damascus".** Townhall.com. April 2007 <http://www.townhall. com/columnists/MichaelBarone/2007/04/09/the_road_to_damascus>

•Clinton, Hillary. **"Security and Opportunity for the Twenty-first Century".** foreignaffairs.com.

•1November2007<http://www.foreignaffairs.org/20071101faessay86601-p70/hillary-

•rodham-clinton/security- and-opportunity-for-the-twenty-first-century.html>

•Finkelstein, Mark. **"Obama: Iran, Syria Should" Take Ownership for Stability' of Iraq.**

•newsbusters.org. 21 October 2006 < http://newsbusters.org/node/8499>

بيضاء

خيارات الانفتاح الأميركي على إيران وسط تشكيك إيراني ورفض إسرائيلي ومخاوف عربية

نزار عبد القادر*

فشلت إدارة الرئيس بوش في وقف البرنامج النووي الإيراني الذي استمر على زخمه لتصبح إيران على بعد سنتين أو ثلاث سنوات من امتلاك القدرة على صنع أول سلاح نووي[1].

فتحت عملية غزو العراق وسقوط نظام صدام حسين جميع الأبواب التي كانت مغلقة في وجه إيران لمد نفوذها وتوسيع أطر دورها السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط والخليج. لقد أعادت التطورات التي نتجت عن احتلال العراق تعريف دور إيران "الجديد" في المحيط الجيو – استراتيجي الإقليمي. وهو ينطلق من مجموعة من المعطيات الأساسية وأبرزها:

1- موقع إيران في وسط منطقة الأزمات التي تشكل مواقع تركيز الاستراتيجية الأميركية واهتمامها بعد أنتهاء الحرب الباردة، وأهمها: أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين بالإضافة إلى باكستان.

2- الأيديولوجية الإسلامية التي تعتمدها إيران، والتأثير الذي تمارسه على السكان الشيعة في دول الخليج وأفغانستان،

*عميد ركن متقاعد باحث في الشؤون الاستراتيجية

1. **"The Evolution of Iraq Strategy"**, Stephen Biddle, Michael O'hanlon and Kenneth M.Pollack, www.bwokings.edu/pagers row8/12-Middle East.

بالإضافة إلى دينامية السياسة الإيرانية تجاه الجماعات الأصولية السنية في أكثر من منطقة، وخصوصاً مع منظمتي حماس والجهاد الإسلامي.
3- الدور الذي تريد إيران أن تؤديه على مستوى الخيارات السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط، (في الخليج ومنطقة المشرق العربي). وتعمل على الربط بين أمن هاتين المنطقتين حيث تعتقد أن ذلك سيحقِّق لها الأمن الذي تبحث عنه في معادلة مزدوجة لمواجهة النفوذين الأميركي والإسرائيلي.
4 - الصراع المفتوح الذي تخوضه إيران في مواجهة الولايات المتحدة منذ العام 1979، والذي بلغ أوجه بعد الاحتلال الأميركي للعراق، حيث عمدت إدارة بوش إلى استعمال كل وسائل الضغط للحد من نفوذ إيران، معتبرة أن التقصير في هذا المجال سيؤدي إلى تقدم المصالح الإيرانية على حساب المصالح الأميركية وعلى حساب مصالح حلفائها في المنطقة.
لم يقتصر الصراع المفتوح على قضية النفوذ السياسي والعسكري والدور الذي تريد أن تؤديه إيران على المستوى الاقليمي، بل زاده حدةً الموقفان الأميركي والأوروبي من البرنامج النووي الإيراني، وما نتج عن ذلك من ضغوط وعقوبات مارستها الولايات المتحدة ضد إيران سواء بوسائلها الخاصة أو عبر نظام عقوبات أقرَّه مجلس الأمن الدولي.
أدت هذه التطورات والمنطلقات الاستراتيجية الإيرانية والأميركية إلى وضع إيران والولايات المتحدة في مواجهة شبه شاملة، بحيث يمكن اعتبارهما كخصمين استراتيجيين يسعى كل منهما لتعديل موازين القوى الأقليمية والدولية لصالحه. وهكذا فإن كل ما يمكن أن تنسجه الولايات المتحدة من علاقات سياسية وأمنية مع دول المنطقة يشكل في نظر إيران تحديًا لها وتهديدًا لأمنها ومصالحها. وكان آخر وأبرز ما قامت به إدارة بوش في هذا المجال الاتفاقية الأمنية الأميركية – العراقية، التي ترى فيها طهران تهديدًا مباشرًا لأمنها، بالإضافة إلى أنها تستهدف النفوذ الإيراني داخل العراق.
انتهت إدارة بوش بالرغم من كل العقوبات والضغوط التي مارستها على

إيران إلى فشل ذريع سواء لجهة احتواء الدينامية السياسية والأمنية التي مارستها في العراق ومنطقة الخليج، أو لجهة الدينامية العسكرية التي مارستها ضد إسرائيل والمصالح الأميركية من خلال حزب **الله** في لبنان وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.
والسؤال المطروح الآن: ما هي قدرات الرئيس أوباما على اعتماد سياسات جديدة مع إيران تعوّض من الفشل الذي اتسمت به سياسات الرئيس بوش؟

سياسة أوباما تجاه إيران

بدأ الرئيس أوباما مبكرًا، وفي أثناء حملته الانتخابية، بالإعلان عن نيته اعتماد مقاربة جديدة تجاه إيران تقوم على الانفتاح والعمل الدبلوماسي بدل سياسة العزل والعقوبات التي اعتمدها سلفه.
وهو يدرك أهمية أن يبدأ مبكرًا في معالجة الهواجس السياسية والأمنية الناتجة من سوء العلاقات مع إيران، والتعقيدات المتعلِّقة بطموحاتها النووية. ولقد امتلكت هذه خلال السنوات الماضية قدرات تخوِّلها التدخل بقوة في مختلف الأزمات التي يواجهها العالم العربي، بحيث أصبحت فعليًا المحرك الأساسي لحالات عدم الاستقرار التي يشهدها كل من العراق ولبنان وفلسطين ومنطقة الخليج[2].
يستعجل فريق أوباما الدبلوماسي رسم الخطوط العريضة للسياسة الجديدة تجاه إيران. وجاء أول الغيث من السفيرة الأميركية الجديدة في الأمم المتحدة سوزان رايسي التي أعلنت أن الولايات المتحدة ستعتمد حيال إيران "دبلوماسية نشطة" تشمل العمل الدبلوماسي المباشر، مع مواصلة التعاون والشراكة مع مجموعة الدول الست المعنيَّة بالتفاوض حول البرنامج النووي الإيراني وهي: الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا. وأضافت رايس "سندرس ما هو ضروري ومناسب للقيام به حفاظًا على الصعود بهدف الوصول إلى نهاية البرنامج النووي

2. Kayhan Barzegar, **"Iran and Obama: The Grand Bargain on Roles"**, originally published in Farsi, www.belfercenter.ksg.harvard.edu/publications/18220

الإيراني"[3]. وشدّدت على "أن على الحوار والدبلوماسية أن يسيرا جنبًا إلى جنب مع رسالة حازمة جدًا من جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي مفادها أنه ينبغي أن تلتزم إيران واجباتها التي حددها مجلس الأمن الدولي، وأن رفضها سيؤدي إلى زيادة الضغوط عليها". لكن يبدو بوضوح أن إدارة أوباما لن تتخلّى في طرحها سياسية الحوار والانفتاح مع إيران عن الخيارات الأخرى التي تمتلكها، وقد عبّر عن ذلك صراحة المتحدث بإسم البيت الأبيض روبرت جيبس بقوله بإن إدارة أوباما ستستخدم "جميع عناصر قوتنا الوطنية" للتعامل مع مخاوف واشنطن بشأن برنامج إيران النووي.

وترجح مصادر أوروبية أن المبادرة الدبلوماسية الأميركية قد تتأخر بسبب قرب موعد الانتخابات الإيرانية، ولكن إمكان تأخير موعد بدء المفاوضات يقترن بمحاذير يثيرها بعض أجهزة الاستخبارات القريبة من إعطاء طهران المزيد من الوقت للنجاح في استكمال دورة صنع الوقود النووي حيث تفيد الدراسات بإمكان حصول مثل هذا التقدُّم خلال سنة واحدة ما يضع الأمور في نقطة اللاعودة.

الموقف الإيراني تجاه أوباما

عبّرت قيادات إيرانية عن اعتقادها بعدم إمكان حصول تغييرات أساسية في العلاقات الإيرانية – الأميركية في عهد أوباما، وبأن سياسة الضغوط التي كانت تعتمدها إدارة بوش مرشحة للاستمرار. وتنطلق في نظرتها التشاؤمية هذه من خلال اعتقادها بأن الاستراتيجية الأميركية ستعمل على الحد من دور إيران السياسي والأمني في العراق ومنطقة الخليج، الأمر الذي تؤشر إليه الاتفاقية الأمنية مع العراق، بالإضافة إلى التوجه الأساسي للاستراتيجية الأميركية للحفاظ على ميزان القوى في الخليج، ودعم الدور الإسرائيلي الإقليمي. وترى طهران في استمرار هذه الاستراتيجية الأميركية

3. Suzan Rice, **"Obama will use Direct Diplomacy with Iran"**, www.beltwayblips.dailyrader.com/story/direct_diplomacy_with_iran/

تهديدًا لدورها السياسي والأمني، والحؤول دون انخراطها الفعلي في اقتصاد المنطقة، واستهداف حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية، مع الأبقاء على مقولة إن إيران تشكّل مصدر التهديد الأساسي للاستقرار في المنطقة[4].

وترى إيران، على لسان رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني، أن أي تغيير في سياسة أوباما تجاهها يجب أن يستند إلى إعادة تعريف دورها كجزء اساسي من السياسات الأميركية تجاه المنطقة. وينطلق المطلب الإيراني من حقيقة أن المتغيرات الإقليمية قد غيّرت توزيع الأدوار بين مختلف القوى، وأن إيران قد تحوّلت إلى لاعب أساسي، وأن نفوذها لم يعد يقتصر على العراق ومنطقة الخليج بل تمدّد ليبلغ فعليًا الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط. وتعتقد أن محاولة أوباما للاحتفاظ "بميزان القوى" القديم ستصبح العنصر الأساسي الذي يشجع على عدم الاستقرار واندلاع حروب جديدة على غرار ما حدث في لبنان العام 2006 وفي غزة مؤخرًا. وتشدّد على أن سباق التسلح لن يخدم السلم والاستقرار في المنطقة، مع التذكير بأنه كان السبب الأساسي وراء الحرب العراقية – الإيرانية. ان استمرار المحاولة الأميركية في الحفاظ على "ميزان القوى" يتعارض مع المصالح الإيرانية ومع دور إيران الأقليمي، وهو خيار لا يمكن أن تقبل به إيران[5].

مناورات لتحسين المواقع

تحدث الرئيس الإيراني الأسبق آية الله هاشمي رفسنجاني في صلاة يوم الجمعة في 30 كانون الثاني/ديسمبر 2009 عن إمكان الانفتاح الأميركي على إيران فقال "إن طهران تنصت بانتباه تام إلى إشارات التغيير الصادرة عن واشنطن"، وأكد أن الإيرانيين ينتظرون من الإدارة الأميركية الجديدة إتخاذ موقف حكيم لأنه "في غياب مثل هذا الموقف سيضيعون عدة سنوات".

4. Kayhan Barzegan, **"Iran and Obama: The Grand Bargains on Roles"**.
5. Ibid.

أخرى من وقتنا، مكرِّرين كلام الرئيس بوش حول ضرورة وقف إيران لبرنامجها النووي ومكرِّرين التهديدات نفسها لنا، وأن كل ما يقدِّمونه لنا لا يتعدَّى مجموعة من الوعود غير القابلة للتنفيذ"[6].

جاء كلام رفسنجاني بعد يومين من إدلاء الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بتصريح أكد فيه انفتاح إيران على أي مباحثات تضمن عرضًا أميركيًا بتغيير سياساتهم تجاه الشرق الأوسط. وكان بمنزلة الرد المباشر على كلام الناطق باسم البيت الأبيض روبرت جيبس يوم الخميس في 29 كانون الثاني/يناير 2009 بأن الرئيس أوباما لم يغّير موقفه من "ضرورة الاحتفاظ بكل خياراته" في ما يعود إلى التعامل مع البرنامج النووي الإيراني[7]. وجاء هذا التصريح في معرض الرد على خبر نشرته صحيفة "الغارديان" البريطانية نقلاً عن مسؤول أميركي بأن هناك عدة مسودات رسائل (قيد المراجعة) في البيت الأبيض ووزارة الخارجية للرد على رسالة التهنئة التي وجهها أحمدي نجاد إلى أوباما.

صرَّح عضو الكونغرس ورئيس لجنة المخابرات في مجلس النواب الأميركي بيتر هوكسترا في مقابلة مع مركز نيو ماكس الأميركي. بأنه "لا توجد طريقة ولا أمل لوقف البرنامج النووي الإيراني"، وأعتبر أن أي هجوم يمكن أن تشنَّه الولايات المتحدة ضد المنشآت الإيرانية "سيكون في غاية الصعوبة". وشرح أنه لا يمكن المقارنة بين الهجوم السهل الذي شنته مقاتلات إسرائيلية على ما يعتقد بأنه مفاعل نووي في سوريا والهجوم على المنشآت النووية الإيرانية حيث يتطلَّب "الهجوم على إيران تكرار الهجمات ضد أهداف موزَّعة على مساحات واسعة ومدفونة في باطن الأرض". لقد تعلَّم الإيرانيون من خلال الأحداث الماضية أهمية أن يوزِّعوا منشآتهم بدل أن يجمعوها في مكان واحد بحيث يسهل على أي قوة مهاجمة تدميرها.

6. AFP from Tehran, January 30, **"Iran's Rafsanjani urges Obama not to copy Bush"**. www.spacewar.com/reports/Irans-rafsanjani-urges...
7. ibid.

ردًا على معلومات مؤسسة الدراسات الاستراتيجية التابعة للجيش الأميركي بأنه بمقدور إيران أن تنتج خلال سنة واحدة ما يلزمها من الوقود النووي اللازم لصنع أول قنبلة نووية اعتبر هوكستر أن المعلومات عن هذا الموضوع محدودة "وأن ما نعلمه هو التزامهم إنتاج سلاح نووي، وأن معارفهم التكنولوجية تسمح لهم بتطوير وتصنيع صواريخ هي في تحسُّن مستمر". وخلص إلى القول بإن "إيران هي مصدر تهديد لاستقرار الشرق الأوسط ولدول مثل المملكة العربية السعودية وإسرائيل، وهما تشعران بالخوف مما قد تفعله إيران في المستقبل"[8].

حاول رئيس لجنة الخارجية في مجلس النواب الأميركي الاجتماع في أواسط كانون الأول/ديسمبر مع أحد المسؤولين الإيرانيين المقربين من السيد خامنئي ولكن الاجتماع ألغي في اللحظة الأخيرة. كان يمكن أن يشكل هذا الاجتماع بين السيد على لاريجاني رئيس مجلس الشورى والمفاوض السابق في الملف النووي الإيراني والنائب الديمقراطي هوارد بيرمان رئيس لجنة الشؤون الخارجية، اللقاء الرسمي الأعلى مستوى الذي يجري بين إيران والولايات المتحدة منذ العام 1979. ويؤكد إلغاء الاجتماع الذي كان مقررًا في المنامة في آخر لحظة وجود تباين كبير بين المسؤولين الإيرانيين حول إجراء اتصالات رسمية مع الأميركيين. وذكرت المعلومات بأن بيرمان كان قد أطلع الرئيس بوش وفريق الرئيس المنتخب أوباما على التحضيرات الجارية للقاء لاريجاني[9].

سُجِّلَت من قبل الجانب الأميركي عدة تصريحات ومواقف متناقضة لمسؤولين إيرانيين حول استعدادهم للانفتاح على الحوار مع الولايات المتحدة، كان أبرزها طلب الرئيس أحمدي نجاد ووزير الخارجية منوشهر متكي من إدارة أوباما، التي أعلنت عن نيتها تغيير سياسات أميركا تجاه إيران، أن تقدّم واشنطن أعتذارًا علنيًا على أعمالها السابقة ضد إيران

8. **"Iran as a strategic threat"**, www.globalsecurity.org/wmd/library/report2009.
9. Wall Street Journal, February 2, 2009, **"Senior Democrat Snubbed by Iran in Outreach Bid"**, by Jay Soloman, p.9.

وخصوصًا عن الانقلاب العسكري الذي حضَّرته الولايات المتحدة في إيران العام 1953، كشرط لقبول طهران بإجراء محادثات على مستوى عال. في مقابل هذا الموقف المتشدِّد صدر تصريح للوزير منوشهر متكي في أثناء مؤتمر دافوس الاقتصادي يقول فيه: "تحن نعتقد بإن الإدارة الأميركية الجديدة، وكما يقول السيد أوباما، ستعتمد سياسات جديدة فعلية، وجوابنا أنهم سيجدون في المنطقة ردود فعل متعاونة"(10).

بُذلت جهود مكثفة في الأشهر الأخيرة لتنظيم لقاءات بين إيران والولايات المتحدة وكان أبرزها في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 زيارة رؤساء ست جامعات أميركية طهران لتنظيم التبادل العلمي بين البلدين، وكانت وعود الإيرانيين بالعمل على تكثيف عملية التبادل. لكن بعد أسابيع من هذا اللقاء الأكاديمي الكبير أوقف أحد كبار المساهمين في هذه المهمة السيد غلن شوايتزر، من أكاديمية العلوم الأميركية، وجرى استجوابه من قبل أحد أجهزة المخابرات الإيرانية، وأبلغ أن التبادل العلمي المقترح سيئ وغير مرحب به من قبل إيران.

تباينات أميركية حول التوقيت والأسلوب

تقول مصادر من داخل الخارجية الأميركية إن إدارة أوباما تدرس مجموعة واسعة من الأفكار حول إيران، وإن هناك عدة استراتيجيات على الطاولة لكن لا يخفى على أحد أن النقاش حول إيران ما زال في بدايته. وترفض هذه المصادر الخوض في توصيف الاستراتيجيات المطروحة على بساط البحث.

في هذا الوقت، الذي ما يزال البحث عن السياسة التي يجب أن تتبعها إدارة أوباما حيال إيران، ترى هذه المصادر أنه من الطبيعي أن تكون هناك تباينات داخل الإدارة حول تعيين دنيس روس مبعوثًا خاصًا إلى إيران. فثمة تيار داخل الإدارة يخشى أن تفسّر إيران هذا التعيين على أنه انتصار

10- الشرق الأوسط، «مصادر أميركية للشرق الأوسط.تباينات حول تعيين مبعوث لإيران» 30 كانون الثاني/يناير 2009

للنهج المتشدِّد الذي يتبعه التيار المتشدِّد بقيادة الرئيس أحمدي نجاد. في المقابل، هناك تيار آخر داخل الإدارة يقول بضرورة الإنتظار إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي ستجري في حزيران/يونيو 2009 على أن تُعزَّز على أساس نتائجها الطريقة التي يجب أن تتواصل فيها الإدارة الأميركية مع إيران، بواسطة مبعوث خاص أم بطرق وقنوات أخرى.

لكن هذا لا يعني أن الإدارة الأميركية لن تتواصل مع إيران خلال هذه الفترة حيث قرَّرت واشنطن أن توفد مسؤولاً أميركيًا رفيع المستوى للمشاركة في اجتماع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا الذي عقد في ألمانيا في الأسبوع الأول من شباط/فبراير 2009 لبحث الملف النووي الإيراني. كما يجري الإعداد لدعوة إيران للمشاركة في مؤتمر الدول المجاورة لأفغانستان لبحث مسألتي أمن ذلك البلد واستقراره الأمر الذي يُشكِّل أكبر التحديات التي تواجهها إدارة أوباما بعد الإنسحاب من العراق. وتنتظر الإدارة الأميركية من إيران في المقابل أن تتخلَّى عن دورها غير الداعم للاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط[11].

قال مسؤول في الخارجية الأميركية "هناك من يريدون إعلان تعيين روس خلال أسبوع أو نحو ذلك. لكن هناك أيضًا من يقولون بضرورة الانتظار بعض الوقت، ربما إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية، ومن ثمَّ تحديد الخطوة التي يجب اتخاذها". ويعقب بأن دعاة الإسراع في تعيين روس يرون أن التأخير يعطي إيران إشارة إلى عدم رغبة واشنطن بالانفتاح عليها، أما من يرغبون بالانتظار حتى حزيران/يونيو فإنهم يرون في الإسراع بتعيين مبعوث إشارة قد تستغل من قبل المتشدِّدين والبناء عليها على أنها انتصار لتهجم على إدارة بوش، ويمكن استغلال ذلك في المعركة الانتخابية ما يضعف حظوظ التيار الإصلاحي في استعادة رئاسة الجمهورية من المحافظين.

يبدو من خلال تتبع تصريحات المسؤولين الأميركيين أن هناك قرارًا

11- المرجع نفسه

بضرورة الانتظار إلى ما بعد حزيران/يونيو 2009 من أجل البدء بعملية الانفتاح والحوار الفعلي. ومن المرجَّح أن تعتمد مقاربة متأنية من خلال التقدم خطوة خطوة، يتلو كل منها تقويم للرد الإيراني، وعلى أساس ذلك تتقرَّر الخطوة التالية.

لا بدّ من التذكير بأن مشاركة الولايات المتحدة في اجتماع الدول 5 زائد واحد في ألمانيا لدرس الملف النووي الإيراني في الأسبوع الأول من شباط/فبراير ليست بالشيء الجديد، فقد سبق وشارك مساعد وزير الخارجية ويليام بيرنز في اجتماع مماثل عقد في جنيف العام 2008، وقد كانت المرة الأولى التي يشارك فيها مسؤول أميركي مع مسؤولين إيرانيين لبحث الملف النووي.

الصفقة الكبرى

يتساءل الخبير الاستراتيجي أنتوني كوردسمان من مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن حول سرعة الحوار بين طهران وواشنطن حيث يتوقَّع أن يكون "بطيئًا ولن تكون نتائجه فورية" وذلك بسبب تعقيدات القضايا المطروحة على الطاولة وفي مقدمها الملف النووي الإيراني، بالإضافة إلى الوضع في العراق وأفغانستان والشرق الأوسط وخصوصًا العلاقة القائمة بين طهران وحزب **الله** وحماس.

ويعتبر كودسمان أن لا داعي لإستعجال الأمور، فالحوار بين واشنطن وطهران قائم ومستمر وعلى عدَّة محاور مثل الأمم المتحدة وفي اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمات دولية أخرى. إن الاتصالات قائمة ويدرك الطرفان أهمية ما يتحدثان عنه لكن الاختلافات بينهما كبيرة ولا يمكن حلها بالعصا السحرية. ويتحدَّث الطرفان، الأميركي والإيراني، الآن عن ضرورة البحث لتحقيق "الصفقة الكبرى" بينهما الأمر الذي. يتطلَّب أن يسعيا لتقليب مختلف الخيارات المتاحة. وهذا يفرض أكثر من الحوار من أجل الحوار.

ويضيف كوردسمان أنه من الممكن التحرك قدمًا في العلاقات الأميركية – الإيرانية من خلال اعتماد البراغماتية السياسية التي تعني استعداد الجانبين لتقديم تنازلات والقبول بحلول وسطى. لكنه يبقى من الصعب التنبؤ بسرعة التحرك حيث يبقى من المرجَّح أن يبقى التقدم بطيئاً ومحدود النتائج.

يبدو بوضوح أن الولايات المتحدة تسعى لعقد صفقة كبرى مع إيران، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال عدم ممانعتها إشراك إيران بمؤتمر دول الجوار لأفغانستان والتي تعتبر من القضايا الكبرى في الأجندة الأميركية في عهد الرئيس أوباما. وتؤكد المعلومات الصادرة عن القيادات الأميركية أن رئيس أركان الجيوش الأميركية الجنرال مايكل مولن وقائد القيادة الوسطى الأميركية الجنرال ديفيد بترايوس يرحِّبان بدعوة إيران للمشاركة في مؤتمر جوار أفغانستان[12].

يمكن لإيران أن تضطلع بدور مهم في البحث عن الاستقرار داخل أفغانستان ولكن يبقى من الصعب، لا بل المشكوك به، أن تقدم إيران تنازلات في إفغانستان من دون ربطها بالموقف الأميركي حول القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

تدرك القيادتان الأميركية والأوروبية أهمية اعتماد مقاربة أقليمية لتحسين الوضعين السياسي والأمني داخل أفغانستان، وأن عودة الاستقرار لا يمكن أن تقوم على العامل العسكري. من هنا تبرز أهمية البحث عن حلول على المستوى الإقليمي وبمشاركة الهند وباكستان وإيران ودول وسط آسيا، وأيضاً الصين وروسيا. ومن هذا المنطلق ستتم دعوة إيران للمشاركة في الاجتماع الدولي حول أفغانستان والذي سيعقد في الربيع المقبل.

لا يتوقَّع جون الترمان، رئيس قسم الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن، حدوث اختراق سريع وكبير في العلاقات بين طهران وواشنطن. ويستبعد حدوث لقاء بين رئيس إيراني والرئيس

12- المرجع نفسه

الأميركي خلال هذه الفترة التمهيدية لإعادة بناء العلاقات بين البلدين. لكن هل يجلس مسؤولون أميركيون مع مسؤولين إيرانيين وجهاً لوجه في المرحلة المقبلة؟ الجواب نعم. فقد سبق وحدث ذلك في عهد بوش وليس هناك من سبب أن لا يحدث ذلك في ظل إدارة أوباما. سيأتي وقت يجلس فيه الرئيس أوباما وجهاً لوجه مع رئيس إيراني ولكن من المرجح وفق راي بعض الخبراء الأميركيين أن لا يكون الرئيس أحمدي نجاد.

يرغب الطرفان الأميركي والإيراني في تحقيق "صفقة كبرى" تحل من خلالها جميع القضايا العالقة بينهما. لكن التعقيدات القائمة لا تبشّر بإمكان إيجاد حلول سريعة لها جميعًا. ومن المؤكد أن إدارة أوباما تضع في رأس أولوياتها إيجاد حل للبرنامج النووي الإيراني، وهي تعلم أن الوقت يشكل عاملاً أساسيًا، حيث من الممكن أن تصل إيران في برنامجها النووي إلى نقطة اللاعودة خلال عام أو عامين بحيث تتمكّن من إنتاج كمية كافية من الوقود النووي لصنع أول سلاح نووي.

تدرك إيران حقيقة الموقف الأميركي وتركيزه على التوصل إلى حل للمشروع النووي وخصوصًا ما يعود لمطلب وقف عمليات تخصيب اليورانيوم، لذلك من المرجح أن تعمل على كسب الوقت من خلال إطالة أمد المفاوضات حول هذه القضية وقد نجحت خلال خمس سنوات في خوض غمار هذه المواجهة مع الثلاثية الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي داخل مجلس الأمن الدولي، كما قاومت كل العقوبات والضغوط الأميركية بما فيها التهديدات باللجوء إلى الخيار العسكري.

مفاعيل الانفتاح على مسار الأزمات والقضايا الإقليمية.

يبدو من خلال تحليل المواقف الأميركية والإيرانية، في ما يعود للدخول في عملية تفاوضية جدية تحل كل الخلافات القائمة بين البلدين أن الظروف والعناصر الموضوعية لم تنضج بعد، وأن واشنطن وطهران ما زالتا تدرسان احتمالات النجاح والفشل. تؤشر التباينات حول عملية الانفتاح وتوقيتها

إلى مدى إدراك المسؤولين الأميركيين المخاطر التي يمكن أن تترتَّب على فشلها وذلك بسبب طبيعة الترابط والعلاقات المعقّدة بين مختلف القوى والديناميات الإقليمية، بالإضافة إلى صعوبة التنسيق بين مختلف وجوه ومسارات الاستراتيجية الأميركية الكبرى تجاه منطقة جنوبي – غربي آسيا ومنطقة الشرق الأوسط.

سيترك الانفتاح الأميركي على إيران تأثيرات ومفاعيل على مجمل المسائل والقضايا الإقليمية، كما أنه سيؤثر على علاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية في منطقة الخليج والمشرق العربي.

سيكون لسياسة الانفتاح تأثير مباشر على مسار المفاوضات السلمية، كما أنها ستؤثر على مستقبل العراق وعلى سرعة تنفيذ القرار الأميركي للإنسحاب منه. يمكن أن تستغل إيران انسحاب القوات الأميركية من أجل فرض نفوذها على العراق، وفرض نظام من الهيمنة الأمنية على غرار ما كان سائدًا في لبنان في فترة الوصاية السورية. ستترك سياسة الانفتاح على إيران مفاعليها على مسار الحد من التسلح وضبط نزعة الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى من العالم.

لا بد أيضًا من دراسة مفاعيل الانفتاح الأميركي على مسار الحرب على الإرهاب وذلك في ظل اتهام إيران بالضلوع في تعاطي الإرهاب وتشجيعه في كل من العراق وأفغانستان، وخصوصًا على ضوء الاتهامات السعودية الأخيرة لإيران بإيواء 35 مطلوبًا سعوديًا شوهدوا يتنقلون بين إيران وافغانستان.

نستعرض فيما يأتي مفاعيل الانفتاح الأميركي على مجمل القضايا الإقليمية الرئيسة.

أولاً : تأثير الانفتاح على العراق

شكّل الاحتلال الاميركي للعراق خلال السنوات الخمس الماضية أحد ابرز عوامل الاختلاف بين مختلف الديناميات الأساسية في المجتمع الاميركي

وخصوصًا بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي. لم يكن الاختلاف مقتصرًا على ضرورات شن الحرب بل تعدَّاه ليشمل الطريقة التي عالجت بها إدارة بوش تداعيات تلك الحرب، وزيادة عدد القوات الاميركية، والاستراتيجية الأمنية المتبعة وعلاقات أميركا مع مكوِّنات الشعب العراقي ومع دول الجوار. وامتد النقاش ليشمل المستقبل، وخصوصًا لجهة تحديد الفترة الزمنية للانسحاب من العراق. وشكَّل البند الاخير أحد أبرز العناوين للنقاشات في اثناء الحملة الانتخابية الرئاسية والتي فاز بها باراك أوباما ليصبح الرئيس الـ 44 للولايات المتحدة .

وعد الرئيس أوباما في اثناء معركته الانتخابية بالانسحاب من العراق خلال فترة ستة عشر شهرًا .

والآن وبعد انتخابه وتسلُّمه مقاليد الرئاسة لا بدّ له من الانتقال من النقاش السياسي الى العمل الواقعي والتطبيقي "حيث لا يشبه منظر روما من فوق منظرها من تحت".

صحيح أنه قد تحقَّق في السنة الأخيرة بعض التقدم في مسيرة تفعيل الحكم العراقي، وفي إعادة بناء القوات المسلَّحة والأمنية، بحيث أصبح من الممكن تكليفها مهمة تحقيق الاستقرار والأمن في أكثر من محافظة. لكن هذا لا يعني توافر صلابة القرار السياسي وتماسك بنية الدولة في مواجهة كل الضغوط التي يمكن أن يتعرَّض لها العراق من الداخل والخارج في حال انسحاب القوات الاميركية بشكل كامل في خلال سنتين او ثلاث سنوات. لكن يمكن للولايات المتحدة في حال استمرار النزعة الراهنة للتطورات السياسية والأمنية أن تسحب تدريجًا عددًا من الألوية المقاتلة من العراق واستعمالها في تدعيم الحكم والاستقرار في أفغانستان. لا بدّ من اعتماد الحذر الشديد في تنفيذ هذه العملية، حيث يمكن أن يجد فيها خصوم أميركا المناسبة لإعادة شن هجمات داخل العراق سواء من خلال تسلل جماعات إرهابية عبر الحدود أو من خلال إعادة تنظيم بعض التنظيمات شبه العسكرية وأبرزها متفرِّعات جيش المهدي وغيره من الجماعات التي كان

لها ارتباطات عبر الحدود وخصوصًا مع إيران.
على ضوء التطورات التي يمكن أن يشهدها المسرح العراقي بعد تنفيذ الانسحابات الأميركية "التدريجية" ويقتضي أن يعتمد العراق والولايات المتحدة استراتيجيات أمنية جديدة تتناسب مع تطور طبيعة الصراع مع القوى الساعية الى تعبئة الفراغ الحاصل. يجب أن لا يرتبط الانسحاب الأميركي التدريجي بالتحسن الطارئ على الوضع الأمني داخل العراق فقط، بل يجب أن يراعي أيضًا تطور الوضع السياسي سواء لجهة التأكد من تماسك العراق وتأمين استمرار وحدة الدولة، أو لجهة ضمان استمرار العملية الديمقراطية وصقلها، وقد يتطلَّب ذلك استمرار الدعم الأميركي لفترة عمليتين انتخابيتين متتاليتين. يمكن أن ينتج عن العملية الانتخابية المقبلة نكأ بعض الجروح القديمة أو التسبُّب بصراع قوي بين الأحزاب والقوى العلمانية وبين القوى الدينية، والتي ستشعر بتهديد وجودي إذا استمرّت موجة الخسائر التي أشَّرت إليها الانتخابات المحلية في المحافظات مؤخرًا .
تشير كل المعلومات المتداولة في واشنطن إلى أن الرئيس أوباما لن يبدأ عملية الانسحاب من العراق قبل أوائل العام 2010، وتستكمل تدريجًا خلال فترة قد تمتد الى النصف الأول من العام 2011، على أن لا يتعدَّى حجم القوات المنسحبة نصف القوى المنتشرة على أرض العراق، وذلك ضمن خطة لا تفسح في المجال لانتكاسات سياسية أو أمنية في العراق أو في منطقة الخليج. لن يكون من الحكمة أن يُقدم أوباما على تنفيذ انتخابات سريعة من العراق. إن صيانة الأمن والاستقرار وحماية " المكاسب الديمقراطية" تفترضان استمرار الدعم الأميركي السياسي والأمني لسنوات عديدة مقبلة[13].
يفترض أن تدرك إيران أهمية الانسحاب التدريجي بالنسبة إلى إدارة أوباما، لأن ذلك يمثِّل أول انتخاب يمكن أن يخضع له في سياسته الخارجية،

13. **"The Evolution of Iraq Strategy"**, see ref.1.

وسيترتَّب على نجاح تنفيذ الانسحابات أو فشلها وفق البرنامج الذي وعد بتطبيقه أوباما في إبان حملته الانتخابية حجم المبادرة التي يمكن أن يعتمدها تجاه إيران.

سيتوقَّف على النشاط الإيراني داخل العراق مستوى الاطمئنان الأميركي إلى نوايا إيران للدخول في مفاوضات جدية مع الولايات المتحدة، وأيضًا إلى مدى تعاونها في البحث عن نظام إقليمي تعاوني، وبالتالي تخلّيها عن نزعة الهيمنة التي تحاول أن تمارسها على دول الجوار.

إذا حاولت إيران استغلال الانسحاب الأميركي من العراق لفرض نفسها كلاعب كبير قادر على التلاعب بأمن الخليج وأمن العراق ولبنان وغزة فإن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة سيرفضون هذا الدور الذي تريده إيران لنفسها على حساب أمنهم ومصالحهم، وسيطالبون الولايات المتحدة باتخاذ موقف صارم منها. وقد يؤدي ذلك إلى تبدّل في الاستراتجية الأميركية تجاه إيران، ووقف عملية الانفتاح والحوار والانتقال تدريجًا إلى خيارات أخرى كتلك التي كانت معتمدة في عهد جورج بوش.

سيشكل العراق في الفترة المقبلة حقل اختبار للدور الذي تسعى أن تضطلع به إيران على مستوى المنطقة، فإذا كانت طهران مستعدة لمواجهة الانفتاح الأميركي بإيجابية فإن عليها أن تعيد النظر في تعريف دورها داخل العراق وفي لبنان وفلسطين وأفغانستان، مع إدراك أهمية المصالح الأميركية في مختلف هذه المناطق، وفي الخليج، بالإضافة إلى مجريات الحرب على الإرهاب.

ويجدر بالسلطات الإيرانية أن تدرك بأن الانفتاح الأميركي عليها لا يعني تحت أي ظروف تخلّي الولايات المتحدة عن مصالحها في العراق التي يبدو أن عمقها سيفرض على إدارة أوباما إعادة النظر بشأن الوعود التي أطلقها الرئيس في إبان حملته الانتخابية وتعهده الانسحاب خلال ستة عشر شهرًا .

ترتبط "الصفقة الكبرى" من وجهة النظر الإيرانية بمدى قبول أوباما للدور الإيراني على المستوى الإقليمي. لا تبحث إيران كما يظن البعض في واشنطن

عن ضمانات لأمنها ولكنها تريد اعترافًا أميركيًا بالدور الكبير الذي ينطلق من عناصر القوة التي تمتلكها. إذا أظهرت إدارة أوباما عن رغبتها في قبول هذا الدور، فإن إيران ستكون مستعدة لتقديم تنازلات في لبنان وفلسطين وتجاه إسرائيل مقابل التأكيد على دورها في العراق والخليج(14).
في المقابل تؤكد مصادر الإدارة الأميركية الرغبة في الانفتاح على إيران من موقع قوة من خلال اعتماد خطوات مترابطة، ومتدرِّجة ومتوازية، وقد يستدعي ذلك اعتماد مقاربة تتكامل فيها سياسة الحوار مع التهديد بالعودة الى سياسة العقوبات. ويقتضي أن تكون رسالة أوباما إلى إيران بأن سياسة التقارب معها لن تكون على حساب العراق وأمنه واستقلاله كما أنها لن ةكون على حساب العراق وأمنه واستقلاله.كما أنها لن تكون على حساب الدول العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة(15).

ثانيًا: مفاعيل الانفتاح على العملية السلمية.
تحولت عملية السلام بين العرب وإسرائيل بعد سبع سنوات من الإهمال المتعمَّد لإدارة جورج بوش إلى رأس أولويات إدارة أوباما الذي سارع إلى تعيين السناتور السابق جورج ميتشل كمبعوث خاص مفوَّض من قبل الرئيس القيام بكل ما يلزم من اتصالات وخطوات من أجل إعادة إطلاق العملية التفاوضية بزخم وبدعم أميركي كامل. ويبدو أن الرئيس أوباما قد أدرك المخاطر المترتِّبة على تداعيات الوضع الميداني في غزَّة، وعلى التطورات الإقليمية وخصوصًا المواجهة السياسية القائمة بين المحور الإيراني – السوري المدعوم من قطر ومحور الاعتدال العربي بقيادة مصر والمملكة العربية السعودية والمدعوم أميركيًا. يُنبئ مجمل التطورات فلسطينيًا وإسرائيليًا، بدفع الأمور نحو حافة الهاوية بحيث تتحوَّل قضية إنشاء الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية خيارًا مستحيلاً وغير قابل

14. **"Iran and Obama: The Grand Bargains on Roles"**, see ref. Above.
15. Chuck Freilich, **"Engaging Iran effectively"**, December 4, 2008 www.bitterlernons-international.org/inside.php?id=1037

للتطبيق على الأرض. وسيؤدي فشل إدارة أوباما أو تأخرها في شق الطريق لمعاودة العملية التفاوضية بين إسرائيل والفلسطينيين، وإحراز تقدم ملموس على طريق الحل، إلى الإضرار بالمصالح الأميركية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، حيث يشكل السلام مسألة محورية لا تقتصر مفاعليها على مستقبل إسرائيل والشعب الفلسطيني والدول المجاورة لفلسطين بل يتعدَّاه ليشكِّل أرضية أساسية لمجمل علاقات الولايات المتحدة بالدول العربية والإسلامية.

سيكون من نتائج فشل أميركا في قيادة مفاوضات مثمرة حدوث تساقطات سلبية تولِّد مجموعة جديدة من التحدِّيات الاستراتيجية والأخلاقية والتي لا تخدم موقع أميركا وسياستها الخارجية. من هنا تبرز أهمية المهمة التي يضطلع بتنفيذها السيناتور ميتشل، وفقًا للأولوية التي حدَّدها الرئيس أوباما والتي تقف على طرف نقيض مع سياسات الرئيس جورج بوش خلال سبع سنوات من ولايته.

تشكل عملية السلام على المسار الفلسطيني القضية الأكثر سخونة على أجندة الرئيس أوباما الشرق أوسطية: هناك قضية الوجود الأميركي في العراق والمعضلة النووية مع إيران وقضية الحرب على الإرهاب وملاحقة فلول تنظيم "القاعدة" بالإضافة إلى مسألة أمن الطاقة واسعارها.

تترابط كل هذه القضايا بعضها مع البعض الآخر. وهناك تأثيرات سلبية أو إيجابية مباشرة في ما بينها. وأي تأخير في العمل المتزامن على مختلف المسارات سيؤثر سلبًا على المصالح الأميركية في المنطقة وعلى أمن العراق ولبنان وفلسطين واستقرارها. يبدو لأول وهلة أنه لا يمكن تحديد آثار أي تأخير أو عرقلة تحصل على مسار عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، لكن ردود الفعل العربية على العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة خلال كانون الثاني/يناير 2009 تؤكِّد مدى حساسية الشعوب العربية والإسلامية من تأخر السياسة الأميركية في ضبط الاستعمال الإسرائيلي المفرط للقوة العسكرية وفي تخلُّف الإدارة الأميركية عن ممارسة الضغوط اللازمة

على إسرائيل للإنسحاب من الأراضي الفلسطينية، تمهيدًا لإعلان الدولة الموعودة. ويبدو من التطورات المتلاحقة أن الوقائع على أرض الواقع باتت تهدد خيار الدولتين الذي أطلقه الرئيس بوش وتلتزمه إدارة أوباما بناءً على آخر التصريحات التي أدلى بها السيناتور ميتشل في إبان زيارته الأولى للمنطقة.

لا يكفي للرئيس أوباما أن يُعيّن موفدًا خاصًا بقضية السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، حيث أن حرج الأوضاع الراهنة يستدعي إطلاق مبادرة أميركية واسعة تعمل بشكل مترابط على عدة مسارات بحيث تربط ما بين المسار الفلسطيني – الإسرائيلي والمسارات لحل القضايا الأخرى وفق استراتيجية أميركية شاملة تتجاوب مع الوعود التي أطلقها الرئيس أوباما في أثناء حملته الانتخابية وفي خطبه وتصريحاته بعد توليه الرئاسة.

لا بد من الاعتراف بأن حل الصراع العربي – الإسرائيلي لن يحل مجمل مشاكل المنطقة، لكن من الخطأ التقليل من أهمية تحقيق السلام على الإزدهار والاستقرار في المنطقة، وعلى العلاقات الأميركية – العربية. يشكل السلام قضية مركزية لإسرائيل وللفلسطينيين ولسوريا ولبنان، كما يحتل أهمية خاصة بالنسبة إلى كل من مصر والأردن[16].

يشكل الصراع العربي – الإسرائيلي المرآة التي تعكس صورة قاتمة عن السياسة الخارجية الأميركية، وهي تؤثر بصورة سلبية جدًا في الرأي العام العربي. كما يشكل أيضًا الدوافع الأساسية لعسكرة المجتمعات العربية، وللتطرف الديني وما ينتج عنه من نشاطات جهادية تؤدي في غالب الأحيان إلى اعتماد الإرهاب كوسيلة للثأر على الظلم اللاحق بالشعب الفلسطيني[17].

تستغل إيران الصراع العربي – الإسرائيلي من أجل الدخول كلاعب أساسي على المستوى الإقليمي، وتوصَّلت بالفعل إلى الهيمنة على مجريات الأمور على جبهتين مع إسرائيل هما الحدود مع لبنان والحدود مع قطاع غزة.

16. **"Addressing the Arab-Israeli conflict"** Steven A. Cook, Shiblly Talhami. www.brookings.edu/papers/2008.
17. Ibid.

وتبرز الحاجة ملحة إلى احتواء هذا المد الإيراني بإتجاه هذا الصراع، وإن نجاح ذلك يرتبط بنجاح الإدارة الأميركية في إحراز تقدم ملموس على المسارين السوري والفلسطيني.

يؤثر استمرار الصراع على استقرار أنظمة الحكم في عدد من الدول العربية بما فيها مصر والدول الخليجية ولبنان والأردن. وإذا كانت هذه الدول قد نجحت في احتواء نقمة شعوبها، ولكن تبقى النتيجة المباشرة لعملية الاحتواء متمثلة في توسيع الفجوة ما بين الحكومات والشعوب، والذي سينتج عنه نزعة ودعوة قوية إلى عسكرة المجتمعات العربية ما يهدِّد الاستقرار العام، كما المصالح الأميركية في المنطقة[18].

تسعى الولايات المتحدة لحل قضية وجودها العسكري في العراق، مع حرص واضح على احتواء التداعيات التي يمكن أن تحدث نتيجة انسحاب قواتها من هذا البلد. إن نجاح المبادرة السلمية التي يقودها ميتشل سيؤدي حتمًا إلى تعاون عربي واسع لإنجاح الخطة الأميركية للإنسحاب من العراق. من الواضح أن التوصل إلى سلام شامل وعادل سيغيّر جميع عناصر البيئة الجيو – استراتيجية في المنطقة، وسيفسح في المجال أمام تحالفات وتفاهمات سياسية تساعد على إنجاح المبادرة الإميركية للإنفتاح على إيران.

ستدعم عملية السلام وبلوغها هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الجهود الأميركية في الحرب على الإرهاب، بما فيها العمليات الخاصة ضد تنظيم "القاعدة"، حيث يتوقع أن يتسبب مثل هذا الإنجاز في تغييرات جذرية على مستوى الرأي العام العربي والإسلامي.

من المفترض أن توسع إدارة أوباما مبادرتها الدبلوماسية لتشمل عدة محاور ومسارات مع التركيز على عملية السلام وإتخاذ خطوات سريعة لتحقيق التقدم المطلوب وأبرزها.

1. دعم البادرة المصرية وكل الجهود الأخرى الرامية إلى رأب الصدع

18. **"Managing Nuclear proliferation in the Middle East"**, Bruce Riedel, Gary Samre, www.brooking.edu/restoringthebalance/2008

السياسي والتنظيمي الحاصل بين منظمة التحرير وحماس. إن استمرار هذا الانقسام سيمنع إجراء انتخابات فلسطينية جديدة تؤمن سلطة متماسكة قادرة على أن تكوّن الشريك اللازم في عملية السلام.

2. بذل اقصى الجهود (مع مختلف الأطراف) من أجل تثبيت وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل، ودعم مساعي الرئيس عباس لإقامة حكومة وحدة وطنية تشارك فيها حماس.

3. دعم الموقف العربي الذي تقوده مصر والسعودية، والذي تجلَّى في مؤتمر وزراء الخارجية لتسع دول عربية في أبو ظبي في 3 شباط/فبراير 2009 للوقوف في وجه النفوذ الإيراني ومساعيه للتخريب على وقف النار في غزة، ومنع أي جهود مثمرة لمصالحة فلسطينية وللتقدم في عملية السلام.

4. الضغط على إسرائيل لوقف عمليات الاستيطان المستمرة سواء لجهة توسيع المستوطنات القائمة أو إقامة مستوطنات جديدة.

5. دعم المباردة التركية للتوسط بين سوريا وإسرائيل، والإسراع في بدء الحوار مع سوريا تمهيدًا للإنتقال إلى مفاوضات سورية – إسرائيلية مباشرة.

6. تحضير الخطط اللازمة لعقد مؤتمرين إقليميين يهدف الأول إلى قيام تعاون اقتصادي وإنمائي، ويؤسس الثاني لقيام تعاون أمني يحقق الاستقرار والهدوء.

إن أخطر ما تواجهه سياسة أوباما تجاه المنطقة يتمثَّل في محاولة إسرائيلية جادَّة لتخريب مشروع الدولتين من خلال تسريع عمليات الاستيطان بحيث تولِّد واقعًا يستحيل معه إقامة دولة فلسطينية متواصلة وقادرة على الاستمرار. تعتمد اليوم إسرائيل تجاه الفلطسينيين سياسة تمييز "عنصري" وعزل، وتُسمع أصوات عديدة تطالب بطرد الفلسطينيين من الضفة إلى الأردن.

سيجد ميتشل نفسه عاجلاً أم آجلاً مطوقًا بواقع المستعمرات على الأرض وبالمطالب الإسرائيلية للتخلي عن خيار الدولتين واعتباره ميتًا. وهذا ما

دفع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز للتصريح مؤخرًا بأن أي محاولة لإخلاء المستعمرات ستؤدي إلى حرب مدنية داخل إسرائيل.
سيؤدي مثل هذا المنطق إلى عرقلة مهمة ميتشل وإفشالها في تدعيم وقف النار كمقدمة لمعاودة مفاوضات السلام على المسار الفلسطيني. وسينتج عن العراقيل التي ستضعها إسرائيل في طريقه إلى تأخير مبادرة الرئيس أوباما تجاه المنطقة مع كل ما يمكن أن يترافق ذلك من تعقيدات وتساقطات تهدد النفوذ والمصالح الأميركية الحيوية بما فيها الإنسحاب من العراق، وأمن الخليج والانفتاح على إيران من أجل احتواء برنامجها النووي.
لا بد من أن تعتمد إدارة أوباما موقفًا صارمًا من هذه المحاولات الإسرائيلية لإخراج قطار الدبلوماسية الأميركية الجديدة عن سكته.
إن المحاولات الإسرائيلية للعرقلة تصبُّ حتمًا في صالح السياسة الإيرانية سواء لتخريب عملية السلام أو لليهمنة على المنطقة العربية، وسيكون نجاح إيران في تحقيق أي من هذين الهدفين على حساب المصالح الأميركية وعلى حساب سيادة حلفائها من دول الاعتدال العربي ونفوذهم.

ثالثًا: تأثير الانفتاح على الانتشار النووي

فشلت كل الجهود الأميركية والدولية لوقف البرنامج النووي الإيراني، ونجحت إيران في استيعاب كل الضغوط ونظام العقوبات الدولي، واستمرت في تطوير قدراتها التكنولوجية وخصوصًا في مجالي تخصيب اليورانيوم وتطوير صواريخ بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية. لكن، ولأسباب تقنية، ما زالت إيران على بعد زمني يراوح ما بين سنة وثلاث سنوات عن صنع اليورانيوم العالي التخصيب اللازم للقنبلة.
يعتقد الخبراء بإن إيران ما زالت تواجه بعض العقبات في برنامج تخصيب اليورانيوم بواسطة عمليات الطرد المركزي، ما يتيح للرئيس أوباما الوقت اللازم لتطوير مبادرة ديبلوماسية بإتجاهها من أجل إقناعها بالتخلي عن دورة صنع الوقود النووي. ويبدو أن الإعداد لهذه المبادرة يشكل

عملية بالغة التعقيد حيث تتطلَّب أن تُعدَّ واشنطن ملفاتها حول مختلف القضايا العالقة مع إيران كالعراق وأفَغانستان وأمن الخليج والصراع العربي – الإسرائيلي وقضيتي سلاح حزب الله وحماس، بالإضافة إلى قضايا الإرهاب حيث تتهم إيران بإيواء جماعات من القاعدة، وبتشجيع نشاطات إرهابية متنوعة. وتريد واشنطن أن تناقش كل هذه القضايا مع إيران مباشرة. أما مسألة البرنامج النووي الإيراني فإن الولايات المتحدة ترغب في مناقشتها ضمن مفاوضات دولية تضم المجموعة الثلاثية الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) زائد ثلاثة وذلك بإنضمام روسيا والصين والولايات المتحدة. ويشكِّل هذا الإطار التفاوضي فرصة مشابهة للمبادرة التي اعتمدت في المفاوضات مع كوريا الشمالية حول برنامجها النووي[19].

تأمل الولايات المتحدة أن ترسم إطارًا أكثر فاعلية مع المجموعة الثلاثية الأوروبية، كما تأمل أن تتوصَّل إلى تفاهمات مع روسيا والصين لضمان مساندتهما لأي ضغوط أو عقوبات يمكن اعتمادها لإجبار إيران على وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم. ويسود اعتقاد لدى إدارة أوباما (من خلال النقاش البطيء والهادىء لمختلف الخيارات) بأنه يمكن التوصل إلى أقناع إيران بالتخلي عن عمليات التخصيب إذا شعرت بأن روسيا والصين تتخليان فعلاً عن مساندتها أو حمايتها في مواجهة العقوبات.

لكن لا بد من التساؤل عن الأثمان التي يجب أن تدفعها واشنطن لكل من موسكو وبكين لقاء ذلك؟

يبقى السؤال الأبرز: ماذا يمكن للولايات المتحدة أن تفعل إذا فشلت المبادرة الدبلوماسية القائمة على الثلاثية الأوروبية زائد ثلاثة؟

في الواقع لا يمكن ضمان نجاح هذه المقاربة حتى لو تعاونت كل من روسيا والصين بصدق مع الولايات المتحدة وأوروبا خصوصًا في ظل تأكيدات القيادات الإيرانية المستمرة على أنه لا تراجع عن حق إيران في امتلاك كامل دورة التكنولوجيا النووية. لقد حوّلت القيادات الإيرانية من

19. Ibid.

خلال اصرارها على امتلاك هذه التكنولوجيا المشروع النووي إلى مشروع وطني يحظى بدعم شعبي شامل، ومن هنا فإنه لا يمكن لأي رئيس أو حكومة متشددة أو إصلاحية المساومة على مثل هذا الثابت الوطني.

ستواجه إدارة أوباما في مثل الحالة خيارات صعبة:

الخيار الأول: أن تقبل واشنطن بامتلاك إيران للقدرة التكنولوجية النووية الكاملة مقابل وضع قيود لجهة بناء إيران للسلاح النووي، وذلك على غرار الوضع القائم مع كل من ألمانيا واليابان حيث تمتلكان القدرات التكنولوجية من دون وجود إرادة لصنع أسلحة نووية.

الخيار الثاني: إذا فشلت المساعي لإقناع إيران بعدم صنع السلاح النووي فإن على الولايات المتحدة أن تقوم بخطوات حاسمة في أكثر من اتجاه. يمكن أن تلجأ (قبل وصول إيران إلى إنتاج كميات كافية من الوقود لصنع السلاح النووي) إلى شن هجوم عسكري من أجل تدمير المنشآت النووية الهامة داخل إيران. ويلفُّ هذه العملية أجواء من الشك والغموض بسبب صعوبة تحقيق نجاح مضمون أو بسبب ما تتسبَّب به من تداعيات سياسية واستراتيجية قد تؤدي إلى توسيع النزاع ليشمل منطقة الشرق الأوسط وجنوبي غربي آسيا.

في مثل هذه الحالة لا بدّ من أن تخاطب الولايات المتحدة الدول المجاورة وإقناعها بعدم اللجوء إلى تطوير برنامج نووي خاص بها، لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الانتشار النووي، والذي سيزيد من احتمالات عدم الاستقرار مع مخاطر حدوث مواجهة نووية ومستقبلية.

الخيار الثالث: أن تقبل الولايات المتحدة بإيران نووية، وأن تعمل على تصحيح الاختلال الحاصل في ميزان القوى الإقليمي بتقديم مظلة نووية أميركية لدول المنطقة، بما يجعل السلاح النووي الإيراني من دون أي مفاعيل هجومية أو كقوة رادعة.

لن يكون من السهل إقناع حلفاء أميركا من العرب المعتدلين كمصر والمملكة

العربية السعودية القبول بإيران نووية بالإضافة إلى إسرائيل نووية، وإذا قبلوا فإنه سيكون ضمن تفاهمات مؤقتة تعطي الفرصة الزمنية لمعالجة هذا الخلل الكبير في موازين القوى بالعمل الدبلوماسي أو بالمساعدة على تطوير برامج نووية خاصة بهم.

لكن تبقى المعضلة الأساسية التي ستواجهها إدارة أوباما بما يمكن أن تكون عليه ردود الفعل الإسرائيلية ضد إيران حيث يرجح أن تقوم إسرائيل بتنفيذ ضربة جوية ضد بعض الأهداف الأساسية داخل إيران، مع كل ما يترتب على ذلك من مخاطر توسيع النزاع وتحويله إلى نزاع إقليمي واسع[20].

سيكون لإمتلاك إيران السلاح النووي مفاعيل استراتيجية وأمنية تؤثر على استقرار المنطقة، حيث يمكن أن تلجأ إيران إلى ابتزاز جيرانها من خلال فائض قدراتها التدميرية، ولكن من دون أن يصل ذلك إلى درجة التهديد المباشر. وإن النتيجة الطبيعية لمثل هذا الابتزاز ستكون من خلال زيادة سباق التسلح، بما في ذلك السلاح النووي[21].

تفتقد الديبلوماسية الأميركية للمصداقية، وستتهم حتى من حلفائها العرب باعتماد مكيالين في معالجة موضوع إيران النووية إذا استمرت في السكوت على الترسانة النووية التي تمتلكها إسرائيل.

أمام مثل هذا الفشل في الحالتين الإيرانية والإسرائيلية فإنه لا يبقى أمام الولايات المتحدة من خيار بديل لإعلان وضع مصر ودول مجلس التعاون الخليجي والأردن والعراق تحت المظلة النووية الأميركية كخطوة ضرورية لتصحيح الخلل في ميزان القوة الإقليمي.

ويبقى السؤال المطروح: هل يمكن أن تقبل إسرائيل بمثل هذه الخطوة الأميركية والتي من شأنها تعطيل مفاعيل الردع لقوتها النووية تجاه الدول العربية؟

من الصعب الإجابة على هذا السؤال، وهو لا يشكل عنوانا أساسيا في هذا البحث.

20. **"Counter Terrorism and U.S. Policy toward the Middle East"**, Daniel Byrman, Steven Sinson, www.brooking.edu/papers/2008.

21. يمكن التوسع في هذا الموضوع من خلال مراجعة تقرير معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية في لندن للعام 2008 حول البرامج النووية في الشرق الأوسط: في ظل البرنامج النووي

رابعًا: مفاعيل الانفتاح على الحرب على الإرهاب

ترتدي متابعة الحرب على الإرهاب أهمية خاصة بالنسبة إلى الإدارة الأميركية السابقة والراهنة، ومن هذا المنطلق لا يمكن لإدارة أوباما أن تعتمد أي مقاربة جديدة في سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط على حساب الحرب على الإرهاب وذلك نظرًا إلى التهديدات الكبيرة والمستمرة التي يواجهها الوجود الأميركي في العراق وأفغانستان بالإضافة إلى المصالح الأميركية الواسعة الانتشار. ما زال الإرهاب يشكل تهديدًا خطيرًا قادرًا على إزهاق حياة عدد كبير من الناس أو تدمير أهداف حيوية، بالإضافة إلى هدم قواعد الثقة بين الشعب والسلطة[22].

يبقى العنصر الأكثر خطورة متمثلاً في نجاح الجماعات الإرهابية الشرق أوسطية في شن هجوم كبير داخل الولايات المتحدة أو ضد تجمعات أميركية في الخارج، وأن يؤدي الهجوم إلى خسائر بشرية كبيرة حيث ستجد الإدارة الأميركية في مثل هذه الحالة نفسها مجبرة على الرد على قواعد هذه الجماعات أينما وجدت، من دون التقيُّد بأي ضوابط قانونية أو سياسية أو إنسانية من دون الأخذ بالاعتبار أي تداعيات لاحقة. يمكن أن يتسبب الرد الأميركي على أي عملية إرهابية بضغوط داخل الولايات نفسها، كما سينتج عنه ضرر مؤكد على علاقات أميركا مع عدد من الدول، وسيترتب عليه أيضًا إضعاف الموقف الأميركي تجاه المجتمع الدولي.

يمكن الاستنتاج بأن الحرب على الإرهاب ستبقى أولوية أميركية مع الحرص على خوضها ضمن ضوابط بحيث لا تتسبب بالأضرار للمصالح الحيوية الأخرى. لا يعني قرار أوباما بالانفتاح على إيران والدخول في مفاوضات حول برنامجها النووي إهمال التدخل الإيراني في شؤون العراق الداخلية، أو السكوت عن تهريب الإسلحة والمقاتلين الأغراب إلى داخل العراق. كما أن الانفتاح على إيران يجب أن لا يتسبب بأضرار لمصالح دول الجوار وخصوصًا الدول الخليجية. ولا بد من أن ينصبّ أي مقاربة للانفتاح

22. Daniel C. Kurtzer and Scott B. Lasensky, with William B. quandt, Steven Spiegel and Shibley Z. Telhami **"Negotiating Arab – Israeli Peace: American Leadership"** Washington: U.S. Institute of Peace Press, 2008

شقًا سياسيًا وأمنيًا يتعلق بدور إيران في دعم الإرهاب وتشجيعه، واستضافتها بعض قيادات القاعدة على أراضيها ومن بينها سعد أسامة بن لادن.

يجب أن تتضمَّن سياسة الانفتاح على إيران دراسة واسعة وتفصيلية حول مختلف السياسات الإيرانية التي تشجّع التطرف والإرهاب، وأشكال الدعم الذي تقدمه لهذه الجماعات. ومن أهم عناصر هذا الملف تبقى العلاقات الخاصة التي ترتبط بها طهران مع كل من حزب **الله** ومنظمة حماس حيث أنهما يصنفان ضمن المنظمات الإرهابية من قبل وزارة الخارجية الأميركية.

يمكن أن تلجأ إدارة أوباما إلى وضع إجراءات وشروط ضمن استراتيجيتها الجديدة لمعالجة مختلف القضايا والأزمات في منطقة الشرق الأوسط من أجل الحد من مخاطر الإرهاب ومن أبرز هذه الخطوات:

أولاً: دعم الجهود والسياسات المحلية لمحاربة التطرف والإرهاب. لا يمكن كبح الحركات الإرهابية وتدميرها خارج الجهود التي تبذلها دول المنطقة نفسها، ولكن يمكن للولايات المتحدة أن تضطلع بدور أساسي في هذا المجال وذلك من خلال الدعم المادي والمالي والتقني والاستعلامي الذي تقدمه لهذه الدول لتعزيز قدراتها على المكافحة[23].

ثانيًا: المساعدة في تطوير البرامج الخاصة ودعم خطط دول المنطقة لمحاربة التطرف ودعم ثقافة الاعتدال والتسامح. ويمكن أن تتضمن المقاربة الأميركية تجاه إيران عددًا من المطالب حول تعديل طبيعة العلاقات التي تقيمها طهران مع بعض الجماعات المتطرِّفة في عدد من الدول العربية.

ثالثًا: تبرز ضرورة توسيع الحوار الأميركي مع الدول العربية والإسلامية من أجل التأكيد على ما ورد في خطاب أوباما يوم تنصيبه بأن أميركا لا تضمر السوء للعرب والمسلمين، وبأنها ليست في حالة مواجهة مع الإسلام.

23. "**Toward a New Strategy in The Middle East**", Richard N. Haass. Martin Indyk. www.brooking.edu/papers/2008.

وبأن المواجهة هي مع فريق من المتطرفين والإرهابيين الذين يسيئون للإسلام والمسلمين.

رابعًا: الإبقاء على مستوى كاف من الجهوزية العسكرية والإستعلامية داخل العراق منعًا لحدوث أي تطورات أمنية قد تخّرب المكتسبات التي تحققت خلال العام 2008. ويمكن انتهاز الفرصة ضمن السعي "للصفقة الإقليمية" الكبرى مع كل من إيران وسوريا للطلب إليهما وقف تدخلهما في شؤون العراق الداخلية والتزام منع عبور الإرهابيين والمقاتلين الأغراب إلى داخل العراق.

خامسًا: العمل على إيجاد الفرص لفتح حوار مع كل من حزب **الله** وحماس في ظل سياسة الانفتاح والحوار التي ستعتمدها إدارة أوباما مع إيران وسوريا.

سادسًا: تأمين الدعم والمساعدات اللازمة للدول الضعيفة أو تلك التي تواجه أزمات داخلية أو ضغوط خارجية كلبنان والصومال واليمن والحؤول دون تحولها إلى دول فاشلة يتفجَّر فيها التطرف وتتحوَّل إلى ملاذ آمن للإرهابيين والقراصنة.

سابعًا: العمل على ضبط السياسات الإسرائيلية القائمة على الاستعمال المفرط للقوة وعلى ممارسة إرهاب الدولة على غرار ما حدث في لبنان العام 2006 وفي غزة مؤخرًا.

يشكل التقدم في عملية السلام على المسارين الفلسطيني والسوري عنصرين أساسيين للحد من التطرف والإرهاب. إن الظلم الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني يشكل حافزًا قويًا لإشاعة مشاعر السخط والكره والضغينة لدى الإنسان العربي والذيي يدفعه مجتمعة نحو التطرف والعنف.

الخيارات والمخارج الممكنة

يبدو من التصريحات الجديدة وجود احتمال لاعتماد إدارة أوباما مقاربة إيران بدبلوماسية "محسنة" لتلك التي كانت تعتمدها إدارة بوش بطريقة "غير مباشرة" عبر الوساطة الأوروبية الثلاثية، والتي تقوم على سياسة "العصا والجزرة" وهي سياسة أثبتت فشلها خلال السنوات الخمس الماضية. تخطئ إدارة أوباما إذا اعتمدت مثل هذه المقاربة "المحسنة". فعليها إجراء تقييم بالعمق لاستراتيجيتها تجاه إيران، والبحث عن مقاربة شاملة تأخذ في عين الاعتبار تطلعات إيران إلى تأدية دور أساسي ومؤثر في أمن المنطقة واستقرارها.

يفترض أن تدرك الولايات المتحدة من خلال تقييمها هذا بأن تهديداتها بتغيير النظام في طهران، أو بضرب المنشآت النووية الإيرانية من الجو، بالإضافة إلى سياسة العقوبات والعزل لم تحقق أي نتائج تذكر، وأن إيران ما زالت مستمرة في تطوير برنامج امتلاكها للتكنولوجيا النووية، من هنا تبرز أهمية البحث عن خيارات جديدة ضمن مقاربة شاملة للبحث عن حل شامل، وذلك ضمن الأطر الاتية:

أولاً: اعتراف إدارة أوباما بحكومة الجمهورية الإسلامية كلاعب أساسي ووحيد في تمثيل الشعب الإيراني وحكومته، والكف عن التعامل مع جميع قوى المعارضة المناوئة للجمهورية الإسلامية داخل إيران وخارجها. ويستتبع هذا الاعتراف نسج علاقات مباشرة بين إدارة أوباما ومرشد الثورة علي خامنئي بما يطمئن النظام الإيراني على نسج علاقات متبادلة بين البلدين[24].

ثانيًا: اعتماد مقاربة دبلوماسية متعددة المسارات بحيث لا يقتصر الأمر على الموضوع النووي، بل يتوسَّع ليشمل جميع القضايا المعقدة والعالقة بين البلدين منذ ما يقارب ثلاثة عقود وأبرزها: إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، حل قضية البرنامج النووي الإيراني، دور إيران الأمني في منطقة الخليج والعراق، التدخل الإيراني في أزمات المنطقة الأخرى وخصوصًا في لبنان وفلسطين وأفغانستان.

24. Steven Radmayker,"**talk to Iran, then what**", New York Times, February 2009.

ثالثًا: المستوى الدبلوماسي وتحويله إلى تفاهمات يمكن أن تخدم الجهود

اللاحقة لحل مختلف القضايا. لكن يجب أن لا يعرقل عمل هذا الفريق إمكان استغلال الفرص المتاحة لاتصالات على مستوى القمة بين طهران وواشنطن.

رابعًا: تفترض هذه المقاربة الشاملة أن تطلع إدارة أوباما حلفاءها العرب على مسارات المفاوضات مع إيران، وأن تعمل على طمأنتهم بأن ما يجري لا يهدد مصالحهم الأساسية، وبأن واشنطن حريصة على الإبقاء على توازن استراتيجي يخدم مصالح الجميع.

خامسًا: لا بد من أن يترافق الانفتاح على إيران مع انفتاح أميركي على سوريا، وأن يكون ذلك كمقدمة لمفاوضات مباشرة بين سوريا وإسرائيل من أجل تحقيق اتفاقية سلام بينهما بعد انسحاب إسرائيلي كامل من هضبة الجولان. ويبدو أن المسار الفلسطيني – الإسرائيلي يحتل أولوية بالنسبة إلى إدارة أوباما، ولكن لا تكفي عملية الاتصالات التي يقوم بها الموفد الرئاسي السيناتور السابق ميتشل، فالمطلوب أن تقوم إدارة أوباما برعاية المفاوضات السلمية مع تغيير في المقاربة التي اعتمدتها إدارة بوش.

لم تطرح المسائل المعقدة والصعبة التحقيق في أثناء المعركة الانتخابية الرئاسية حول المقاربة التي يمكن اعتمادها من أجل احتواء "الخطر النووي" الإيراني. ولا يتعدَّى الطرح الذي يقدمه أوباما سوى بعض الأفكار التكتيكية، أما الجوهر الاستراتيجي فضاع في حمى المعركة الانتخابية. تبقى المسألة الأساسية مركزة حول السؤال: ماذا يمكن للولايات المتحدة أن تطلب من إيران؟ وما هي حدود التنازلات الأميركية للتوصل إلى تسوية إذا رفضت إيران المطالب الأميركية الأولية؟

يرى ستيفن رادمايكر وهو مساعد سابق لوزير الخارجية الأميركية لشؤون الحد من التسلح والانتشار النووي بأن "العرض الأميركي الأول هو أمر

متوقع بالكامل: تبدأ إدارة أوباما العملية التفاوضية بالطلب من إيران وقف جهودها لتخصيب اليورانيوم والتزام مضمون قرار مجلس الأمن الدولي المتخذ في تموز/يوليو 2006 والذي جرى التأكيد عليه مرات عديدة، والذي شكّل الأساس الذي ارتكزت عليه المفاوضات الأوروبية – الإيرانية. وكان الرئيس أوباما قد لام الرئيس بوش على عدم انضمامه إلى تلك المفاوضات.

رفضت إيران دائمًا جميع الطروحات الأوروبية والطروحات الدولية وقد يكون من السذاجة توقع الحصول على جوب إيراني مختلف لمجرد جلوس الولايات المتحدة إلى طاولة الحوار. سترفض إيران بشكل شبه مؤكد الطلب الأميركي، انطلاقًا من حساباتها بأنها قادرة على إجبار العالم لقبول ببرنامجها لتخصيب اليورانيوم.

كيف يمكن أن يتطوَّر الموقف بعد عدة جلسات تعبّر فيها إيران عن إصرارها على استكمال عمليات التخصيب؟

من المنتظر أن يتقدم بعض الأميركيين باجتهادات للخروج من المأزق وبالتالي منع وصول المفاوضات إلى الحائط المسدود. تفترض البراغماتية أن يأخذ الموقف الأميركي بعين الاعتبار التقدم الذي أحرزته إيران في برنامجها للتخصيب ما بين العامين 2006 و2009، وبأن الواقعية تتطلب الاعتراف أيضًا بأن الوقت يعمل لصالح إيران. فلقد كانت تشغل العام 2006 مائة وأربعة وستين جهازًا للطرد المركزي، وهي تشغل اليوم أكثر من خمسة آلاف جهاز مع برنامج لزيادة عدة آلاف خلال هذا العام، ولا يبدو أنه يمكن أقناعها بوقف عملياتها ولو بصورة مؤقتة. في ظل هذه الظروف غير المؤاتية للمفاوض الأميركي لا بد من السعي للحصول على أفضل حل ممكن قبل أن تتوصل إيران إلى صنع وقود عالي التخصيب.

ما هي المخارج التي يمكن اعتمادها في عملية البحث عن حل مرضٍ بالحدود الدنيا؟

يمكن للولايات المتحدة أن تتراجع عن مطلبها بوقف عمليات التخصيب،

وأن تقترح وضع البرنامج النووي الإيراني تحت رقابة دولية مشدَّدة بحيث يمكن أكتشاف أي نشاطات إيرانية لصنع السلاح النووي، وقد يتضمَّن هذا النظام السماح لإيران بتخصيب كميات محدودة من اليورانيوم مع ملاحقة صارمة لاحتسابها والاطلاع على وسائل استعمالها.

وهناك مخرج بديل سبق أن اقترحه الدبلوماسي الأميركي الأسبق طوماس بيكرينغ بالسماح لإيران بتخصيب اليورانيوم ولكن ضمن "كونسورسيوم" دولي يشرف على عمليات التخصيب.

إذا اعتمد أحد هذين الخيارين فسيكون له تداعيات كبرى على مسألة الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط، حيث ستطلب دول أخرى مثل السعودية ومصر معاملتها بالمثل. بالقياس على ذلك فقد أدّى قرار الرئيس بوش عدم معارضة المشروع الروسي لبناء مفاعل "بوشهر" للطاقة إلى مطالبة عدة دول عربية ببناء محطات مماثلة لتوليد الطاقة الكهربائية.

سيؤدي اعتماد ذلك إلى التساهل مع دول أخرى في المنطقة للعمل على إنشاء مصانع لتخصيب اليورانيوم، وستدخل منطقة الشرق الأوسط في مرحلة خطيرة من السباق على التسلح بشكل يزيد من حالة عدم الاستقرار واندلاع أزمات وحروب يصعب ضبطها.

تبرز مجموعة من الحواجز والمصاعب التي قد تعطل إمكان تنفيذ ذلك أبرزها:

1. سترفض إسرائيل القبول بأي من المخرجين وذلك إنطلاقًا من قاعدة أنها لا تؤمن بقدرة أي نظام دولي على ضبط النشاط النووي الإيراني، مع إدراك تل أبيب بأن طهران قد تطلب في المقابل قبولها بهذا النظام بأن يطبق على المنشآت النووية الإسرائيلية.
2. سيؤدي اعتماد مثل هذه الحلول إلى موجة واسعة من عدم التزام القيود التي فرضتها معاهدة الحد من الانتشار النووي (N.P.T) ولن يقتصر ذلك على الدول الشرق أوسطية بل سيتعداها إلى مناطق أخرى من العالم.
3. هناك صعوبة كبرى لإقناع مستثمرين دوليين بالمشاركة في تطوير

وإدارة منشأة ناطنز (Natanz) الإيرانية، وذلك بسبب افتقارها إلى التجهيزات الحديثة للتخصيب، وأن تجهيزها بتكنولوجيا متطوِّرة يعني إهداء إيران ما لا يمكن أن تملكه من معارف متطوِّرة خلال عقد أو أكثر.

ما هو إذن البديل؟

أمام هذه المصاعب والتعقيدات لا بد للولايات المتحدة من أن تدخل المفاوضات مع إيران على قناعة بأن المسؤولية في عدم فشل المفاوضات والتوصل إلى حل لا يشكل مسؤولية تقع على عاتقها لوحدها، وأن على إيران أن تتحمل أيضًا مسؤولية مثل هذا الفشل.

يبقى على الرئيس أوباما أن يعلم إيران بقدرته على التراجع عن كل استعداداته للتوصل إلى حل للأزمة القائمة بين البلدين، وبانه لن يتأخر في مواجهة كل التداعيات التي يمكن أن تنتج عن فشل سياسة الانفتاح والحوار.

الاستنتاجات

لا بد من أن تستعد إدارة أوباما للدخول في "مساومة كبرى" مع النظام الإيراني مع استعدادها للاعتراف بدور إيران الإقليمي، وخصوصًا لما يعود لأمن العراق والخليج، مع العمل على إيجاد حل لمعضلة تخصيب اليورانيوم التي تتمسك بها إيران. إن البحث عن حل لمعضلة التخصيب قد يستدعي توسيع المبادرة الدبلوماسية الأميركية لتشمل روسيا، حيث يبدو أنه يستحيل حل هذه المعضلة من دون تعاون وثيق مع موسكو. وهنا لا بد من أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لتقديم تنازلات حقيقية في مناطق أخرى. وهنا يتبادر إلى الذهن إمكان تقديم تنازلات أميركية في موضوع الدرع الصاروخية التي تعمل واشنطن على بنائها في بعض الدول الأوروبية.

لن تقبل إيران بتقديم إي تنازلات لواشنطن لمجرّد أن تقدم لها هذه تطمينات حول أمنها، وخصوصًا لجهة عدم مهاجمة المنشآت النووية من قبلها أو

من قبل إسرائيل. كما لن تكفي أي ضمانات أميركية بعدم السعي لإسقاط النظام في طهران مقابل التخلي عن عمليات تخصيب اليورانيوم. لقد تحوَّلت هذه المسألة إلى قضية وطنية، يتمسَّك بها كل مواطن إيراني. تشعر إسرائيل بالخوف تجاه ما يوفِّره الانفتاح الأميركي تجاه إيران من فرص للتوافق حول البرنامج النووي الإيراني، والذي يمثل في رأي القيادات الإسرائيلية مصدر تهديد وجودي. وستعمل إسرائيل ومعها "اللوبي الصهيوني" على تحويل فشل عملية الانفتاح وخصوصًا لما يعود للمسألة النووية إلى انطلاقة جديدة للسياسات المتشددة ضد إيران.

يبقى الخيار الأصعب والأخطر بالنسبة إلى الولايات المتحدة في أن تفشل مبادرتها الدبلوماسية "المتعدِّدة الأبعاد" في الحصول على وقف لعمليات تخصيب اليورانيوم. ويقتضي الوصول إلى مثل هذا الخيار أن تبدأ الولايات المتحدة في وقت مبكّر، بدراسة كل الاحتمالات المترتبة على هذا الفشل، مع حلفائها العرب ومع إسرائيل، ضمن سياسة البحث عن حلول أخرى، بما فيها إمكان اللجوء إلى الخيار العسكري كخطوة ضرورية لوقف تحول إيران إلى قوة نووية أو تأخيره.

بيضاء

بيضاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Prof. Adnan AL-AMIN ..... Prof. Michel NEHME

Prof. Nassim EL KHOURY ..... Dr. Ilham MANSOUR

Dr. Hassan MNEIMNE ..... Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

Rédacteur en chef: Prof. Michel NEHME

Directrice de Rédaction: Nayla ASSAF

Index

Nº 67 - Janvier / January 2009

- **Leaping in the International System: NATO's New Role** ..... *Sanaa Said HANNOUSH* 5

- **Conséquences du Risque Systémique des Subprimes sur le Secteur Bancaire Libanais** ..... *Dr Rima SLEILATI* 33

Abstracts

• *Prof.Michel NEHME*
The United States: Manipulation of standards in foreing relations 65

• *General Nizar ABDEL KADER*
The options of the American overture towards Iran amid Iranian doubts, Israeli rejection and Arabic concerns 66

• *Dr. Mohammad MRAD*
Capitalism: Evolution to crisis. The background of the current financial crisis 67

Résumés

• *Prof. Michel NEHME*
Les Etats-Unis: La manipulation au niveau des critères des relations étrangères 71

• *Général Nizar ABDEL KADER*
Les options de l'ouverture américaine vers l'Iran à l'ombre de doutes iraniens, d'un rejet israélien et de craintes arabes 72

• *Dr. Mohammad MRAD*
Le capitalisme: du développement à la crise. L'arrière-plan de la crise financière actuelle 74

صفحة بيضاء

صممت وطبعت في مطابع الجيش اللبناني– مديرية الشؤون الجغرافية 2009

Leaping in the International System: NATO's New Role

Sanaa Said Hannoush *

During the Cold War, NATO's purpose was to defend Western interest and values. NATO's mission now is to advance these interests and values and create stability. The political guidance of NATO's agenda recognizes that instability outside the Euro Atlantic space poses a threat to Alliance members. The security environment continues to change; it is and will be complex and global, and subject to unforeseeable developments.

In Riga meeting, NATO leaders named terrorism and the spread of weapons of mass destruction as the likely principal threats to the alliance over the next 15 years. They also talked about the instability that follows failed or failing states, regional conflicts, the growing availability of conventional weapons and disruption in the flow of resources, especially in the energy sector.

*Research

NATO no longer has one perceived threat to its common security, but many different threats. And because these threats, like terrorism, exist on a global scale, NATO has decided to carry out all military tasks, from peacekeeping to full-scale war, and it is preparing itself be able to respond to threats against the West from wherever they may come.

The transformation that NATO leaders laid out at Riga has of course already been going on. For most of its history, NATO never fired a shot. Now NATO is fighting. Considering NATO path since the end of the Cold War: In 1994, NATO was an alliance of 16 states, without partners, having never conducted a military operation, by 2005, NATO had become an alliance of 26, engaged in eight simultaneous operations on four continents with the help of 20 Partners in Eurasia, seven in the Mediterranean, and four in the Persian Gulf. Besides the NATO deployments in Afghanistan and Kosovo, NATO flies air patrols over the Baltic States and Slovenia, carries out anti-terrorist naval patrols in the Mediterranean, runs military headquarters in Bosnia and Macedonia, trains the Iraqi army and gives logistical support to African peacekeepers in Darfur.

NATO's claimed missions in Afghanistan, in Kosovo, in Iraq, have a common purpose: the promotion of peace and security, the protection of freedom. But they are different kinds of missions in different geographical theaters. They show that there is Western claim for NATO to address different sorts of

common threats.

At Riga, NATO leaders highlighted several important steps in NATO transformation.

One: It expanded the strategic dialogue with its allies. It does not make any difference where NATO is deployed, in as much as it meets all of the challenges to Western collective security.

Two: NATO moved to strengthen its relationship with partners and has for more than a decade had good relations in the euro-Atlantic space. Increasingly, today's challenges in the perspective of the West require the latter to work well with nations all around the world, particularly countries who share Western values and are willing to commit to working with the West.

Three: It was reaffirmed NATO's open door policy. At a time when many Europeans are questioning the limits of Europe, the United States, Lithuania, and our NATO allies see the possibility of expansion as essential to NATO's goal to create a Europe whole, free, and at peace. From America's perspective, NATO's role as a mentor and magnet for change and positive democratic reform throughout the transatlantic space has been one of its greatest exports. NATO has expressed its intention to keep the door open, and continue to work with those countries who aspire to meet NATO's performance-based standards for membership.

NATO is becoming something different than the static Cold War organization which the West relied on for so many years. The greatest test of NATO's ability to protect collective security

in the 21st century is Afghanistan, where NATO has taken on the lead role. This is not NATO's first military operation. It fought in Kosovo in 1999, but that was primarily an air war. In Afghanistan, NATO is engaged for the first time in active ground combat. NATO's proclaimed goal is to prevent Afghanistan from reverting to a failed state and terrorist haven. NATO troops are in each sector of the country, including Eastern and Southern Afghanistan.

Today 37 countries are contributing to the NATO mission in Afghanistan. Twenty-six are NATO allies. Eleven are partners from outside NATO, like Australia, South Korea, Japan, and Jordan. Fifteen years ago, who would have thought that all NATO members and partners would have made this state sovereignty penetration to rebuilding a country far from Europe? That countries like Australia, New Zealand, Albania, Croatia, or Macedonia would contribute to this NATO mission? NATO leaders in Riga pointed out the need for partnership and the need for out-of-area operations. In Afghanistan, global partnership is a reality. "Out- of-area" operations are the NATO norm today.

NATO today claims that it is delivering 21st century security and that it is doing it in Afghanistan, doing it in Kosovo, and doing it with training mission in Iraq, and with support for the African Union in Darfur.

Since its founding in 1949 till now, NATO plays a major role in influencing the decisions made by its members and their allies and foes. But the world, nowadays, comprises many and new

powerful countries with different and new objectives. Thus, NATO faces new challenges and new obstacles as the world police controlling the world. The question remains is NATO the legitimate organization to face the new challenges? And does NATO have accurate function in making decisions and doing military interferences when necessary to defend and protect their own alliances and their own interests?

Going back to its history, the North Atlantic Treaty Organization is a military alliance established by the signing of the North Atlantic Treaty on April 4, 1949 and entered into force on August 24, 1949. The NATO headquarters are in Brussels, Belgium, and the organization was created to establish a military defense against any invasion of Western Europe by the Soviet Union and it constitutes a system of collective defense whereby its member states agree to mutual defense in response to an attack by any external party. According to article V: "Armed attack against one or more members in Europe or North America shall be considered and attack against all; each member in exercise of the right of individual or collective self defense or collective self defense recognized by Article 51 of the Charter of the United Nations, will assist the party or parties so attacked by taking forthwith individually and in support with other parties such actions as it deems necessary, including the use of armed force, to restore and maintain the security of the North Atlantic Area " (1).

NATO is an alliance that consists of 26 independent member

1. Paone, Rocco M, **"Evolving New World Order/Disorder"**,Boston: Library of congress, 2001, p.283

countries. Lately, on March 29, 2004 Bulgaria, Estonia, Latvia, Lithuania, Romania, Slovakia and Slovenia formally became members of NATO; at that moment the seven countries formally became parties to the North Atlantic Treaty and members of the North Atlantic Treaty Organization. This is the fifth and the largest round of enlargement in NATO's history. On July 9, 2008 Albania and Croatia sign in the accession protocols hence are bringing NATO to 26 member countries.

Not all NATO members are so enthusiastic to exercise influence to control other countries. As an example: Germany, according to both German and U.S. diplomats, wants to send an accommodating message to Moscow, both by slowing down NATO membership for Georgia and Ukraine and by welcoming a call by President Dmitri Medvedev of Russia for talks on a new "security architecture" for Europe. For now, Germany insists that Georgia and Ukraine go through what is called a Membership Action Plan, or MAP, before NATO enlargement is considered.

For its first few years, NATO was not much more than a political association. However, the Korean War galvanized the member states, and an integrated military structure was built up under the direction of two U.S. supreme commanders. The first NATO Secretary General Lord Ismay famously stated the organization's goal which was "to keep the Russians out, the Americans in, and the Germans down" (2).

2. Wikipedia, The Free Online Encyclopedia. **"NATO"**. Jan. 2008.

In 1966, the French President Charles de Gaulle disturbed at American and NATO influences in his country and seeking a more important and independent role for his country, withdraws France from NATO's military command and requests removal of NATO headquarters form France.

Thus the Alliance moved headquarters to Brussels, Belgium. But France continued a cooperation relation and still holds membership in the North Atlantic Council, composed of ministerial representatives of member states which meet at least twice annually.

Moreover, after the fall of the Berlin Wall in 1989, the organization became drawn into the Balkans while building better links with former potential enemies to the East, which ended with several former Warsaw Pact states joining the alliance in 1999 and 2004. And since the September 11, 2001 terrorist attacks, NATO has attempted to refocus itself to new challenges and has deployed troops to Afghanistan and trainers to Iraq.

Like any alliance, NATO is ultimately governed by its 26 member states. However, the North Atlantic Treaty, and other agreements, outlines how decisions are to be made within NATO. Each of the 26 members sends a delegation or mission to NATO's headquarters in Brussels, Belgium.

The senior permanent member of each delegation is known as the Permanent Representative and is generally a senior civil servant or an experienced ambassador. Together the Permanent Members form the North Atlantic Council, a body which meets

together at least once a week and has effective political authority and powers of decision in NATO. From time to time the Council also meets at higher levels involving Foreign Ministers, Defense Ministers or Heads of State or Government and it is at these meetings that major decisions regarding NATO's policies are generally taken.

However, it is worth nothing that the Council has the same authority and powers of decision-making and its decisions have the same status and validity, at whatever level it meets.

NATO summits also form a further scene for decisions on complex issues, such as enlargement. The meetings of the North Atlantic Council are chaired by the Secretary General of NATO and, when decisions have to be made; action is agreed upon on the basis of agreement and common treaty. There is no voting or decision by majority. Each nation represented at the Council table or on any of its subordinate committees retains complete sovereignty and responsibility for its own decisions.

The second pivotal member of each country's delegation is the Military Representative, a senior officer from each country's armed forces. Together the Military Representatives form the Military Committee, a body responsible for recommending to NATO's political authorities those measures considered necessary for the common defense of the NATO area. Its principal role is to provide direction and advice on military policy and strategy. It provides guidance on military matters to the NATO Strategic Commanders, whose representatives

attend its meetings, and is responsible for the overall conduct of the military affairs of the Alliance under the authority of the Council.

Like the council, from time to time the Military Committee also meets at a higher level, namely at the level of Chiefs of defense, the most senior military officer in each nation's armed forces. The Defense Planning Committee excludes France, due to that country's 1966 decision to remove itself from NATO's integrated military structure. On a practical level, this means that issues that are acceptable to most NATO members but unacceptable to France may be directed to the Defense Planning Committee for more expedient resolution. Such was the case in the lead up to "Operation Iraqi Freedom".

The current Chairman of the NATO Military Committee is "Giampaolo Di Paola" of Italy.

The NATO Parliamentary Assembly, presided by "José Lello", is made up of legislators from the member countries of the North Atlantic Alliance as well as thirteen associate members. It is however officially a different structure from NATO, and has as aim to join together deputies of NATO countries in order to discuss security policies. Subordinate to the political structure are the International Staff and International Military Staff, which administer NATO programs and carry out high-level political, military, and also civil emergency planning.

NATO's military operations are directed by the Chairman of the NATO Military Committee, and split into two Strategic

Commands both commanded by a senior US officer assisted by a staff drawn from across NATO. The Strategic Commanders are responsible to the Military Committee for the overall direction and conduct of all Alliance military matters within their areas of command.

Many countries try daily to enter the NATO and being blocked by other major powerful countries a new council was created, on May 29, 1997, The Euro-Atlantic Partnership Council which is a multilateral forum created to improve relations between NATO and non-NATO countries in Europe and in Asia. In addition, the collaboration and coordination between "The Partnership for Peace Program" and "The Mediterranean Dialog Countries are in alignment".

As a result, NATO's expansion policy is seen by Moscow as a continuation of a Cold War attempt to surround and isolate Russia. Furthermore, NATO's policy is based on nuclear sharing, which is a policy of nuclear deterrence. Thus, countries without nuclear weapons are also involved in delivering weapons for the armed forces. In all cases the United States of America is the first and pioneer in delivering weapons for other countries. In this way, both the "Non-Aligned Movement" and critics inside NATO believe that NATO's nuclear sharing violates Articles I and II of the Nuclear Non-Proliferation Treaty, which prohibit the transfer and acceptance, respectively, of direct or indirect control over nuclear weapons.

During the Cold War, NATO's nuclear forces played a central

role in the Alliance's strategy of flexible response. To prevent major war in Europe, nuclear weapons were integrated into the whole of NATO's force structure, and the Alliance maintained a variety of targeting plans which could be executed at short notice. This role caused high readiness levels and quick-reaction alert postures for significant parts of NATO's nuclear forces.

In the new security environment, NATO has radically reduced its reliance on nuclear forces. Their role is now more fundamentally political, and they are no longer directed towards a specific threat. NATO has also ended the practice of maintaining standing peacetime nuclear contingency plans and as a result, NATO's nuclear forces no longer target any country. Nowadays, NATO's nuclear forces play an essential role in war prevention.

Some will agree that after the Cold War, the Atlantic Alliance's military dimension is no longer that important. NATO's political and diplomatic strengths can guarantee member nation's security. However it's known that the unique military capabilities have given the NATO credibility in a disorderly world.

The reinvention of NATO took on two main forms: first to enlarge the Alliance and second to expand the mission. USA administration officials declare that the NATO military mission is no longer just collective defense but it has been expanded to include collective security. As Gordon Adams, a former Clinton budget official, has pointed out, "The enlargement decision does not enlarge an alliance whose core purpose is to defend against the Soviets. Rather it recognizes NATO's new mission:

collective security" (3).

In this way NATO's membership and mission could expand infinitely. The term collective security is a universal concept and NATO is now committed to guarantee the security and independence of all states. Technology transfer has expanded rapidly in the world. It has been estimated that some 50% of new products and processes will originate outside the primary developer; academic and other research institutions are obvious sources of much of this new technology.

In the NATO Co-operating countries, however, technology transfer is in its infancy; it is crucial for wealth creation and improvement in the quality of life that this mechanism is developed. As previously mentioned the 26 member countries are fully independent, and can freely decide and seek out for technology and military expansion. In this way, a widening technology gap between the United States and other NATO members will challenge the ability of NATO to function as a unified, multinational force.

Over several decades, great disparities in the funding of defense research and technology by NATO members has produced a widening technological gap that threatens to become a divergence, a condition from which the Alliance may not be able to recover. The technology gap, in turn, is creating a capabilities gap that undercuts the operational effectiveness

3. Eisenhower, Susan, ed. NATO at **"Fifty: Perspectives on the Future of the Atlantic Alliance",** Washington, D.C.: Center for political and strategic studies, 1999,p. 46

of NATO forces, including the new NATO Response Force. Consequently, the greatest challenge facing NATO is the desire of individual nations to safeguard information and technology from their allies, according to the general manager of the agency tasked with enabling coalition interoperability.

As a result the NATO creates an organization to facilitate and improve their technological works. "The NATO Research and Technology Organization", founded in 1998, promote and conduct co-operative scientific research and exchange of technical information amongst 26 NATO nations and 38 NATO partners. The "RTO" is the largest collaborative body in the whole world. It includes over 3000 scientists and engineers addressing the complete scope of defense technologies and operational domains. This effort is supported by an executive agency, the Research and Technology Agency, which facilitates the collaboration by organizing a wide range of studies, workshops, and other forums in which researchers can meet and exchange knowledge.

NATO's new structural vision must be the continuous and dynamic incorporation of ever-changing politics and ever-changing technologies into political-military operations, doctrine and structure. There must be a visible plan to step up smoothly and rapidly from a new smaller NATO force structure to a twenty first century fighting capability.

Thus the real issue that faces the NATO is how to reconstruct and reorganize the Alliance to address new challenges. Moreover, NATO must redefine its mission to satisfy the world demands

and to deal in a better way with all threats confronting its existence and its alliances security and safety. Hence, NATO faces new challenge through its force posture, operational concepts and doctrine.

One of the most serious challenges confronting NATO is whether and how to redefine its mission. NATO's traditional mission have included prevention from an attack against its members, defense against such an attack should deterrence fail, and reassurance of its members that their security needs are being met. Or the American view of improving the mission of the NATO was declared by secretary of the state Madeleine Albright, who called on the Alliance to become "a force for peace from the Middle East to Central Africa" (4).

In this way, USA also claimed that NATO should become more relevant to America's current security challenges to have support from the American people. Historically, NATO has depended upon a mix of forces to control its attitudes towards the world. Mainly the European League and U.N are two of the most organizations that exercise influence and power upon its decisions. Consequently, the Russian will not be the only ones with high expectations and the only ones who try to exercise power and influence NATO's decisions. Upon its creation NATO has promised that the first new members will not be the last, but countries left out of the first round of expansion

4. Eisenhower, Susan, ed. NATO at **"Fifty: Perspectives on the Future of the Atlantic Alliance"**. Washington, D.C.: Center for political and strategic studies, 1999,p. 57

are beginning to question the sincerity of this commitment. "NATO's door is open in theory and closed in practice" (5).

In fact, Russia may revert to dictatorship, and it may again pose a threat to Europe in the distance future. But NATO does not need to enlarge to serve as a hedge. Its existence is sufficient for that purpose. NATO needs to enlarge to continue its promise of consolidating democracy and markets in order to promote prosperity and security in a part of Europe often plagued by economic backwardness and military conflicts. In addition, USA can continue to promote consolidation and can reach out to a Russia that wants to reach out to NATO. Only by making a strong case that consolidation strengthens Europe's security and thus serves USA interests. Therefore, USA supports NATO's future enlargement to overcome Russia that the former members of its Empire are now independent and sovereign states, and they have the same qualities as "Her" and can contribute in leading Europe to better standards.

Conversely, the theory that NATO expansion would isolate Russia was a sensitive one for the American administration. In an effort to eliminate any such development and reassure Moscow of the defensive nature of NATO expansion, Bill Clinton, the President of the United States, persuade NATO to create the NATO-Russia Permanent Joint Council on May, 1997. This council permits Moscow to have a consultative status in NATO, but of course not the opportunity to dilute or block or even

5. Quoted in Paul Taylor, **"NATO Ministers to Clash on Future Role"**, Reuters, 6 Dec.1998

vote a NATO decisions. This council reduced and even worked out to cancel decades of hatred and division between Russia and other European countries.

Since the fall of the Berlin Wall, NATO has demonstrated a willingness to adapt to the post-Cold War security environment, conceptually and organizationally. For this, what NATO needs to enter the next decades is an implementation plan to fulfill the obligations of a new strategic environment. Or that plan must link the Alliance's new strategic concept to the military capabilities and force planning goals that are foundation of the Alliance.

Since the end of the World War II and the crisis of the Cold War, NATO proved its existence and efficiently. Many critics argue that by accomplishing its mission NATO should relax and enjoy its triumph. But NATO has been about more than just collective territorial defense. It has always concerned itself with common values and shared interests. And the treat that was from one side and one aspect become with multiple aspects and sides. This age, "The Age of Terrorism", is a clear evidence of the necessity of such an organization.

As a matter of fact, the Europeans want to narrow the focus of the Alliance far too regionally, and they hope to obtain capability over the economical issues. The United States is idealistic about the limits of NATO as an instrument of global security and wants to dominate leadership, while criticizing Europeans for their lack of initiative and capability.

For this, the Americans see the Europeans as unwilling to face problems and using their one military force to overcome any danger. In contrast, the Europeans see the Americans as being to harsh and ready in any case to exercise military power without even thinking of consequences and even without taking in consideration other Alliances. The Europeans are quite sure that the Americans get benefit from every thing to insure their stability and economical statues and military power.

At present, NATO is reestablishing its profile through different views and features. Foremost, NATO is working to give a modern meaning to collective defense, under Article V; for example, by invoking Article V, NATO members have shown their solidarity toward the United States and condemned, in the strongest possible way, the terrorist attacks against the United States on 11 September. Furthermore, the NATO is working to reduce and resolve the tension through a cooperative relationship with Russia and preserving the autonomy of Alliance decision making.

In addition, NATO is working to make a balance between the Alliances especially between Europe and North America. In this way, USA is leading a harmonization and a relationship with the European Union organization. "The United States will not depend on individuals in key position to ensure that ESDP does not split the Alliance. It will want to establish institutions and processes that will lock the European effort into a transatlantic

frame-work" (Stanley R. Sloan) (6).

In addition, France insists on radical reform of the NATO. Unless NATO would become genuinely multilateral in military planning and operations, France does not apparently see the point in joining its military structures though recently the French president indicated a possibility of joining providing some conditions are met. For this, the most important issue that faces the NATO, it's building a well military, defense and command posture and the right to exercise its power and the ability to react rapidly.

However, the events of September 11 reinforced the weakness of NATO's internal decision-making and this weakness revealed in the Kosovo crisis. As well, a growing divergence in threat perceptions was also bound to make the Atlantic grow wider. On one side there was Europe, focusing on the social and political causes of terrorism. On the other side there was the US, focusing exclusively on fighting the symptoms of terrorism, while effectively trying to restore the immunity it lost on September 11.

In the new US security strategy Europe was to play only a subordinate role. While the enlargement advocated by the US indicates a continuing role for NATO in expanding a unique European zone of peace, Washington no longer foresees any

6. **"The United States and European Defense"**, Chaillot paper 39, Institute for security Studies, Western European Union, Paris, April 2000, p. 51

major military role for the alliance. Thus, the European Union should become stronger militarily in order to pursue its own security interest independently of the United States.

When talking about NATO, we usually concentrate on summit, crises and conflicts. As a result, the daily work and achievements of the Alliance are often overlooked. In fact, small states can find many opportunities for influence that spring from the dynamics of committee work, the forming of alliances within the Alliance, veto power, and active participation in defense planning and operations. Influence cannot be gained without sufficient will to accommodate the needs of others. Efficient decision-making in such a large Alliance entails flexibility from all of the members, and it is vital not to abuse the unanimity rule by incessantly exercising one's veto. Several panelists agreed that the smaller allies are not, by virtue of their limited capabilities, designated as mere 'followers' of the bigger states in the decision-making process. The major powers disagree on many points and this gives the smaller ones opportunities to find different alliances within the Alliance. There seems to be a certain degree of permanence in the coalitions that have formed as a result of larger power disagreements; certain nations tend to agree more often with certain same nations than with others. Two sets of reasons explain why these alliances within the Alliance gain their semi-permanent character. First, strategic interests are often of permanent nature because of geography, demography, national economy, characteristics of armed forces, and other

realities. Second, common cultural and historical backgrounds influence the behavior of member states. This semi permanence of alliances increases the influence of the small states within the Alliance.

In addition, as NATO has grown to an organization of 26 members, the use of speaking time has to be economized. It is recommendable to make a statement only when one has something important to say. Some nations have wanted to leave their fingerprint on every initiative. If this is done in matters of minimal importance it can be regarded as a waste of time and as counterproductive to effective decision-making.

As a result, many features show that USA is definitively NATO's biggest member with regard to defense spending and military power. This gives Americans a special weight, and they use it to dominate the political and strategic levels of the Alliance. However, on tactical and operational levels this does not apply. USA influence was much less than he had presumed before beginning his work in NATO. On political level, UK plays a big role. It has also increased influence on the operational level because of its expertise pertaining to the doctrines and concepts suitable for NATO's new tasks and missions. Many of them have characteristics that resemble imperial policing missions, in which UK has a long history of experience. France too has strengthened its participation recently. Moreover, many smaller members have shown that they can play bigger roles than their size would lead one to believe.

Thus, in daily work, NATO is a transatlantic organization in which initiatives come from many different nations, big and small. According to many countries, NATO represents a fearful aspect. A report made by the "CNN" on April 3, 1999, shows that two-thirds of Russian fear NATO attacks. One of the Russian claims that "the attack on Yugoslavia is just a dress rehearsal for NATO" (7).

Russia is strongly opposed to any further expansion eastwards of NATO, and is furious that Ukraine and Georgia will be offered membership. US Vice-President Dick Cheney expressed during his visit to Ukraine in September 2008, his support for Ukraine's bid to become a member of NATO.

He states clearly that "Ukrainians have a right to choose whether they wish to join NATO and NATO has a right to invite Ukraine to join the alliance when we believe they are ready and that the time is right". In fact, NATO remains as a protective supremacy, certainly when it deals with common interests and affairs. Warships were sent to Somalia's coast to protect it form pirates attack. And these warships have the authority to interfere including military actions to protect ships passing in this dangerous water.

Notwithstanding, NATO presence in Afghanistan is helpful to Afghan to provide them security, stability and paving the way for reconstruction and effective governance. The NATO Secretary General "Jaap de Hoop Scheffer" proclaims, when they asked

7. Harrigan, Steve. **"Survey: Two-Thirds of Russians fear NATO Attack"**. CNN. 3 April,1999

him about the NATO existence in Afghanistan, "this is one of the most challenging tasks NATO has ever taken on, but it is a critical contribution to international security" (8).

Conversely, NATO are not doing their mission fully, they face daily many problems and lacks, which abuse their effective role. For example, according to media reports, many civilians were killed in heavy fighting between NATO forces and insurgent forces in Kandahar, Afghanistan. NATO has admitted that many civilians were killed in NATO air and ground operations or during heavy aerial bombardment. Sam Zarifi, Human Rights Watch's Asia research director said considering this issue: "While NATO forces try to minimize harm to civilians, they obviously are not doing enough" (9).

Finally, NATO is an alliance whose members are all democracies, committed to similar values, in particular the advancement and protection of human rights. However, the Alliance is acting on behalf of the International community and ready to slight the UN and skirt international law in order to enforce its collective judgment. In fact, after all, NATO is an alliance which exercises influence over the world for many decades. And NATO's members use this alliance for their own countries advantages and benefits. For this, many small and weak countries face daily fear from being attacked or governed by the NATO, and they avoid being under any influence to keep, as they can, their

8. NATO in Afghanistan. North Atlantic Treaty Organization. June, 2008.
9. NATO in Afghanistan. North Atlantic Treaty Organization. June, 2008

autonomy. And as Machiavelli wrote in his book, The Prince, "there is nothing more difficult to carry out, nor more doubtful of success, nor more dangerous to handle, than to initiate a new order of things" (10).

In conclusion, nothing can be done to prevent NATO expansion to include the whole world. Even most prohibited and exiled countries. The door to NATO should remain open. In his speech at Warsaw University in 2001, the President Bush stated that, "all of Europe's democracies, from the Baltic to the Black Sea all that lie between should have the same chance for security and freedom and the same chance to join the institutions of Europe -- as Europe's old democracies have" (11).

It seems rather clear that, from the points of view of NATO, of Russia and of the Central and Eastern European countries, also in connection with the question of NATO enlargement and how to defuse the (politically explosive) nuclear component of this issue, so that this development has a positive evolution rather than negative consequences. There might be much to gain from the early establishment of what so called Nuclear Free Zone (NWFZ) in Eastern Europe. Not to mention the obviously positive contribution to European and world security that would ensue per se from such a development.

A separate, and also most positive, step would be the decision to complete the withdrawal of American nuclear weapons from

10. Machiavelli, Niccolo. **"The Prince"**, New York: Mentor,1952 ch.6
11. Grossman, Marc. **"Testimony before Senate Armed service Committee"**. Washington D.C., March 27, 2003.

Western Europe. This would make a lot of military sense: the small deployments left are a costly and dangerous nuisance. It would also establish the de facto norm that nuclear weapons are only based within nuclear-weapon countries. But this question -which would be in the nature of a unilateral American and NATO decision-should not be confused with the creation of a NWFZ in Western Europe, that entails an internationally binding commitment and-desirable as such a development would be-might be hardly feasible, as long as Great Britain and France cling to their nuclear arsenals.

These developments would contribute to de-emphasize the role of nuclear weapons, thereby strengthening the world-wide nuclear-weapon nonproliferation regime that has been reaffirmed recently by the indefinite extension of the Non-Proliferation Treaty (NPT); a regime whose viability depends on the nuclear-weapon countries demonstrating their capability to adjust to the novel world circumstances in which nuclear weapons should only be deemed appealing by desperate terrorist groups (incidentally, this entails a threat against which the availability of nuclear weaponry provides no protection whatsoever; indeed, it only adds to the risk).

All these developments can be interpreted as adding more and more "finite elements" to a step-by-step process whose final goal is to cover the entire globe with NWFZs. The achievement of a Nuclear-Weapon-Free World (NWFW) by such a route is an old idea (the "Swiss cheese" method): it is an approach

synergistic to the realization of a NWFW via a universal convention analogous to that Chemical Weapon Convention, which has recently entered into force, opening thereby the way towards the realization of a Chemical-Weapon-Free World. But neither is it too remote: for instance, Brazil has recently tabled at the United Nations General Assembly the proposal to turn the entire Southern Hemisphere into a NWFZ. Indeed, this half of our globe is already almost completely covered by NWFZs which are partly or completely in force (12).

12. Taken from the website from Francesco Calogero who is Professor of Theoretical Physics, University of Rome I, **"La Sapienza"**, Rome, Italy. He served as Secretary

Bibliography:

- Eisenhower, Susan, ed. NATO at **"Fifty: Perspectives on the Future of the Atlantic Alliance",** Washington, D.C.: Center for political and strategic studies,1999
- Erlanger, Steven. **"Georgia and Ukraine Split NATO Members",** International Herald Tribune. Nov. 30, 08.
- Harrigan, Steve. **"Survey: Two-Thirds of Russians fear NATO Attack",** CNN. 3 April, 1999
- Hodge, Carl C., ed. NATO for a New Century: Atlanticisim and European Security. USA: Praeger, 2002
- Machiavelli, Niccolo. **"The Prince"**, New York:
Mentor,1952
- Moens, Alexander, and Lenard J., Cohen, ed. NATO and European Security: **"Alliance politics from the end of the cold war to the age of terrorism",** USA: Praeger, 2003
- NATO, Wikipedia Encyclopedia. September, 2008.
- NATO in Afghanistan. North Atlantic Treaty Organization. June, 2008
- North Atlantic Treaty Organization. December, 2008<http://www.NATO.int/>.
- Paone, Rocco M, **"Evolving New World Order/Disorder",** Boston: Library of congress, 2001

Conséquences Du Risque Systémique Des Subprimes sur le Secteur Bancaire Libanais

Dr Rima SLEILATI *

Introduction

En finance, le risque systémique est la probabilité d'occurrence d'un dysfonctionnement paralysant l'ensemble du système financier dans une vaste zone ou dans le monde entier, par le biais des engagements croisés, première étape avant des faillites en chaîne. Cela conduirait à un effondrement du système financier mondial (1).

Depuis 1973, les crises ayant comporté un risque important pour la pérennité du système financier ont été nombreuses:

- La crise pétrolière de 1973 qui a entraîné une forte inflation, laquelle s'est répercutée sur l'ensemble de l'économie.
- La faillite de la Banque Herstatt en 1974.
- La crise pétrolière de 1979 qui a provoqué un nouveau renchérissement des prix du pétrole.

* Docteur en Sciences Économiques - Mastère de Spécialisation en Finance

1. Péclet J.-C., 2008, **"Le risque systémique, c'est si pratique"**, http: //www. letemps. ch/ template/ finance.asp?page=23&article=228825

•La crise de la dette bancaire des PVD en 1982 qui a secoué le système bancaire international.
•Le crash du marché des taux d'intérêt en 1987 qui a été suivi par celui des actions.
•La crise économique mexicaine de 1994.
•La crise financière russe de 1998.
•Les attentats du 11 septembre 2001 qui ont lieu au cœur du système financier américain.
•La crise des subprimes en 2007 qui a trouvé son origine aux États-Unis.

Le concept de risque systémique est très pratique pour ceux qui le manipulent. C'est l'équivalent financier de la bombe atomique. La menace est aussi vague que terrifiante, on est prêt à tous les sacrifices pour ne pas la courir. Le risque systémique est très protégé, car la moindre allusion peut précisément déclencher la réaction en chaîne si redoutée. Il est l'état d'urgence et les pleins pouvoirs financiers, l'arme la plus redoutable et la plus antidémocratique de nos sociétés modernes (2).

Encadré No 1

L'effet domino et le risque systémique:

La finance n'arrête pas de se complexifier, découvrant à chaque progrès les moyens de spéculer davantage, et démultipliant apparemment à l'infini l'effet de levier qui accroît sans doute

2. Croizard I., 2007, **"La crise des subprimes mortgages entraine-t-elle un risque systémique ?"**, http://www.latribune.fr/info/ID2587E08D6641939CC125729E00371761

la chance de gain mais aussi, et dans la même proportion, le risque de perte. Au sein des produits dérivés, ces effets se combinent de manière "non-linéaire", rendant impossible de prédire où se déroulera le prochain drame et quelle sera son ampleur.

Dans le domaine assurantiel, il est difficile d'obtenir une protection financière contre le risque systémique, tout simplement parce qu'il est difficile de trouver une contrepartie désireuse d'accepter ce risque. L'autre difficulté à laquelle les assureurs doivent faire face est celle de l'évaluation du risque. Il est très difficile de se procurer des données sur le risque systémique. Si une banque se déclare en faillite et vend tous ses actifs, la chute du prix des actifs peut introduire des problèmes de liquidité chez les autres banques, conduisant à un mouvement de panique général.

Le risque systémique est un risque qui ne peut pas être réduit en le diversifiant. C'est pour cela qu'il est parfois appelé risque non diversifiable (3).

L'une des principales raisons de la régulation des marchés financiers est justement de réduire le risque systémique. Seules les banques centrales, dans leur rôle de prêteur de dernier ressort, sont à même d'y remédier quand il se matérialise (4).

3. Bruno D., 2007, **"L'Etat face aux risques"**, Regards sur l'actualité, No 328.
4. Plender J., 2005, **"Resistance to systemic risk may be eroded"**, Financial Times, No Février.

I- Crise des Subprimes

La crise américaine des Subprimes reflète avant tout la prise de conscience brutale, par le marché dans son ensemble, de l'augmentation du risque systémique potentiel comme conséquence de l'assemblage et de la transformation en produits de marché (titrisation) de paniers de créances bancaires, autrement dit de risques initialement contractés au niveau micro-bancaire, sans que pour autant la qualité réelle des créances cédées puisse être ultérieurement un déterminant fondamental de leur prix.
Une multitude de risques d'origine bancaire ont ainsi pu être transférés, à travers des montages de produits de marché à priori négociables, de type "Assets Backed Securities" (ABS), assortis d'un écran "Special Purpose Vehicle" (SPV), et ce sans véritable garantie sur les "fondamentaux" sous-jacents de ces produits mais plutôt sur la base d'anticipations extrapolatives quant à l'évolution attendue des prix de leurs sous-jacents (5) .

1.1- Particularités du Financement du Marché Immobilier Américain

Sur ce marché, les emprunteurs sont très largement classés en fonction de leur qualité. Ainsi, les ménages aux revenus les plus faibles ou les plus fragiles, qui constituent donc des emprunteurs

5. Artus P., Pochon F., 2004, **"Faut-il craindre le développement du marché des Hedge Funds"**?, CDC Ixis, Flash N° 327

de mauvaise qualité (d'où l'appellation "subprimes"), paient des taux d'intérêt sensiblement plus élevés que les autres, en compensation du risque plus grand qu'ils font courir au prêteur.

Cependant, pour emprunter à bon compte pendant la période de taux d'intérêts très bas, beaucoup sinon la plupart s'endettent à taux variable. Ils peuvent ainsi accéder au crédit mais en assumant le risque de hausse des taux en cas d'inversion de tendance.

Il est aussi habituel que l'emprunteur ne paie que les intérêts- ce qui diminue d'autant la charge qui pèse sur ses revenus- et que le capital ne soit pas amorti au fil du temps- celui-ci est remboursé par la revente de la maison, hypothéquée au profit du prêteur.

Les prêteurs ne sont pas des banques, mais des institutions spécialisées, elles-mêmes segmentées selon la clientèle à laquelle elles s'adressent. Ces institutions ne disposent pas de ressources propres; elles se refinancent en revendant leurs portefeuilles de crédits hypothécaires à des investisseurs sous forme de titres obligataires.

1.2- Déclenchement de la Crise

Le marché des subprimes, sous marché du marché hypothécaire des États-Unis d'Amérique, visait à permettre aux ménages défavorisés un accès à la propriété immobilière. Ces prêts immobiliers à taux variables, gagés sur la valeur de l'acquisition immobil-

ière présentaient un risque important d'insolvabilité mais les banques pouvaient saisir les maisons hypothéquées.
Le retournement de la croissance américaine, la hausse des taux d'intérêt et de la précarité des ménages concernés ont provoqué:
• de nombreux défauts de paiement et une insolvabilité des débiteurs
• un besoin de refinancement des banques détenant ces créances ou ces titres
• une amplification de la crise du bâtiment et de l'immobilier (6).

Encadré No 2

De l'établissement prêteur, on passe à la banque d'affaires qui achète les prêts, le premier touchant naturellement des commissions. La banque va titriser également en fixant les taux à haut risque et coter ainsi les obligations sur les marchés financiers. Les investisseurs vont alors en profiter en prenant en charge le risque.
La crise de l'immobilier augmentant les taux d'intérêts du remboursement, les familles ne peuvent plus rembourser, leur maison est saisie par la banque. Les marchés apprennent que c'est fini, les investisseurs ne veulent plus miser à un seul centime dans ces subprimes donc ne plus prendre en charge le risque. La banque se retrouve alors avec des actifs n'intéressant plus

6. Artus P., Pochon F., 2004, **"Faut-il craindre le développement du marché des Hedge Funds?"**, CDC Ixis, Flash N° 327

personne sur les marchés donc on assiste à un marché illiquide, leur bilan est donc rempli d'actifs "pourris" qui ne seront en fait jamais transformés en cash.
Grosses pertes !

La crise des crédits subprimes américains a conduit à une défiance:
•envers les créances titrisées (ABS, RMBS, CMBS, CDO) qui comprennent une part plus ou moins grande de crédits subprimes,
•envers les fonds d'investissement, les OPCVM (dont les SICAV monétaires),
•envers le système bancaire (7).

La complexification des marchés financiers a provoqué une diffusion du risque jusqu'à devenir un risque systémique par contagion à d'autres segments de marchés financiers et d'autres pays. Cette dilution des créances a, au lieu de mutualiser les risques, provoqué une augmentation de l'incertitude et paralysé les acteurs financiers et le refinancement interbancaire (8).
Un premier cas de panique bancaire a même eu lieu en Angleterre (incapacité de répondre à un retrait massif de monnaie par les agents non financiers), dans la Northern Rock, huitième banque anglaise pourtant non engagée sur le marché

7. McGuire P., 2005, **"Time-varying exposures and leverage in hedge Funds"**, BIS Quarterly Review, http://www.bis.org/publ/qtrpdf/r_qt0503f.pdf .
8. Artus P., Pochon F., 2004, **"Faut-il craindre le développement du marché des Hedge Funds?»**, CDC Ixis, Flash N° 327.

des subprimes mais uniquement sur celui du marché du prêt immobilier anglais au 5ème rang. Cette banque solvable a dû faire face à un problème de liquidité.
Les banques centrales ont dû alors jouer leur rôle de prêteur de dernier ressort et de garant de la viabilité du système bancaire en intervenant sur les marchés monétaires (9).

Encadré No 3

Il est difficile de trouver des solutions en raison:
- de la complexité du système financier
- du manque de connaissance des liens entre ses différentes composantes
- de l'opacité de nombreuses transactions financières
- de l'incertitude qui règne quant à l'exposition réelle des établissements financiers au risque d'insolvabilité des débiteurs.

Depuis le déclenchement de la crise au mois d'août 2007, les dépréciations d'actif s'accumulent: UBS, Merrill Lynch, City group, HSBC, Bear Stearns, Carlyle Group, Deutsche Bank, Mizuho Financial, Crédit Agricole. Aucune banque occidentale n'est épargnée.

9. Diagne A., Gleizes J., 2008, **"De la crise des subprimes à la crise globale"**, http://www.sudonline.sn/spip.php?article10837 .

Encadré no 4

Les conséquences en chaîne de la crise des subprimes:

- le marché des titres subprimes décote vite et fortement, puis se bloque faute d'acheteurs

- les investisseurs prennent peur avec des titres subprimes dont nul ne sait plus la valeur et qui sont devenus invendables, d'où le blocage d'un certain nombre d'OPCVM, au détriment des porteurs moins rapides ou plus confiants que les autres qui s'y retrouvent piégés

- faute de pouvoir titriser les nouvelles créances hypothécaires qu'elles continuent de produire, les institutions spécialisées américaines se heurtent à un problème sérieux de refinancement, au point que plusieurs d'entre elles font faillite, d'abord les plus fragiles puis de plus importantes

- parmi les investisseurs imprudents se trouvent des banques britanniques, allemandes et d'autres, confrontées à des pertes latentes excessives au regard de leurs fonds propres et à l'impossibilité de se refinancer, quelques une ont dû faire l'objet d'un sauvetage d'urgence

- c'est à ce moment que surgit le spectre d'un blocage général du marché interbancaire, sur lequel toutes les banques ajustent leurs besoins de financement au jour le jour, et que les banques centrales ouvrent leurs guichets en grand afin d'assurer le refinancement du système bancaire, et d'éviter une crise majeure à l'échelle mondiale.

Encadré No 5

Déroulement de la crise systémique américaine:
I- Les banques américaines font des prêts immobiliers à des ménages insolvables
- taux d'intérêt très bas (intérêts à payer sont faibles et donc supportables par un plus grand nombre),
- prix de l'immobilier en hausse (la garantie dont bénéficie la banque est de très bonne qualité, en cas de défaut de paiement, la banque saisira l'immeuble et pourra facilement se faire rembourser sur le prix de vente, dans la mesure où les prix auront augmenté)
=> Les banques ont assoupli les conditions d'octroi de leurs prêts immobiliers
=> Prise par les banques américaines de plus de risques. (A côté des financements accordés aux emprunteurs disposant d'une confortable capacité de remboursement ("prime lending"), les banques ont prêté à des emprunteurs peu solvables ("subprimes"), alléchées par les rendements plus importants offerts par ces crédits immobiliers à risque.)
II- Retournement du marché immobilier américain
-les taux d'intérêts remontent
-le marché immobilier ralentit
-le prix de l'immobilier baisse
=> Les défaillances des emprunteurs "subprimes" augmentent (le recours à l'endettement à taux variable étant très développé aux Etats-Unis, si les taux montent, les échéances montent également… ainsi que les défail-

lances)

=> le prix de vente du bien immobilier, qui a baissé, ne permet plus de rembourser systématiquement la totalité de l'emprunt

=> Les banques et les établissements de crédit spécialisés se trouvent confrontées à de graves difficultés financières

III- Diffusion des mauvaises créances dans les marchés

-refinancement par les banques américaines, dans le cadre de titrisations, de ces prêts immobiliers auprès d'investisseurs tels que des banques, des compagnies d'assurance ou des hedge funds spécialisés dans les actifs risqués

=>Propagation des difficultés propres au marché immobilier américain

IV- Crise de confiance

-Défiance vis-à-vis des produits de titrisation propagée à d'autres segments de marché, notamment celui des "commercial paper", qui représentent d'énormes montants:

-un produit après l'autre, ABS adossées à des prêts subprimes, CDO et CDO « au carré », s'étiolent avant de disparaître

-un secteur après l'autre, SIV, obligations, périclitent avant de se fermer.

=>Les investisseurs n'ayant plus confiance dans ces actifs, ils s'en sont retirés pour se reporter sur des instruments qu'ils jugeaient plus sûrs.

=> Conséquence: cette chute de la demande a entraîné un assèchement de la liquidité sur les marchés.

V- Intervention des banques centrales

-quasi-paralysie du marché interbancaire

=> Les banques centrales décident d'intervenir:

-injections massive par la FED, BCE, BNS, BOE, BDC de liquidités dans le circuit monétaire pour fournir aux établissements bancaires et financiers les fonds dont ils avaient besoin pour leur activité:
-abaissement par la FED de ses taux d'intérêt pour soulager à la fois les banques et l'ensemble de l'économie américaine
Les Banques centrales n'avaient d'autre solution que de refinancer abondamment le marché dans son ensemble afin d'éviter que la manifestation du risque systémique ne débouche sur une crise générale de liquidité
VI- L'économie réelle frappée à son tour
-L'impact négatif de la crise du "subprimes" sur les banques ne fait pas de doute, ni aux Etats-Unis, ni, dans de moindres proportions, dans les autres pays développés
- Mais le secteur financier n'est pas le seul, qui pâtit des secousses financières.
L'économie réelle est à son tour touchée:
-baisse du moral des ménages et des chefs d'entreprises
-difficultés rencontrées par les banques
-resserrement des conditions de crédits (hausse des taux d'intérêt, sélection plus forte des emprunteurs) qui pourraient peser sur la consommation des ménages comme sur l'investissement des entreprises, et donc sur la croissance du PIB.

Section II - Impact du Risque des Subprimes sur le Secteur Bancaire Libanais

Le Liban a connu deux grandes crises systémiques; celle liée à la faillite en 1966 de la plus grande banque la "Banque Intra"et celle liée à la dépréciation dramatique en 1982 de sa monnaie nationale. Est-ce qu'il pourra subir une nouvelle crise suite aux répercussions des effets de la crise des Subprimes sur les Banques Libanaises? Quelles sont les conséquences éventuelles du risque de subprimes sur ces banques?

2.1- Banques Libanaises

2.1.1- Caractéristiques

Le secteur bancaire au Liban s'est engagé depuis l'arrêt de la guerre civile dans la modernisation. Il se caractérise par une transparence très élevée qui facilite l'analyse et l'évaluation des facteurs du risque systémique liée à la crise des Subprimes:

• Le nombre des banques opérant au Liban a atteint 63, réparties entre 54 banques commerciales et 9 banques d'investissement.

• Le secteur bancaire libanais attire les hommes d'expertise, de compétences et de qualifications de haut niveau, comme en témoigne la hausse continue du taux d'employés titulaires de diplômes universitaires.

• Le secteur bancaire libanais demeure le principal pôle pour mobiliser les épargnes et stimuler les investissements, vu la relative faiblesse de l'activité des institutions d'intermédiation financière

et des marchés financiers locaux.

• Les banques libanaises respectent les normes internationales de l'industrie bancaire, réagissant d'une manière positive au contrôle bancaire effectué par les autorités de contrôle officielles.

• Les autorités centrales et de contrôle, ainsi que les directions des banques ont pris de nombreuses mesures qui sont, dans leur totalité, en harmonie avec les normes et les règles adoptées ou qui seront adoptées par l'industrie bancaire mondiale, le FMI, le groupe GAFI et d'autres parties concernées par la stabilité financière internationale et la conformité des législations et réglementations nationales avec celles en vigueur sur le plan international.

• Le niveau actuel de transparence financière est considéré comme acceptable, selon les organismes internationaux, et conforme aux meilleures pratiques internationales (10).

2.1.2- Activités

Le secteur bancaire représente une part importante de l'économie libanaise en terme de volume, le total actif / passif des banques a atteint environ 321% du PIB, soit un des taux les plus élevés tant sur le plan régional que mondial.

Les dépôts demeurent la principale ressource des banques commerciales opérant au Liban et constituent le moteur principal du bilan total des banques.

10. ABL, 2007, 2006, 2005, Rapport Annuel, http://www.abl.org.lb/ABL/publicdetails.asp?ID=101&list=all .

Environ 30% du total des crédits sont des crédits à découvert sans garanties (overdrafts), environ 28% du total des crédits sont des facilités et/ou des prêts hypothécaires, environ 18% sont des prêts contre des garanties personnelles, environ 17% contre des garanties en numéraire, des garanties bancaires, des bons du Trésor ou des titres d'Etat, 5% contre d'autres garanties en nature et 2% contre des valeurs financières. Quant à la répartition des crédits sur les secteurs économiques, ces crédits restent clairement concentrés dans le secteur du commerce et des services. La part de l'industrie est d'environ 14%, celle du secteur de construction et du bâtiment d'environ 16%, des prêts personnels 18%, celle de l'intermédiation financière et des autres secteurs ainsi que celle de l'agriculture reste faible (11).

2.1.3- Gestion des Risques

• Risques d'asymétrie d'échéances et risques des taux d'intérêt:
- Les risques d'asymétrie d'échéances liés au portefeuille des crédits bancaires octroyés au secteur privé sont largement maîtrisés.
• Risques de change:
- Ces risques demeurent largement contrôlés grâce aux mesures prises par la BDL concernant les positions de change, car il est interdit aux banques au Liban de prendre des positions de change, à l'exception des positions opérationnelle et structurelle

11. BDL, 2005, Rapport Annuel, http://www.bdl.gov.lb/pub/annual/external/ESAR_2005.pdf .

pour la protection du capital. Les positions de change ouvertes (Open Foreign Exchange position) ne peuvent pas dépasser 1% des fonds propres de base.

• Risques de crédit:

- Les banques travaillent à différents niveaux pour contenir ces risques. Elles sont fermes dans l'octroi des crédits et réduisent leur exposition à certains secteurs porteurs de risques potentiels.

Elles constituent également les provisions adéquates pour ces crédits, exigent les garanties nécessaires et révisent la classification de leurs crédits d'une manière périodique.

Il est à noter, à cet égard, l'attitude stricte adoptée par les autorités monétaires en ce qui concerne les crédits accordés à découvert (overdrafts). En effet, ces autorités ont demandé aux banques, par la circulaire intermédiaire no 85 de n'accorder de tels crédits que pour financer des opérations commerciales, ce qui améliore sans aucun doute la qualité de l'emprunt bancaire.

• Risques de liquidité:

- Les risques de liquidité dans le secteur bancaire libanais sont considérés comme faibles, puisque ce secteur se distingue par des taux de liquidité élevés, selon toutes les normes, malgré le rendement relativement bas des placements liquides ou quasi-liquides comparativement à celui des crédits accordés au secteur privé.

Le maintien d'une liquidité élevée constitue la stratégie adoptée

par les banques depuis longtemps, pour des raisons connues, principalement la sauvegarde et le renforcement de la confiance dans le secteur bancaire.

Le surplus de liquidité est essentiellement investi dans des dépôts ordinaires, des certificats de dépôts auprès de la BDL et des dépôts à court terme auprès des banques correspondantes, qui, dans leur majorité, sont de grandes banques dans les pays de l'OCDE.

• Risques de solvabilité:

- Le secteur bancaire bénéficie d'un taux de solvabilité élevé dépassant en moyenne environ 20% (selon l'accord de Bâle 1), et donc largement supérieur aux taux requis par la BDL (12%) et par le Comité de Bâle (8%).

Les banques opérant au Liban entreprennent toutes les préparations nécessaires pour appliquer le nouvel accord de Bâle à tous les niveaux, principalement, l'amélioration du contrôle et de la gestion des risques bancaires (risques de crédits, risques du marché et risques opérationnels) et l'augmentation des fonds propres.

2.1.4- Performance

La performance du secteur bancaire est bonne:

• Le taux de croissance des bénéfices nets est supérieur à celui de la moyenne du total actif et des fonds propres de base.

• Le rendement sur la moyenne des actifs (ROA) est d'environ 0,75% et celui sur la moyenne des fonds propres est d'environ 14%.

Parmi les principaux facteurs ayant contribué à l'augmentation des bénéfices des banques, on trouve la hausse de la marge d'intérêt (intérêts perçus - intérêts payés) et des commissions et autres recettes (nettes).

2.2- Banque du Liban

La Banque du Liban (BDL) est l'institution chargée par la loi de maintenir la stabilité monétaire et économique du Liban, de préserver la solidité de son secteur bancaire et de protéger sa monnaie nationale afin d'assurer une croissance sociale et économique continue. Elle réglemente les banques conventionnelles et islamiques et les institutions financières opérant au Liban. Elle est une personne morale du secteur public, qui jouit d'une indépendance financière et administrative, sans être soumise aux réglementations administratives et aux contrôles applicables dans le secteur public. Elle agit en fonction du code du crédit et de la monnaie et les banques sont tenues d'appliquer les directives et circulaires émises par elle. Elle est avant tout une autorité de supervision et de régulation.
Durant les dernières années, La BDL a opéré un important redressement du secteur bancaire.
Elle a œuvré pour la diminution des risques bancaires, pour l'amélioration des systèmes de paiement et pour l'élargissement de l'éventail des activités du secteur. Depuis 1998, la Banque

centrale a imposé aux banques l'application des règles prudentielles strictes conformes aux exigences internationales, avec un ratio de solvabilité minimum de 12%, des réserves obligatoires représentant 10% des bénéfices annuels, le recours systématique au provisionnement pour créances douteuses.
M. Riad Salamé, Gouverneur de la Banque du Liban, insiste sur le fait que le secteur bancaire au Liban bénéficie d'une réputation solide et d'une direction de contrôle excellente.

2.3- Evaluation du Risque Subprimes sur le Secteur Bancaire

L'étude des caractéristiques, de l'activité, de la gestion des risques, des performances des Banques Libanaises ainsi que du rôle de la Banque Centrale (BDL) nous permet de conclure que l'impact de la crise des Subprimes est faible.
Le rôle des Banques est important au détriment du rôle des autres intermédiaires financiers. Les Banques Libanaises ne sont que peu engagées dans l'activité d' « Investment Banking » qui est particulièrement touchée par les tensions de la crise. Sur les 63 banques opérant au Liban seules 9 banques sont des banques d'investissement (12).
Le marché financier n'est pas encore très développé au Liban. Les facteurs favorisant la transmission de la crise titrisation, fonds d'investissements et engagements indirects des banques ne sont

12. BDL, 2008, Specialized Bank, Bank,http://www.bdl.gov.lb/pub/pam/specialized_Banks_2008.pdf .

pas développés au Liban (13).

Encadré No 6

Une crise financière généralisée:

-La transmission de la crise par la titrisation

La première courroie de la crise réside dans le phénomène de la titrisation de créances. Le marché des subprimes a été massivement financé par la titrisation, les créances étant regroupées dans des véhicules de financement ad hoc et transformées en titres négociables souscrits par des investisseurs.

-La transmission par les fonds d'investissement

La deuxième courroie de transmission de la crise est constituée des fonds d'investissement qui ont eux-mêmes acheté les créances titrisées. Les crédits subprimes, offrant des rendements élevés dus au paiement par l'emprunteur d'un taux d'intérêt plus élevé que pour le marché prime, les investisseurs ont exercé une forte demande de ce type de produits afin de doper les performances de leurs fonds d'investissement ou OPCVM.

-Les engagements indirects des banques

En troisième lieu, ces fonds d'investissement appartiennent ou sont financés par les banques. Les banques reprennent donc par ce biais les risques qu'elles avaient dans un premier temps confié aux marchés. La communauté financière a alors

13. Geithner T., 2004, **"Hedge Funds and Their Implications for the Financial System"**, Federal Reserve, http://www.ny.frb.org/newsevents/speeches/2004/gei041117.html .

réalisé, vers la fin juillet 2007, que l'ensemble du système bancaire supportait des risques de crédits, non seulement dans les fonds que les banques finançaient, mais aussi dans les fonds qu'elles géraient.

Les Banques Libanaises ont une politique plus prudente que les Banques Américaines en matière d'octroi de crédit et en particulier en matière de crédit immobilier:

•Les crédits immobiliers ne sont pas accordés par des sociétés de crédit spécialisées mais par des banques bien capitalisées (actifs du système bancaire =environ 321% du PIB), profitant des capitaux extérieurs provenant de la Diaspora et des pays du Golfe et de la croissance du taux d'épargne au Liban.

• La plupart des prêts immobiliers sont accordés à taux fixe au Liban. Les emprunteurs ne sont donc pas à la merci d'une remontée des taux directeurs de la banque centrale (en contrepartie, ils ne bénéficient pas des baisses potentielles de ces taux directeurs, mais l'évolution récente montre que ces profits potentiels sont minces).

• Les banques assortissent leurs prêts d'exigence de garanties, telles que les cautions, les hypothèques (14).

Les éléments de la chaine des effets directs de la crise des Subprimes ne sont pas présents.

14. BDL, 2007, Commercial Bank,http://www.bdl.gov.lb/pub/commercial_banks_2007.pdf .

Encadré No 7

La chaîne des effets directs:
-insolvabilité des emprunteurs subprimes
-faillite des sociétés de crédit spécialisées
-pertes de la part des grandes banques qui les détenaient ou travaillaient avec elles.

On note une bonne performance des banques avec des résultats positifs croissants.

Encadré No 8

Le FMI a évalué le coût de la crise à 945 milliards de dollars dont 565 pour les emprunts hypothécaires américains et les instruments financiers associés, 240 pour les produits dérivés du marché immobilier commercial, 120 pour les prêts aux entreprises et 20 pour les prêts à la consommation.

Actuellement on se retrouve avec un secteur sain et dynamique, bénéficiant d'une confiance générale du système financier contrairement à l'état dans lequel se trouvent les secteurs bancaires mondiaux touchés par la crise des Subprimes.

Encadré No 9

La crise a provoqué:
-une crise de confiance générale dans le système financier
- une chute des marchés financiers
- une crise de liquidité bancaire
- une crise de solvabilité

Le Gouverneur se déclare prêt, en cas de besoin, à se porter immédiatement au secours des banques pour éloigner le spectre d'une crise (15).

Encadré no 10

Afin d'éviter une crise systémique du système financier américain, la Réserve Fédérale a mis au point une panoplie de produits innovateurs et efficients:
1) la diversification des titres éligibles au refinancement,
2) l'injection de liquidités supplémentaires et la possibilité de mettre en garantie des titres frappés d'illiquidité,
3) la baisse du taux d'escompte,
4) la baisse des taux d'intérêt, en plus d'une politique très active des taux directeurs.

15. Broyer S., Dury G., Garatti A., Ripert M.-P., Usciati B., 2008, **"Fed, BCE et BOE face à la crise des subprimes, un historique comparatif: quels outils, quelles actions, quelles réussites ?"**, Flash Economie, No 184 .

Conclusion

Nous pouvons conclure que les turbulences sur le marché du Subprimes n'ont pas eu des effets sur les résultats des banques libanaises Les risques entrainant une crise systémique ne sont pas actuellement présents dans au niveau du secteur bancaire. Peut-on dire pour autant que cette crise et ses effets sont déjà du passé par rapport aux Banques Libanaises? Nous estimons que la prudence est de mise et le restera toujours.

Bibliographie

I- Ouvrages

Aglietta Michel, 2008,**"La crise: Pourquoi on en est arrivé là ? Comment en sortir ?",** Paris, Editions Michalon.

Artus Patrick, Betbèze Jean-Paul, De Boissieu Christian, Capelle-Blancard Gunther, 2008, **"La crise des subprimes",** Paris, La Documentation Française.

Artus Patrick, Virard Marie-Paule, 2008, **"Globalisation, le pire est à venir",** Paris, Editions La Découverte.

Attali Jacques,2008, **"La crise, et après?"**, Paris, Edi. Fayard.

Bertrandon G. Jack, 2008, Tsunami à Wall Street. **"La crise des subprimes",** Paris, Edi. Strategy Finace Development.

Besson Bernard, Jean-Claude Possin, 2006, **"L'intelligence des risques",** Paris, I.F.I.E.

Blanc Alquier Anne-Marie, Marie-Hélène Lagasse Tignol, 2007, **"Management de risques et intelligence économique: l'approche PRIMA",** Paris, Economica.

Bonner William, Wiggin Addison,2006, **"L'Empire des dettes: A l'aube d'une crise économique épique",** Paris, Edi. Belles Lettres.

Bonner William , Wiggin Addison,2004, **"L'inéluctable faillite de l'économie américaine",** Paris, Edi. Belles Lettres.

Bouyssou Jacques,1997, **"Théorie générale du risque",** Paris, Economica.

Cleary Sean, Thierry Malleret,2006, **"Risques: perception, évaluation, gestion: une approche positive des risques globaux auxquels sont confrontés les décideurs",** Paris, Maxima.

Combalbert Laurent,2005, **"Le management des situations de crise: anticiper les risques et gérer les crises",** Paris, ESF.

Cougnaud Benoît,2007, **"L'univers des risques en finance: un équilibre en devenir",** Paris, P. S.P.

Ewald François, Christian Gollier, Nicolas de Sadeleer, 2001, **"Le principe de précaution",** Paris, PUF.

Gilles Philippe,2004, **"Histoire des crises et cycles économiques : Crises industrielles du 19e, crises financières du 20e siècle",** Paris, Edi. Armand Colin.

Guilhou Xavier, Patrick Lagadec,2002, **"La fin du risque zéro",** Paris, Ed. d'Organisation.

Jacquillat Bertrand, Lorenzi Jean-Hervé, Trainar Philippe, Cohen Elie,2008, **"Hedge funds, private equity, marchés financiers : les frères ennemis ?",** Paris, Presses Universitaires de France.

Jorion Paul, 2008, **"La crise: Des subprimes au séisme financier planétaire",** Edi. Fayard.

Pastré Olivier, Sylvestre Jean-Marc, 2008, **"Le roman vrai de la crise financière",** Paris, Edi. Librairie Académique Perrin.

Leconte Pierre,2007, **"La grande crise monétaire du XXIe siècle a déjà commencé",** Paris, Jean-Cyrille Godefroy Editions.

Le Ray Jean,2006, **"Gérer les risques: Pourquoi? – Comment",** Paris, AFNOR.

Levy-Lang, André,2006, **"L'argent, la finance et le risque",** Paris, Odile

Jacob.

Mishkin, F., Bordes, C., Hautcoeur, P-C. et D. Lacoue-Labarthe, 2004, **"Monnaie, Banque et Marchés Financiers",** Paris, Pearson.

Pradier, Pierre-Charles,2006, **"La notion de risque en économie",** Paris, La Découverte.

Simon Yves, Delphine Lautier,2003, **"Finance internationale et gestion des risques",** Paris, Economica.

Soros George,2008, **"La vérité sur la crise financière",** Paris, Editions Denoël.

Waechter Philippe , You Martial,2008, **"Subprime, la faillite mondiale ? Cette crise financière qui va changer votre vie",** Paris, Editions Alphée

II- Articles

Amable B., Chatelain J-B., O. De Bandt , 2002, **"Optimal capacity in the banking sector and economic growth",** Journal of Banking & Finance, Elsevier, Vol. 26(2-3).

Artus P., 2003a, **"Quelle est la meilleure répartition du risque de défaut ?",** CDC Ixis, Flash, N° 81.

Artus P., 2003b, **"Qui va porter le risque de défaut ?",** CDC Ixis, Flash, N° 111.

Artus P., Pochon F., 2004, **"Faut-il craindre le développement du marché des Hedge Funds ?",** CDC Ixis, Flash N° 327.

Borio C., 2003, **"Towards a Macro prudential Framework for Finan-**

cial Supervision and Regulation", BIS Working Papers, No. 128.

Broyer S., Dury G., Garatti A., Ripert M.-P., Usciati B., 2008, **"Fed, BCE et BOE face à la crise des subprimes, un historique comparatif: quels outils, quelles actions, quelles réussites ?",** Flash Economie, No 184.

Bruno D., 2007, **"L'Etat face aux risques"**, Regards sur l'actualité, No 328.

Burgess K., 2005, **"Regulators test hedge funds formula",** Financial Times, No March 11.

Dos Santos Schwab E., 2006, **"Gestion des risques et valorisation boursière",** Analyse financière, No 20.

Gerken A., Karseras H., 2004, **"The real risks of credit derivatives",** The McKinsey Quarterly, No 4.

Hilbers P., 2004, **"Et si... ?",** Fonds Monétaire International, Finances & Développement, No Décembre.

Plender J., 2005, **"Resistance to systemic risk may be eroded",** Financial Times, No Février.

Prato O., 2002, **"Les Dérivés de crédit, nouvelle source d'instabilité financière ?",** Banque de France, Revue de la stabilité financière, No 1.

Présumey V., 2007, **"L'univers impitoyable du Subprime mortgage",** La Lettre de Liaisons, No Août.

Tampereau Y., J. Teïletche, 2001, **"Comment mesurer l'aversion pour le risque"**, CDC Ixis, Flash,
N° 155.

Tett G., 2004, **"CDOs have deepened the asset pool for investors but clouds may be gathering",** Financial Times, No April.

III- Etudes et Rapports

-ABL, 2007, Rapport Annuel,
http://www.abl.org.lb/ABL/publicdetails.asp?ID=101&list=all
-ABL, 2006, Rapport Annuel,
http://www.abl.org.lb/ABL/publicdetails.asp?ID=101&list=all
-ABL, 2005, Rapport Annuel,
http://www.abl.org.lb/ABL/publicdetails.asp?ID=101&list=all
-BCE, 2004, Financial Stability Review,
http://www.ecb.int/pub/pdf/other/financialstabilityreview200412en.pdf
-BCE, 2005, Financial Stability Review,
http://www.ecb.int/pub/pdf/other/financialstabilityreview200506en.pdf
-BDL, 2008, Specialized Bank, Bank,
http://www.bdl.gov.lb/pub/pam/specialized_Banks_2008.pdf
-BDL, 2007, Commercial Bank,
http://www.bdl.gov.lb/pub/commercial_banks_2007.pdf
-BDL, 2005, Rapport Annuel,
http://www.bdl.gov.lb/pub/annual/external/ESAR_2005.pdf
Croizard I., 2007, **"La crise des subprimes mortgages entraine-t-elle un risque systémique ?",**
http://www.latribune.fr/info/ID2587E08D6641939CC125729E00371761
-Diagne A., Gleizes J., 2008, **"De la crise des subprimes à la crise globale",** http://www.sudonline.sn/spip.php?article10837
Fonds monétaire international, 2005, Global Financial Stability Report,
http://www.imf.org/external/pubs/ft/GFSR/2005/01/pdf/chp1.pdf
-Geithner T., 2004, **"Hedge Funds and Their Implications for the Fi-**

nancial System", Federal Reserve,
http://www.ny.frb.org/newsevents/speeches/2004/gei041117.html
-Goodhart C., 2004, **"Some new directions for financial stability",** Jacobs Son Lecture,
http://www.bis.org/events/agm2004/sp040627.pdf
-Ludwig E., 2003, **"Systemic Risk: A Regulator's Perspective",** Fannie Mae Papers, Volume II,Issue 1,
http://www.fanniemae.com/commentary/pdf/fmpv2i1.pdf
-McGuire P., 2005, **"Time-varying exposures and leverage in hedge Funds",** BIS Quarterly Review,
http://www.bis.org/publ/qtrpdf/r_qt0503f.pdf
-Péclet J.-C., 2008, **"Le risque systémique, c'est si pratique",**
http://www.letemps.ch/template/finance.asp?page=23&article=228825

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in beneiting from the published researches,the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and Englich,and summaries in these 2 languages for the researshes published in Arabic.

The United States: Manipulation of standards in foreing relations

Following World War Two, the United States made fast actions to establish itself as the first power in the Middle East and its policies at that time focused on the necessity of taking all the measures to prohibit the countries of this region from falling under the reign of nationalist regimes. The United States experienced this threat for the first time in Iran when President Mohammad Mosaddaq, who was elected in a democratic way, backed by the Iranian people, nationalized the Iranian – British Oil Company.

Consequently, the Central Security Agency member Kirmet Roosevelt planned for a coup which resulted in overthrowing Mosaddaq and appointing the Shah in his place.

The United States also showed major concerns facing the rise of the Nationalist officer Jamal Abdel Nasser in Egypt after leading a coup in 1952 which made him president and transformed him into "magnetic pole" for Arab movements.

The researcher focuses in his study that Israel has been the only and most important ally of the United States of America in the Middle East since late sixties. However, the United States made sure at that time that this close relation with Israel does not ruin its relations with the other Arab countries.

After the dethronement of the Shah of Iran, the United States Policy faced intense crises such as the crisis which took place following the Gulf War in 1990 when it launched the widest invasion in the Middle East with the aim of protecting its interests. After the Gulf War, the United States came out victorious and imposed its firm hegemony more than ever over the entire region.

Finally, the researcher points out to the foreign policy of the United States and particularly the public policy of President Obama who criticized George Bush's foreign policy and stressed on Obama's values and principles and the support granted by the Congress to the new President.

General Nizar Abdel Kader

The options of the American overture towards Iran amid Iranian doubts, Israeli rejection and Arabic concerns

The Bush Administration has failed in its endeavor to halt the Iranian Nuclear Program which persisted in the same momentum and thus Iran is only two or three years away from possessing the capacity of creating its first nuclear weapon.

The Invasion of Iraq and the fall of Saddam Husein's Regime opened all the doors which were once shut in the face of Iran and enabled it to spread its hegemony and widen its political and security role in the Middle East and the Gulf. The development resulting from the occupation of Iraq redefined the "new" Iranian role in the regional Geo – Strategic surroundings. This new role is based on a series of major elements and mainly:

1 – the location of Iran in the middle of the crisis region where the United States focused its interests following the Cold War and in this regard we can name the following countries: Afghanistan, Iraq, Lebanon, Palestine and Pakistan.

2 – the Islamic Ideology adopted by Iran and its influence over the Shiite communities in the countries of the Gulf and Afghanistan in addition to the Iranian policy's Dynamism towards the Radical Sunni factions in many regions and especially with the Movements of Hamas and Islamic Jihad.

3 – the role which Iran wishes to execute on the level of political and security options in the Middle East region (in the Gulf and the Occident). In this framework, Iran endeavors to correlate the security of these two regions since it considers that this will ensure the security which it seeks in a dual equation in order to face the American and Israeli influences.

4 – the wide confrontation engaged by Iran against the United States since 1979. This confrontation reached its peak after the American invasion of Iraq when the Bush administration used all the pressure tools to reduce the Iranian influence since it considered

that any negligence in this filed will result in the rise and development of Iranian interests at the expense of the American interests and the interests of its allies in the region.

The wide scale confrontation was not limited to the issue of the Iranian military and political influence or on the role which Iran wishes to play in the region. Yet, the escalation was intensified due to the American and European position regarding the Iranian Nuclear Program and the sanctions and pressures exercised by the United States against Iran whether through its own means or through a system of sanctions endorsed by the United Nations Security Council.

These developments, in addition to the American and Iranian principles, led to a full scale confrontation between Iran and the United States in such a manner that they can be considered as strategic opponents where each side is attempting to modify the regional and international balance of power to his benefit. Thus, all the security and political relations which the United States might shape in the region will constitute a challenge and a threat in the Iranian perspective. In this regard, the last action of this sort was launched by the Bush Administration through the American – Iraqi Security Agreement that was considered by Tehran as a direct threat to its security in addition of being a threat to the Iranian Influence inside Iraq.

The Bush Administration against Iran sustained a complete failure in spite of all the sanctions and pressures whether in the field of containing the security and political dynamism exercised by Iran in Iraq and the Gulf or in the field of limiting the military dynamism exercised against Israel and the American interests through "Hezbolla" in Lebanon and through "Hamas" and "Islamic Jihad" in Palestine.

The current question is: what are the capacities which Obama possesses that will enable him to adopt new policies towards Iran in a way to compensate for the failure of President Bush's policies?

Dr. Mohammad Mrad

Capitalism: Evolution to crisis
The background of the current financial crisis

A heated argument reigns over the circles of researchers, analysts and economic experts in many countries concerning the best way to describe the current financial crisis and the repercussions which this crisis might leave on the future of capitalism and subsequently on the future of international relations in the fields of politics, economy, social and military security and so forth. The crisis became an international one with results affecting all the world countries regardless of their economic systems and different positions in the general hierarchy of Capitalism.

It is true that the digital indicators of the crisis and especially on the financial level has been more concentrated in the countries adopting central capitalization headed by the United States of America. However, the storm of these numbers and indexes started blowing over all the levels of capitalism and over all the Asian and African Markets, mainly the Arab Markets and especially the oil exporting nations due to the close correlation between the variation of world oil trade prices and the prices of stocks and shares, particularly in the industrialized countries where energy consumption reaches the highest levels.

This research attempts to establish a link between the evolution of Capitalism and its crisis in the same time in view of the fact that the huge development which capitalism has witnessed during the second half of the twentieth century was actually taking place on the basis of a crisis represented in the lack of incentives. In this concern we can point out to the crisis in the investment level resulting from a general recession in the international economy by reason of the intense depletion of resources caused by the Giant Capitalist Corporations relying on enormous monetary funds.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées,le magazine «Défense Nationale Libanaise publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arbre et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Prof. Michel Nehmé

Les Etats-Unis: La manipulation au niveau des critères des relations étrangères

Après la fin de la deuxième Guerre Mondiale, les Etats-Unis s'efforcent de se présenter comme étant la première force influente dans la region du Moyen-Orient: la politique de ce pays se concentrait alors sur le fait que les Etats de cette région ne tombent pas sous le contrôle de régimes nationalistes. Or les Etats-Unis connurent la première menace sur ce niveau en Iran, quand le président Mohammad Musaddaq, élu suite à des élections démocratiques et appuyé par le peuple iranien, nationalisa la société pétrolière anglo-iranienne. C'est alors que Kermet Roosvelt du CIA planifia pour un coup d'Etat, pour que le Shah prenne la place de Musaddaq.

De même les Etats-Unis se faisaient du souci pour la montée en puissance de Jamal Abdel Nasser en Egypte, l'officier militaire nationaliste qui est arrivé au pouvoir suite à un coup d'Etat en 1952, et qui est devenu le pôle attirant les mouvement arabes.

Le chercheur insiste dans son étude que depuis la fin des années soixante du siècle dernier, Israël fut l'allié unique le plus important des Etats-Unis au Moyen-Orient. Or les Etats-Unis ne laissaient pas leurs relations solides avec Israël affecter sur leurs relations avec les autres pays arabes.

Depuis que le Shah d'Iran fut destitué, la politique des Etats Unis au Moyen Orient a connu de véritables crises. Après la Guerre du Golf, en 1990, les Etats-Unis ont lancé une opération d'invasion à un niveau très large afin de protéger leurs intérêts. Ils en sont sortie victorieux et étalèrent leur hégémonie en étant plus ferme que jamais.

Finalement, l'écrivain fait allusion à la politique étrangère des Etats-Unis, surtout la politique publique de Barrak Obama qui a critiqué la politique étrangère de Georges Bush, en mettant l'accent sur les valeurs et les principes d'Obama, ainsi que le support offert par le Congrès.

Général Nizar Abdel Kader

Les options de l'ouverture américaine vers l'Iran à l'ombre de doutes iraniens, d'un rejet israélien et de craintes arabes

L'administration du président Bush n'a pas réussi à mettre terme au programme nucléaire iranien qui poursuit ses activités sur le même rythme; c'est alors que l'Iran sera d'ici deux ou trois ans, capable de produire la première arme nucléaire.

L'invasion de l'Iraq et la chute du régime de Saddam Hussein ont ouvert toutes les portes, jadis fermées, afin que l'Iran puisse étendre son influence et élargir les cadres de son rôle politique et sécuritaire dans la région du Moyen Orient et du Golf. Les développements ayant lieu après l'invasion de l'Iraq ont redéfini le rôle «nouveau» de l'Iran dans le cadre géostratégique régional. Cette définition repose sur une série de données principales, dont notamment:

1- La position géographique de l'Iran au milieu de la région des crises qui constitue des positions de concentrations stratégiques américaines, surtout après la fin de la guerre froide, notamment: en Afghanistan, Iraq, Liban et la Palestine, en plus du Pakistan.

2- L'idéologie islamique adoptée par l'Iran, en plus de l'influence qu'elle exerce sur les habitants chiites dans les états du Golf et l'Afghanistan, et le dynamisme de la politique iranienne envers les groupes fondamentalistes sunnites dans plus d'une région, surtout avec le «Hamas» et le «Jihad Islamique».

3- Le rôle que l'Iran désire exercer au niveau des options politiques et sécuritaires au Moyen-Orient (dans le Golf et la région de l'Occident arabe). Elle œuvre à lier entre la sécurité de ces deux régions, en croyant que cela lui assurera la sécurité qu'elle cherche dans une double équation pour faire face à l'influence américaine et l'influence israélienne.

4- Le conflit ouvert mené par l'Iran en face des Etats Unis depuis l'année 1979, et qui a atteint son apogée après l'occupation américaine de l'Iraq, où l'administration Bush a utilisé tous les moyens de pression afin de réduire l'influence de l'Iran, tout en considérant

que toute négligence dans ce domaine mènera à la progression des intérêts iraniens aux dépens des intérêts américains et de ceux de ses alliés dans la région.
Le conflit ouvert ne se limita pas sur la question de l'influence politique et militaire et le rôle que l'Iran désire exercer au niveau régional, mais il est devenu plus grave à cause de la position des Etats-Unis et de l'Europe vis-à-vis du programme nucléaire iranien, et les pressions qui en résultèrent ainsi que les sanctions prises par les Etats-Unis à l'encontre de l'Iran, que ce soit par leurs propres moyens ou par le règlement des sanctions promulgué par le Conseil de sécurité international.

Tous ces développements ainsi que les données stratégiques iraniennes et américaines ont abouti à un affrontement total entre l'Iran et les Etats-Unis qui sont considérés dès lors deux rivaux stratégiques, dont chacun d'eux œuvre à égaliser les balances des forces régionales et internationales à son bénéfice. C'est alors que toutes relations politiques et sécuritaires menées par les Etats-Unis avec les pays de la région, sont considérées, du point de vue de l'Iran, une menace pour elle. L'accord sécuritaire américo – iraquien réalisé par l'administration du président Bush était le dernier exemple, considéré par l'Iran comme étant une menace directe à sa sécurité, tout comme il vise l'influence iranienne à l'intérieur de l'Iraq.
Malgré toutes les sanctions et les pressions exercées sur l'Iran, l'administration du président Bush a connu un échec terrible: elle n'a pas réussi à cerner le dynamisme politique et sécuritaire de l'Iran en Iraq et dans la région du Golf, ni son dynamisme militaire exercé contre Israël et les intérêts américains à travers le «Hezbollah» au Liban, et le «Hamas» et le «Jihad Islamique» en Palestine.

La question qui se pose actuellement est la suivante: à quel point le Président Obama est-il capable d'adopter de nouvelles politiques avec l'Iran pour récompenser l'échec des différentes politiques adoptées par le président Bush ?

Dr. Mohammad Mrad

Le capitalisme: Du développement à la crise. L'arrière-plan de la crise financière actuelle

Une grande polémique existe aujourd'hui dans les milieux des intellectuels, des chercheurs et des experts de l'économie et de la finance dans plus d'un pays du monde afin de définir la crise financière actuelle, ses répercussions sur l'avenir du régime capitaliste et par la suite sur l'avenir des relations internationales au niveau de la politique, de l'économie, de la sécurité sociale et militaire. Il s'agit d'une crise, devenue mondiale et dont les répercussions toucheront tous les Etats du monde quels que soient leurs régimes économiques et quelle que soit leur position dans la pyramide capitaliste générale.

Il est vrai que les indices de la crise surtout au niveau financier, se concentraient beaucoup plus dans les états capitalistes qui, à leur tête figurent les Etats-Unis; or la crise a commencé à toucher tous les niveaux du régime capitaliste, les marchés asiatiques et africains, notamment les marchés arabes, surtout ceux du pétrole, vu le lien étroit existant entre les variations des prix du commerce pétrolier mondial d'une part, et le mouvement des bourses et des actions d'autre part, notamment dans les pays industriels qui sont les plus grands consommateurs d'énergie.

Cette étude essaie de trouver un lien entre le développement du capitalisme et sa crise en même temps, vu que le développement énorme qu'a connu le capitalisme lors de la deuxième moitié du 20ème siècle, reposait en réalité sur la base d'une crise représentée par l'absence de motivations. Il existe alors une crise au niveau des investissements due à une récession générale dans l'économie mondiale à cause de l'épuisement grave des grandes sociétés capitalistes se basant sur des fonds monétaires considérables.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Leaping in the International System: NATO's New Role
- Conséquences du Risque Systémique des Subprimes sur le Secteur Bancaire Libanais